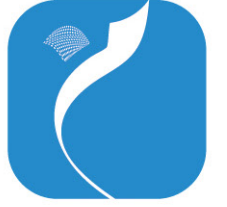


دراسة

المخا
لدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



مشروع الحوثيين

في إحياء الإمامة وتغيير الهوية

قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية



مشروع الحوثيين في إحياء الإمامة وتغيير الهوية

قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية

دراسة

أ. عبدالله الأمين*

مايو - أيار / ٢٠٢٤

جميع الحقوق محفوظة

*اسم مستعار لاعتبار يخص الباحث

المحتويات

٧	مقدمة
٨	الإمامة في اليمن
١٢	من هم الحوثيون؟
١٥	الحوثيون ونظرية «الولي الفقيه»
١٦	الأيدولوجيا الحوثية ومرتكزاتها
١٦	ومن أهم مرتكزات تلك الأيدولوجيا
١٦	١. الإمامة «الولاية»
١٧	٢. آل البيت
١٧	٣. الاصطفاء
١٨	٤. الخمس
١٩	٥. تكفير المخالفين
٢٠	٦. الطعن في الصحابة
٢٠	٧. البطش بالمخالفين
٢١	مفهوم الدولة عند جماعة الحوثي

٢٨ أولاً: قراءة في الوثيقة الفكرية والثقافية

٢٩	نظرة عامة
٣٠	الوثيقة الفكرية وتدشين الانقلاب الحوثي
٣٢	الوثيقة وترسيم معالم النظام السياسي الحوثي
٣٢	أ. أنه ديني (إمامي) لا مدني
٣٣	ب. أنه لا يعترف بحق الأمة في الاختيار
٣٤	ج. أن مرجعيته العليا المذهب الجارودي الزيدي
٣٦	د. أنه حصر المعارضة في «آل البيت» ومنعها عن غيرهم

ثانياً: قراءة في وثيقة الشرف القبلية

- ٣٩ مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي
- ٤٠ أهداف وثيقة الشرف القبلية
- ٤٢ دور وثيقة الشرف القبلي في إزاحة مناوئي الجماعة
- ٤٧ دور وثيقة الشرف القبلي في إعادة تشكيل القبيلة
- ٤٨ ١. الانقلاب على القبيلة والتنكيل بزعاماتها
- ٤٩ ٢. صناعة قيادات قبلية بديلة
- ٤٩ ٣. تفكيك القبيلة
- ٥٠ ٤. استخدام القوة المفرطة
- ٥٠ ٥. تعميم فكر الجماعة
- ٥١ ٦. مصادرة الأراضي
- ٥١

ثالثاً: قراءة في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة

- ٥٣ مفهوم عملية بناء الدولة
- ٥٤ أولاً: قراءة عامة لمضمون الوثيقة
- ٥٥ ١. الاسلام والهوية الإيمانية «الحوثية»
- ٥٨ الهوية والثقافة.. مزيد من الخداع
- ٦٢ ١. نظام جمهوري بلا ملامح
- ٦٣ نظام جمهوري لا ينتخب رئيسه يحكمه مرشد أعلى غير منتخب
- ٦٥ التحايل لأخذ تفويض شعبي
- ٦٧ إشكالية الشرعية وبناء الدولة
- ٦٨ سُبُل البحث عن المشروعية
- ٦٩ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة
- ٧١

رابعاً: قراءة في مدونة السلوك الوظيفي

- ٧٣ ماذا تعني «مدونة السلوك»؟
- ٧٤ الرؤى الحوثية مكتملة لبعضها في مشروع واحد
- ٧٥ نظرة أولية في محتوى وتوجُّه المدونة
- ٧٦

٧٨	مدونة السلوك الوظيفي تُلغي الحقوق في رؤية بناء الدولة
٧٨	١. في جانب الحقوق والحريات والإعلام
٧٨	٢. في الهوية والثقافة
٧٨	٣. في المنظومة الرقابية
٧٨	٤. في العدالة الاجتماعية
٧٩	٥. في الخدمة المدنية
٧٩	٦. في الحكم الرشيد
٨٠	الأهداف «المركزية» في مدونة السلوك الوظيفي
٨١	١. تكريس الهوية الإيمانية (الحوثية) كبديل للهوية الوطنية
٨٣	٢. إلغاء المرجعيات الجمهورية وإحلال مرجعيات طائفية مكانها
٨٦	٣. تجريف بنية الدولة اليمنية وبناء دولة الطائفة على أنقاضها
٨٨	٤. إلغاء التعدد المذهبي والفكري والسياسي لصالح واحدة التوجه

٩١ خامساً: قراءة في وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»

٩٣	مفهوم السياسة التعليمية
٩٤	السياسة التعليمية لوثيقة «التعليم في اليمن»
٩٦	الأبعاد الثلاثة لوثيقة التعليم
٩٦	١. المضامين التعليمية لوثيقة التعليم
١٠٣	المضامين العقدية في الأهداف التفصيلية
١٠٣	المضامين العقدية في دواعي التطوير
١٠٣	المضامين العقدية في منطلقات التطوير
١٠٤	المضامين العقدية في المنطلقات الأساسية
١٠٦	جاء في الأسس والمبادئ العامة والأهداف
١٠٧	١. المضامين السياسية
١٠٧	المضامين السياسية في الأهداف التفصيلية للوثيقة
١٠٨	المضامين السياسية في المنطلقات الأساسية للوثيقة

مُقَلِّمَةٌ

تناقش هذه الورقة البحثية خمس وثائق مختلفة، أصدرتها جماعة الحوثي، قبل وبعد استيلائها على السلطة. أولها ما يُعرف بـ«الوثيقة الفكرية والثقافية»، والتي أخرجتها إلى العلن، في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، للتقارب مع بعض الأطراف الزيدية التقليدية والسياسية، وذلك قبل انقلابها على الشرعية. أما الوثائق الأربعة الأخرى فقد أصدرتها من موقعها في السلطة، عقب انقلابها المسلح على السلطة، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م؛ وهي وثائق تتصل بالجانب القبلي (وثيقة الشرف القبليّة)، والوظيفي (مدونة السلوك الوظيفي)، والتعليمي (التعليم في اليمن الواقع والتطلّعات)، وبناء الدولة (الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة)

ستقدم الورقة -من خلال تحليل محتوى هذه الوثائق- قراءة سياسية لأبعاد تلك الوثائق، وغايات جماعة الحوثي من وراء إصدارها، واستبانة محاولاتها الدؤوبة لفرضها على المجتمع بما تحمله من مضامين دينية مشوهة، وصبغة طائفية تهدد عقيدة الشعب اليمني ودولته ونظامه الجمهوري ومستقبله السياسي

وقبل الشروع في مناقشة تلك الوثائق وتفكيكها، وكي نستبين أهداف ومرامي مشروع جماعة الحوثي، نرى من الأهمية بمكان التعرّف أولاً على طبيعة فكر جماعة الحوثي، وأيديولوجيتها الناظمة لمشروعها السياسي، ومفهومها للدولة ونظام الحكم الذي تعتزم بنائه على أنقاض النظام الجمهوري الذي انقلبت عليه، ومكان نظرية الإمامة (الولاية) والاصطفاء والحق الإلهي في مشروعها الطائفي السلالي (الذي تُسبق الزمن لتمكينه وفرضه بالقوة على اليمنيين)، بالإضافة إلى موقفها من نظرية «الولي الفقيه» الإيرانية

الإمامة^١ في اليمن

دخلت الإمامة اليمن مع يحيى^٢ بن الحسين بن القاسم^٣ الرسي، الذي قدم إلى مدينة صعدة (شمال اليمن)، للمرة الثانية، وجرى مبايعته إمامًا في عام ٢٨٤ هـ، من قبل بعض قبائل صعدة التي استدعته للإصلاح بينها وحل خلافاتها القبلية

جاء يحيى بن الحسين إلى اليمن -في رحلته الأولى- من جبل الرس^٤ بالحجاز، عام ٢٨٠ هـ، وكانت رحلة استكشافية، عرض خلالها نفسه على القبائل اليمنية طالبًا منها المساندة في دعوته، والنصرة لإقامة دولته؛ لكنه لم يلق الاستجابة التي كان ينتظرها فعاد إلى مقر إقامته في جبل الرس^٥. وخلال الفترة (٢٨٠ هـ - ٢٨٤ هـ) ظل يحيى بن الحسين في جبل الرس، وربما تنقل في أماكن أخرى. وفي كل الأحوال، كان يحيى بن الحسين يُعدُّ العدة لإقامة دولته، من خلال تأسيس قاعدة لنشر مذهب، وإقامة دعوته، والقضاء على الدولة العباسية^٦.

١. الإمامة -أو الولاية كما يُسميها الحوثيون- هي نظير الخلافة عند جمهور أهل السنة الذين يُطلقون تسمية خليفة (أمير المؤمنين) على الحاكم أو رئيس الدولة، فيما يُسميه الشيعة، ومنهم الزيدية، إمامًا. ويصحُّ اختيار الخليفة عند السنة من عامة المسلمين، ويشترط بعضهم النسب القرشي، وهو شرط غير متفق عليه، ويخضع للظروف السياسية، أما الإمام عند الشيعة فيكون من ذرية الحسن والحسين، ابني علي ابن أبي طالب، ولا يصحُّ في غير نسلهما مهما توافرت فيه شروط الرئاسة. والإمامة عند الشيعة أصلٌ من أصول الدين لا يكتمل إيمان المسلم إلا به، فيما هي عند السنة من مسائل الفروع، وليست من مسائل أصول الدين. (الباحث)

٢. ويطلق عليه الزيدية «الإمام الهادي»، ولد في المدينة المنورة عام ٢٤٥ هـ. وإليه يُنسب المذهب الهادي الزيدي، الذي لا يحمل من الزيدية سوى اسمها فقط. ويُعتبر «الهادي» مؤسس الدولة الزيدية في اليمن، والتي ظلت تراوح في الحكم بين مد وجزر، طيلة ١١٠٠ عام، حتى سقطت على إثر ثورة ٢٦ سبتمبر ٩٦٢ م. توفي «الهادي» عام ٢٩٨ هـ. لمزيد فائدة حول سيرة الهادي وفكره انظر: معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء- اليمن، ودار العودة، بيروت- لبنان، ط١/١٩٨١ م

٣. القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل (١٦٩-٥٢٤٧ هـ)، هو جدُّ يحيى بن الحسين، ينتسب إلى الحسن بن علي ابن أبي طالب. وهو من أهم الشخصيات في المذهب الزيدي. توفي القاسم في آخر خلافة المتوكل العباسي. لم يجعل القاسم الإمامة من أصول الدين كما فعلت الزيدية فيما بعد، لكنه تحدث عنها في رسالتين منفصلتين، الأولى بعنوان (الإمامة)، والثانية بعنوان (الردُّ على الروافض)، عد الإمامة فيهما فرض الفرائض وأكدها، لأن جميع الفرائض لا تقوم إلا بها حسب رأيه. ورفض مبدأ الشورى في اختيار الإمام، كما رفض الوراثة كطريق إلى الإمامة. انظر: معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مرجع سابق: ص ٣٧.

٤. يقع جبل الرس جنوب غربي المدينة المنورة، ويبعد عنها ٦٠ كم. وُلد فيه القاسم الرسي، وله فيه مسجد ومنزل. وهي قرية تعرف اليوم بالدور، ولا زالت آثارها قائمة حتى الآن. انظر: شبكة «معرفة» على الرابط التالي

<https://rb.gy/j8vx7z>

٥. انظر: خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن (٢٨٤ هـ - ١٣٨٢ هـ)، عبدالفتاح محمد البتول، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠٠٧ م: ص ٥١.

٦. المرجع السابق: ص ٥١.

ويعُدُّ يحيى بن الحسين أول من أدخل نظرية (الإمامة) إلى المذهب الزيدي^٧، جاعلاً منها أصلاً من أصول الدين الخمسة في المذهب؛ وهي أصول ترجع في جذورها إلى فرقة المعتزلة^٨. فقد كان الرجل معتزلياً في الاعتقاد، يقول بالأصول الخمسة للمعتزلة، كما هي (العدل- التوحيد- المنزلة بين المنزلتين- الوعد والوعيد- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وذلك قبل أن يؤسس دولته، ويصير حاكماً (إماماً). غير أنه بعد تأسيس دولته أدخل تعديلاً على تلك الأصول، فحذف منها أصل المنزلة بين المنزلتين، وأحل محله أصلاً جديداً، هو (الإمامة) بمفهومه الخاص، لشرعة حكمه وحشد الأنصار من حوله لبناء دولته الجديدة^٩.

وتعدُّ (الإمامة) وفق المذهب «الهادوي»^{١٠} استحقاقاً لعلي بن أبي طالب بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم، ثم هي من بعده حصراً في أبنائه من ذرية الحسن والحسين، أو ما بات يطلق عليه (البطنين)^{١١}. وهكذا «برزت معالم القول بحصر الإمامة، فكان الهادي أول من صرح من أئمة الزيدية بذلك، فذكر في كتاب (الأحكام) أنه يجب على المُكلف أن يعتقد أن الإمامة في ذرية الحسن والحسين دون غيرهما، وأن الإمامة من بعدهما من ذريتهما من سار بسيرتهما، وكان مثلهما، واحتذى بحدوهما»^{١٢}. وقد أعاد يحيى بن الحسين «الهادي» بناء المذهب الزيدي على أسس جديدة، طبقاً لرؤاه وأفكاره المحدثه، حيث أخذ من الزيدية اسمها، فيما خلا المذهب من مضمونها، إذ شكلت «الهادوية امتداداً تحريفياً للزيدية، حيث تجاوزتها في أهم أصول الحكم»^{١٣}.

٧. الزيدية: فرقة تنسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب. وهي كما وصفها ابن النديم، في (الفهرست، ص٢٢٦)، بقوله: «الزيدية الذين قالوا بإمامة زيد بن علي، ثم قالوا بعده بالإمامة لولد فاطمة كائناً من كان، بعد أن يكون عنده شروط الإمامة». انظر: الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوغ، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء- اليمن، ٢٠١٢م: ص١٣-١٦.

٨. المعتزلة: فرقة كلامية، ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري، واعتمدت على العقل في تأسيس عقائدها؛ تقول بأن العقل والفطرة السليمة قادران على تمييز الحلال من الحرام بشكل تلقائي. ويرجع سبب تسميتها بالمعتزلة نسبة إلى واصل بن عطاء نتيجة اعتزاله عن حلقة شيوخه حسن البصري

٩. انظر: معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مرجع سابق: ص١٥٨-١٥٩.

١٠. نسبة إلى فقه يحيى بن الحسين الذي لقب بالإمام «الهادي».

١١. البطنين: يُقصد بهما الحسن والحسين، ابني علي ابن أبي طالب. وكلُّ فرق الشيعة مجمعة على أن الإمامة لا يصحُ خروجها عن ذريتهما. وفي حين حصرت الشيعة الإمامية عدد الأئمة في إثنا عشر إماماً، فإن الزيدية فتحوا الباب على مصراعيه لكل من يخرج في طلب الإمامة من البطنين. (الباحث)

١٢. الهاديوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، ثابت الأحمد، وزارة الثقافة اليمنية ومؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠١٨م: ص١٠٨.

١٣. المرجع السابق: ص٧٢؛ نقلاً عن: اليمن الجمهوري، عبدالله البردوني: ص٤٦٤.

فغدى مذهب «الهادي»، بإقراره (الإمامة) أصلاً من أصول الدين، مذهباً سياسياً بامتياز، وُلد في حضن الدولة وصار حاكماً عليها، ولا يُتصور وجوده خارجها، فالمذهب والسلطة باتا متلازمين بعد ذلك في الفكر الزيدي

استطاع يحيى بن الحسين عبر نظريته في (الإمامة)، أن يُرسخ ما سُمى بـ«الحق الإلهي» في الحكم لـ(البطنين)، ليلتقي في ذلك مع أتباع المذهب الجارودي^{١٤}. وبهذا بات مذهب الإمام زيد الذي بدأ فكرة ثورية ضد السلطة الظالمة الجائرة استحالة على يد يحيى بن الحسين مذهباً سياسياً «ثيوقراطياً». ولم يلبث الأمر حتى أصبحت «الهادوية» وجهاً من وجوه «الجارودية»؛ حتى أن «معظم الذين تمكنوا من الوصول إلى الزعامة، بعد الهادي، والحكم من الزيدية، كانوا جارودية في فكر الإمامة، واختزلوا الفكر الزيدي في التيار الجارودي، فاعتبروا الزيدي من كان جارودياً فقط، حتى قال الإمام عبدالله بن حمزة (ت: ٦١٤ هـ): الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا نعلم من الأئمة -من بعد زيد بن علي- من ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك»^{١٥}. هكذا تحول أتباع «الهادي» إلى «جارودية»^{١٦}؛ وهو ما ذهب إليه نشوان بن سعيد الحميري^{١٧}، بقوله: «إنه ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما»^{١٨}. وقد وصفهم الإمام يحيى بن حمزة (ت: ٧٤٩ هـ) بقوله: «وهم مختصون -أي الجارودية- من بين سائر الزيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيقهم»^{١٩}.

١٤. الجارودية: فرقة من فرق الزيدية الأشد غلواً، وتنسب إلى أبي الجارود زياد بن أبي المنذر الكوفي الهمداني. تُوفي عام ١٥٠ هـ، وقيل ١٦٠ هـ. وترى «الجارودية» أن رسول الله أوصى بخلافة المسلمين من بعده إلى علي بن أبي طالب، بالوصف والإشارة، دون التسمية، فهو الإمام بعده، والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك. وهم أول من أدخل نظرية (الوصية) إلى الزيدية. لمزيد فائدة انظر: الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوخ

١٥. الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، ثابت الأحمد، مرجع سابق: ص ١٠٨.

١٦. الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوخ، مرجع سابق: ص ١٠٩.

١٧. نشوان بن سعيد الحميري: قاض وسياسي ومؤرخ ولغوي وأديب يمني. اقترب في فكره من فكر المعتزلة، وكتب في تاريخ ملوك حمير والدين واللغة. وكان له طموح سياسي، وحكم في بعض سني عمره. اشتهر بفخره بيمينيته، وإنكاره حصر الإمامة في البطنين، أو في قريش، والرد على هذه الآراء، وله في ذلك الكثير من النقاشات مع الأئمة الزيدية في عهده. توفي عام ٥٧٣ هـ. انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، على الرابط التالي

<https://rb.gy/07690u>

١٨. الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوخ، مرجع سابق: ص ٨٨.

١٩. المرجع السابق نفسه: ص ٢٥.

و«الجارودية»، بعقيدتها الأشدُّ غلوًا بين فرق الزيدية، هي الأكثر تناغمًا وقربًا من الشيعة الاثنا عشرية^{٢٠}. وينتمي الحوثيون إلى هذه الفرقة التي ساعد غلوها في تقاربهم مع المذهب الاثنا عشري الإيراني، بنسخته الخمينية المطورة وفق نظرية (الولي الفقيه)^{٢١}. وقد امتد بقاء الدولة «الهادوية» في اليمن لأكثر من ألف عام، ظلت خلالها تتراوح بين ظهور واختفاء، وتمدد وانكماش، بحسب المتغيرات والظروف، حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. ويرجع سرُّ ذلك البقاء بشكل أساسي إلى عدة عوامل، أهمها على المستوى الذاتي^{٢٢} طبيعة أيديولوجية المذهب الجارودي الزيدي الذي قامت على أساسه الدولة. كما ساعدت مبادئ وشروط قيام (الإمامة) عند الزيدية على استمرارية هذه الدولة، حيث كانت شخصية «الإمام» محور الدولة ومرتكزها الأساس، فالدولة هي الإمام والإمام هو الدولة، مع اشتراط النسب العلوي فيه، ما أتاح للعصبية السلالية أن تبقى محافظة على هذا الامتياز والاستحقاق، تسعى إليه، وتدافع عنه، وتستقوي به

٢٠. الشيعة الاثنا عشرية، أو الجعفرية: فرقة من فرق الشيعة الذين زعموا أن عليًا هو الأحقُّ في وراثة الخلافة دون الشيخين وعثمان، وقد أطلق عليهم «الإمامية» لأنهم جعلوا من الإمامة قضية أساسية تشغلهم، وسُموا بـ«الاثنا عشرية» لأنهم قالوا بوجود اثنا عشر إمامًا بعد رسول الله، دخل آخرهم السرداب بسامراء -على حد زعمهم. وسُموا أيضًا «جعفرية» نسبة إلى إمامهم السادس جعفر (الصادق). والاثنا عشرية هم القسم المقابل لعموم الأمة من أهل السنة والجماعة في فكرهم وعقيدتهم. انظر: صيد الفوائد، على الرابط التالي

<http://www.saaaid.net/feraq/mthahb/1.htm>

٢١. «الولي الفقيه» أو «المرشد الأعلى» لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أتى بها آية الله الخميني. نشأت النظرية على يد الشيخ أحمد النراقي، مؤلف كتاب «عوائد الأيام»، في أصول الفقه، والمتوفى عام ١٨٢٩م، وأعاد إحياءها وطبقها فعليًا الخميني بعد قيادته الثورة في إيران عام ١٩٧٩م لأول مرة. وبموجب نظرية «الولي الفقيه» صارت المرجعية الدينية مصدر الإفتاء والأحكام، وتطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يهيمن بسلطاته على مؤسسات الدولة الإيرانية كلها. انظر: الجزيرة نت، على الرابط التالي

<https://rb.gy/mutwl2>

٢٢. للتوسع أكثر انظر: موجز تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، محمد أحمد الكامل، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء- اليمن، ط٢٠١٧/٢م: ص١٢٦-١٢٨.

من هم الحوثيون؟

الحوثيون هم تنظيم عقائدي طائفي مسلح، يسعى لإحياء دولة الإمامة الزيدية مجددًا في اليمن. وهم يدعون بأنهم حركة إحيائية مذهبية. خرج الحوثيون من عباءة المذهب الجارودي الزيدي، الذي يقول بالوصية لعلي بن أبي طالب، وحصر الإمامة في ذريته من (البنين)، بدعوى الاصطفاء الإلهي، وبالولاية لـ(آل البيت)^{٢٣}. ويُنسب الحوثيون إلى زعيم التمرد الأول، حسين^{٢٤} بدر الدين الحوثي، الذي أشعل فتيل الصراع بين جماعته والقوات الحكومية اليمنية عام ٢٠٠٤م، فيما عرفت بالحرب الأولى، والتي انتهت بمقتله، لتندلع على إثرها خمس حروب أخرى بين الحوثيين والسلطات الحكومية، انتهت في فبراير ٢٠١٠م. وترجع جذور جماعة الحوثي إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما بدأ أول تحرك تنظيمي عام ١٩٨٢م، على يد العلامة الزيدي، صلاح أحمد فليته^{٢٥}، والذي أسس فيما بعد «اتحاد الشباب المؤمن» عام ١٩٨٦م، كتجمع يهدف إلى تدريس المذهب الزيدي. توسع نشاط هذا «الاتحاد» بعد عودة بعض رموز الملكية، التي نزحت إلى السعودية عقب قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ضد الحكم الإمامي؛ وكان من أبرز العائدين بدر الدين^{٢٦} الحوثي، والذي يُعدُّ الزعيم المؤسس والأب الروحي والمرشد الأعلى لجماعة الحوثي

٢٣. آل البيت: مصطلح يطلق على المنتسبين لبعض البيوتات الهاشمية التي ورد ذكرها في أحاديث حرمان الصدقة باعتبار قرابتها من رسول الله -صلى الله عليه وسلم. والمصطلح مصطلح محدث، لم يرد في القرآن الكريم ولا السنة النبوية، وهو لا يصح لغة، فلغة لا يُقال: آل البيت، وإنما أهل البيت، وبين معنى المصطلحين فوارق عدة. وأهل بيت النبي هم زوجاته وأبنائه فقط. لمزيد فائدة انظر: أهل البيت في المنظور القرآني، عبدالله القيسي، مركز النهضة اليعربية، ط ٢٠٢٠م

٢٤. حسين بدر الدين الحوثي (١٩٥٩م-٢٠٠٤م): هو أحد أتباع المذهب الجارودي الزيدي، انتسب إلى «تنظيم الشباب المؤمن»، وانشق عنه بعدد من أعضائه ليكون مؤسسًا للجماعة المنسوبة إليه. ولد في مدينة الرويس بني بحر، في محافظة صعدة، ورحل مع والده بدر الدين إلى إيران ولبنان. في ٢٠٠٤م أعلن تمردَه على الدولة، وخاض ضدها مواجهات مسلحة انتهت بمقتله، في شهر سبتمبر من العام نفسه

٢٥. صلاح بن أحمد فليته (١٩٣٥م-٢٠٠٨م): هو مرجع زيدي؛ ولد في مديرية رازح بمحافظة صعدة، وعمل في التدريس والإفتاء، وأسس مدرسة دينية في صعدة. توفي بمدينة نجران. كان من مؤسسي «اتحاد الشباب المؤمن» الذي مثل النواة الأولى لجماعة الحوثي. وهو والد الناطق الرسمي لجماعة الحوثي، الذي يتخذ لنفسه اسمًا حركيًا، هو محمد عبدالسلام، والذي يعدُّ أحد أبرز قيادات الجماعة. انظر / الموسوعة الحرة، على الرابط التالي

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8B%5D%84%9D%8A%7D%8AD_%D%8A%3D%8AD%D%9%85D%8AF_%D%81%9D%84%9D%8%9A%D%8AA%D87%9

٢٦. بدر الدين بن أمير الدين الحوثي (١٩٢٦م-٢٠١٠م): مرجع زيدي؛ ولد في مدينة ضحيان بمحافظة صعدة. كان أحد الأعضاء المؤسسين لـ«حزب الحق»، وُعدَّ زعيمًا روحيًا للجماعة المنسوبة لابنه، المعروفة بجماعة الحوثي. أعلن الحوثيون وفاته بمرض الربو عن عمر ناهز ٨٦ عامًا. انظر: الموسوعة الحرة على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8A%8D%8AF%D%8B1_%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%9%8A%D86%9_%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%88%9D%8AB%D8%9A

توسل الحوثيون فكرة إحياء المذهب الزيدي للتمدد في الوسط الاجتماعي للزيدية وكسب الأنصار. وأبدى حسين بدر الدين الحوثي اهتمامًا كبيرًا بـ«اتحاد الشباب المؤمن»، ثم غير تسميته إلى «منتدى الشباب المؤمن» عام ١٩٩١م، ليضم أتباع المذهب الزيدي في صعدة، وذلك بعد انشقاؤه عن «حزب الحق» الذي كان والده من مؤسسيه. وفي عام ١٩٩٧م تفرغ حسين الحوثي لشئون «المنتدى» بعد أن أعاد تسميته مجددًا إلى «تنظيم الشباب المؤمن»^{٢٧}. وتلقى الحوثيون بادئ الأمر دعمًا حكوميًا من الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، في سعيه لمواجهة النفوذ الديني والسياسي لحزب «التجمع اليمني للإصلاح». خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١م وحتى نهاية ٢٠١٣م، رسخت جماعة الحوثي وجودها السياسي والفكري والتنظيمي في معظم مناطق اليمن، وقامت بنسج علاقات تفاهم وتحالف مع معظم الأطراف السياسية، وتحديدًا تلك التي لديها خلافات سياسية وأيديولوجية مع «التجمع اليمني للإصلاح» وحلفائه العسكريين والقبليين^{٢٨}.

تحالف الحوثيون مع الدولة العميقة لنظام الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، وتيار الهاشمية السياسية^{٢٩}، ليقودوا ثورة مضادة لثورة ١١ فبراير الشبابية السلمية، وأفسلوا حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت برئاسة محمد سالم باسندوة^{٣٠}، عقب انتخاب عبدربه منصور هادي رئيسًا توافقيًا للجمهورية اليمنية، في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، على خلفية

٢٧. لمزيد فائدة حول الشباب المؤمن ونشأة جماعة الحوثي انظر: الزهر والحجر، عادل الأحمد، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء- اليمن، ط٣/٢٠٢١م، على الرابط التالي

<https://nafsam.org/ar/secontna/uploads/2021/book/alzahr-wa-alhajar-adel-alahmadi3.pdf>

٢٨. المعضلة الحوثية.. صعوبة الحكم والتعايش والاحتواء، عبدالناصر المودع، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (١٢٢)، أغسطس ٢٠١٧م: ص٥٤، على الرابط التالي

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=-35-18-29-08-4188:201734&catid=3140&Itemid=172

٢٩. الهاشمية السياسية: مصطلح سياسي يُطلق على تيار معين من الزيدية السياسية، من الهاشميين الذين سعوا لاستعادة الحكم والإمامة في اليمن عبر النشاط السياسي، وأسسوا لهذا الغرض تنظيمًا سرّيًا باسم (مجلس حكماء آل البيت)، عقب مصالحتهم مع الجمهوريين عام ١٩٧٠م، وإشراكهم في السلطة. وعقب الوحدة، شكلوا أحزابًا سياسية، وانخرطوا في العمل السياسي في أوساط الأحزاب اليمنية الأخرى، وبالأخص حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم)، وتمكنوا من اختراق كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وتحالفوا مع جماعة الحوثي في الانقلاب على الدولة. (الباحث)

٣٠. محمد سالم باسندوة: سياسي يمني، ولد في عدن عام ١٩٣٥م. كان عضوًا في قيادة «حزب الشعب الاشتراكي» منذ تأسيسه في ١٩٦٢م. وعمل عضوًا في قيادة «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل»، منذ إنشائها في ١٩٦٦م. نزح إلى الشطر الشمالي في ١٩٦٥م، وتولى هناك العديد من المناصب الحكومية. شغل منصب وزير خارجية اليمن بين عامي ١٩٩٣م و١٩٩٤م. ثم رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني في ٢٠١٢م. قدم استقالته بعد انقلاب جماعة الحوثي في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسيطرتهم على صنعاء. انظر: موقع رئاسة الجمهورية- المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي

https://yemen-nic.info/government/government/present_gov/main.php

توقيع «المبادرة الخليجية»^{٣١}، في نوفمبر ٢٠١١م

فقد استغل الحوثيون شغف «صالح» بالسلطة، وتتوقه للعودة إليها، ورغبته الجامحة في الانتقام من خصومه السياسيين، وعقدوا معه تحالفًا غير مُعلن، وتمكنوا من خلاله من إحكام قبضتهم على أجهزة الدولة العسكرية، ما سهل انقلابهم على السلطة الشرعية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ليسقط من ثم النظام الجمهوري برمته، ويهرب قادة الدولة والأحزاب إلى الخارج، ويستدعوا «التحالف العربي»، بقيادة المملكة العربية السعودية، للتدخل العسكري، بقيام عملية «عاصفة الحزم» في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، تحت لافتة استعادة الدولة والشرعية ودحر الانقلاب

لكن، وبعد ثمان سنوات من الحرب، لا تزال جماعة الحوثي تشكل سلطة أمر واقع، ولا تزال العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الشمالية بأيديهم، فيما ظلت السلطة الشرعية حبيسة «التحالف العربي» خارج البلاد، ومنزوعة السيادة، وفاقدة للإرادة السياسية، ليتم -في النهاية الأمر- إزاحتها عبر انقلاب ناعم، قاده تحالف دعم الشرعية نفسه، وإحلال مجلس قيادة رئاسي^{٣٢} ذي توجهات متباينة محلها

٣١. المبادرة الخليجية: اتفاقية سياسية أعلنتها دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة السعودية، في ٣ أبريل ٢٠١١م، لتهدئة ثورة الشباب اليمنية، عن طريق ترتيب نقل السلطة في اليمن، بما في ذلك انتخابات رئيس جديد للبلاد كما جرى في ٢١ فبراير ٢٠١٢م. انظر: الموسوعة الحرة على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%8D%8A%7D%8AF%D%8B%1D%8A9_%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%84%9D8%9A%D%8AC%D8%9A%D%8A9

٣٢. مجلس القيادة الرئاسي، تشكل بقرار رئاسي من قبل الرئيس عبدربه منصور هادي، صدر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٢م، ليكون جزءًا من الحل السياسي الشامل للحرب في اليمن، حيث تنازل الرئيس بموجب القرار عن كامل صلاحياته الرئاسية وصلاحيات نائبه لصالح مجلس مشكل من عدة شخصيات تمثل قوى سلطة الأمر الواقع على الجغرافيا اليمنية. ويرأس المجلس د. رشاد العليمي، بعضوية سبعة أعضاء بدرجة نائب رئيس. انظر النص الكامل للإعلان الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي في موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، على الرابط التالي

<https://www.sabanew.net/story/ar/85336>

الحوثيون ونظرية «الولي الفقيه»

أحد الأهداف البعيدة لجماعة الحوثي في اليمن إحياء القيادة الزيدية كموازن للإيديولوجيات السننية المزاحمة لها^{٣٣}. ولأن الجماعة جارودية المعتقد فإنها تلتقي مع الاثنا عشرية في كثير من العقائد. وهي تُظهر تأييدها السياسي للمرشد الأعلى (الولي الفقيه) في إيران، معتبرة «ولاية خامنئي.. امتدادًا لولاية رسول الله وعلي بن أبي طالب»^{٣٤}. وبالرغم من أن تيارًا عريضًا من الجارودية الزيدية في اليمن قد التحق بالاثنا عشرية عقب ثورة الخميني في إيران عام ١٩٧٩م، انتقامًا من النظام الجمهوري، وفقًا للمؤرخ اليمني المعروف، القاضي إسماعيل بن علي الأكوغ^{٣٥}، إلا أن جماعة الحوثي في سياستها المتبعة للحكم وتأسيس الدولة خالفت النظرية السياسية لإيران، فيما يتعلق بمبدأ «الولي الفقيه»، وتمسكت بنظرية الإمامة «الولاية» الهادوية، كونها تمنحها المشروعية الدينية في الاستقلال بالحكم عن مرجعية «الولي الفقيه» المطلقة، وتفسح الطريق لقيادة الجماعة ليكونوا حكمًا بالأصالة عن أنفسهم، لا بالنيابة عن «الولي الفقيه» في طهران، إذ أن التزامهم بنظرية «الولي الفقيه» يحرّمهم تلقائيًا، من الناحية السياسية، من حقهم الطبيعي -وفق مذهبهم- في الحكم كمستقلين وفي إطار من سلالتهم الزيدية في اليمن. فضلًا عن أن نظرية الإمامة «الولاية» في الحكم عند الزيدية سبقت نظرية «الولي الفقيه» بمراحل؛ وتوسّل الحوثيين بنظرية سياسية من خارج المذهب الزيدي سيُغلق في وجوههم باب السلطة، ويجعلهم مجرد أتباع، وسيطعن بالتالي في نظرية الإمامة «الولاية» الهادوية، ويُسقطها، ويُسقط معها مشروعيتهم المذهبية في الحكم، وهو ما يتحاشون الوقوع فيه

٣٣. الهويات المتعددة لصعود الحوثيين، أحمد ناجي، مركز مالكوم كير - كارنيجي للشرق الأوسط، في: ٢٠١٩/٤/٢م، على الرابط التالي

<https://carnegie-mec.org/02/04/2019/ar-pub78744->

٣٤. وفد حوثي مخاطبًا خامنئي: ولايتك امتداد لولاية النبي، العربية نت، في: ٢٠١٩/٨/١٣م، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/iPW58>

٣٥. يقول القاضي إسماعيل بن علي الأكوغ: «أما اليوم فإن أكثر العلويين المنتسبين مذهبياً إلى زيد بن علي، ونسباً إلى علي بن أبي طالب، ومن اعتزى إليهم نسباً من أهل اليمن، وما أكثرهم، قد تحول بعد قيام الثورة الإيرانية -سنة ١٩٧٩م- إلى شيعة اثنا عشرية، تحت غطاء مذهب الإمام زيد بن علي»؛ مضيقاً بأنهم: «يسعون بنشاط إلى التبشير بهذا المذهب، بالدعاية له، وتوزيع كتبه مجاناً، وذلك للانتقام من النظام الجمهوري.. مع أنهم يعلمون أن الإمام الهادي يحيى بن الحسين قد هاجم المذهب الجعفري في كتبه، وذكر أن أتباعه على غير حق فيما ذهبوا إليه من عصمة الأئمة الاثنا عشر، والقول بالتقية، وتكفير من سواهم من أصحاب المذاهب الأخرى» أ. هـ. انظر: الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوغ، مرجع سابق، هامش رقم (١): ص ٩٨.

الأيدولوجيا الحوثية ومرتكزاتها

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن منبع الأيدولوجيا الحوثية ومنبتها هو المذهب الجارودي، المنتسب للزيدية، وجوهرها الراسخ في فكر الجماعة هو الاستئثار بالسلطة كحق حصري، شرعه المذهب وأصله لهم. فقد أكد المذهب في الجارودي الزيدي على الوصية لعلي، وعلى أن الإمامة له ولذريته من بعده، محتكرًا الحق في الحكم على تلك الذرية بوصفهم «آل البيت»

وباتت هذه عقيدة متجذرة لدى الأتباع تحت لافتة «الولاية»، وهو المصطلح الذي أضفي عليه بعدُ دينيٌّ مُقدَّس، مانحة السلطة السياسية لهم منذ مؤسس الدولة الزيدية الأول باليمن، يحيى بن الحسين الرسي، إلى يحيى بن حميد الدين مؤسس المملكة المتوكلية. ومهما يكن، فإن هذه الأيدولوجيا الغالية لدى جماعة الحوثي، والمعتمدة على نصوص هي أقرب إلى الميثولوجيا (أساطير/ خرافات)، سوغت مقولة البعض: إن «الحوثي يمثل أيدولوجيا أكاذيب»^{٣٦}.

ومن أهم مرتكزات تلك الأيدولوجيا

١. الإمامة «الولاية»

وتعني أن الحكم حقٌ حصريٌّ لهم، باعتبارهم امتدادًا للإمام علي الذي أوصى له النبي بالخلافة، وفق عقيدتهم. وتعدُّ نظرية «الولاية» أهم مرتكزات الأيدولوجيا الحوثية التي على أساسها يبنون مشروعيتهم السياسية والدينية^{٣٧}. وهي اعتقاد جميع الجارودية قديمًا وحديثًا. يقول بدر الدين الحوثي: «الولاية بعد رسول الله لعلي -عليه السلام، ومن بعده لأخيار أهل البيت، الحسن والحسين وذريتهما الأخيار، والولاية لمن حكم الله بها في كتابه وسنة رسوله، رضي الناس بذلك أم لم يرضوا، الأمر إلى الله وحده، ولا دخل للشورى»^{٣٨}. ويمكن اختصار مشروع «الولاية» الحوثي في الفكرة التالية: أن جميع مشاكل المسلمين السياسية والاقتصادية والفكرية، وفشلهم وهزائمهم أمام أعدائهم

٣٦. أيدولوجيا مبتكرة وأدلجة الآخر في اليمن، د. باسم المذحجي، ساسة بوست، في: ٢١/٣/٢٠١٨م، على الرابط التالي: <https://www.sasapost.com/opinion/ideology-innovative-in-yemen/>

٣٧. لمزيد فائدة انظر: خرافة السلالة والولاية، أحمد الحميري، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط١/٢٠٢٠م.

٣٨. انظر: إرشاد الطالب، بدر الدين الحوثي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء- اليمن، ط١/١٩٩٤م: ص١٦.

التاريخيين والأبديين (اليهود والنصارى)، ترجع إلى عدم تنفيذ وصية النبي -صلى الله عليه وسلم- بحصر الولاية في ذريته علي بن أبي طالب من البطينين، والذي يعتبر انحرافاً عن العقيدة. وتصويب هذا الانحراف يتم بعودة الولاية/ الإمامة لذرية النبي، وهو الأمر الكفيل بحل كل مشاكل المسلمين^{٣٩}.

٢. آل البيت

يزعم الحوثيون - والهاشميون عمومًا- أنهم «آل البيت» المعنيون بقوله تعالى: ((إنما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))^{٤٠}، وأنهم ذرية النبي من فاطمة؛ وهي دعوى ساقطة لا تستقيم عقلاً ولا شرعاً^{٤١}، فالنبي لا ذرية له، والقرآن يحسم القضية بوضوح: ((ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين))^{٤٢}، كما أن لفظة «آل البيت» لا تُناظر، ولا تُقابل، لفظة «أهل البيت»، فهي -أي «آل البيت»- لفظة مُختلفة، وغير صحيحة من حيث اللغة، ولا وجود لها أصلاً في نصوص الشرع

ويرمي الحوثيون من وراء انتسابهم المزعوم للنبي إثبات أفضليتهم، وتفوقهم العنصري السلافي، وإكساب ذواتهم طابع القداسة، علاوة على تكريس حقوق مزعومة سياسية واقتصادية واجتماعية، تصبُّ جميعها في تمييزهم ورفعهم فوق المجتمع، وترسيخ وشرعنة استيلائهم على السلطة، واحتكارها كحق حصري لهم دون منازع

٣. الاصطفاء

«يعتقد الحوثي أنه وسلالته قرناء القرآن، والثقل الأصغر، وسفينة نوح، ونجوم أهل الأرض، وورثة الكتاب المطهرين من الرجس، والمصطفين بين الأمم»^{٤٣}؛ كما «يعتقد أنه من سلالة مقدسة، فضله الله من علياء سمائه على كل الخليقة، وبموجب مزعوم هذا التفضيل فإن على كل الناس طاعته، والخضوع له، والتسليم بكل ما يُملى عليهم، ومن ذلك حقه في الحكم والتسلط على الناس»^{٤٤}.

٣٩. المعضلة الحوثية.. صعوبة الحكم والتعايش والاحتواء، عبدالناصر المودع، مرجع سابق: ص ٥٣.

٤٠. الأحزاب: ٣٣.

٤١. لمزيد فائدة انظر: براءة الاسلام من بدعة آل البيت، محمد حسين الدهمي الهمداني، دار الأقيال للنشر والتوزيع، عدن- اليمن، ط ٢٠٢١/١م

٤٢. الأحزاب: ٤٠.

٤٣. الإرهاب الحوثي سيرة ومسيرة، ثابت الأحمد، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء- اليمن، ط ٢٠٢١/١م: ص ٣٧.

٤٤. المرجع السابق: ص ٣٥.

ويُقدم الحوثيون أنفسهم بوصفهم «أعلام الهدى» الذين يتعين على الأمة كلها طاعتهم والانصياع لحكمهم. إنهم في الواقع «كيان ذو نزعة استعلائية، قائمة على الوهم والتمجد، وادعاء ما ليس لهم، ليكسبوا ما ليس من حقهم أن يكسبوه من امتيازات مادية ومعنوية»^{٤٥}.

٤. الخُمس

تعدُّ مسألة الخُمس عند الحوثيين أهم ركيزة بعد الإمامة «الولاية»، إذ جرى توظيفها خارج الفقه الإسلامي بدعاوى لا تمتُّ إلى الشريعة بصلة. وقد عملت الجماعة على نهب مقدرات اليمن عمومًا تحت لافتة مختلفة، لصالح تدعيم مشروعها، ثم جبرت مسألة «الخُمس» لأبعاد سلالية عنصرية، فهو أحد وسائلها التي تقوم عليها بنيتها الاقتصادية؛ فصناعة اقتصاد مواز تُحتكر من خلاله الثروة يخلق طبقة غنية فاحشة الثراء، متحكمة بعصب الاقتصاد؛ وهو ما يُسهل لها شراء الولاءات من جهة، وتجييش العوام وحشدهم خلف مشروعها من جهة ثانية.

وقد أدخل الحوثيون مؤخرًا -عام ٢٠٢٠م- تعديلات خطيرة على قانون الزكاة (رقم: ٢ لعام ١٩٩٩م)، وأحدثوا فيه تعديلات عنصرية تحت مسمى «اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة»^{٤٦}، إذ جرى تخصيص امتيازات حصريّة لمن وصفوهم بـ«بني هاشم» في إيرادات الدولة، دون بقية اليمنيين، وأجازت الجماعة -بموجب هذا التعديل العنصري- الاستيلاء على ٢٠٪ من ثروات اليمن، لصالح السلالة؛ حيث نص التعديل الجديد على إخراج الخُمس من النفط والمعادن والذهب والأسماك والمنتجات الحيوانية والعسل، ومن المحاصيل الزراعية والأرباح التجارية والثروة الحيوانية، وغيرها من الإيرادات الخاصة بالمواطنين والشركات، وتخصيصها لصالح السلالة، ما يضمن توريد نسبة من تلك الأموال لصالح قيادة الجماعة ورموزها تحت لافتة «الخُمس»

٤٥. سيكولوجيا النظرية الهادوية في اليمن.. قراءة في البنية النفسية للنظرية، ثابت الأحمد، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠٢١م: ص٦٧.

٤٦. انظر نص التعديلات على القانون (الفصل الثامن: ما يجب في الركاز والمعادن)، المواد (٤٧، ٤٨). منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، على الرابط التالي

وتسعى جماعة الحوثي -من خلال هذه التعديلات- إلى إضفاء شرعية دينية وقانونية على «الجبايات» التي تفرضها على اليمنيين لتوفير موارد مالية لتمويل الحرب التي تخوضها الميليشيا ضد مخالفيها لتثبيت الانقلاب^{٤٧}.

٥. تكفير المخالفين

تكفير المخالفين هو جزء أساس من أيديولوجيا الجارودية الزيدية، قديماً وحديثاً. فقد كفر مؤسس الدولة الزيدية والمذهب الهادي في اليمن، يحيى بن الحسين، المخالفين لمذهبه في الإمامة، إذ يقول -في مقدمة كتابه (الأحكام: ٣٦/١ - ٣٨): «إن ولاية أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب واجبة على جميع المسلمين، فرض من الله رب العالمين، ولا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتم له اسم الإيمان حتى يعتقد بذلك بأيقن الإيقان، فمن أنكر أن يكون عليّ أولى الناس بمقام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلا بد أن يكون من كذب بهذين المعنيين في دين الله فاجراً وعند جميع المسلمين كافراً»^{٤٨}. وفي كتاب (القياس)، يصف «الهادي» أمة الإسلام بالضلال، وما هو أسوأ، لأنها لم تتبع «آل الرسول» في معرفة الحلال والحرام^{٤٩}، كما يدعي

وعلى خطى أسلافهم مضى الحوثيون، فقد كفروا الرئيس «هادي»، وحكومته^{٥٠}، كما كفر بعضهم أهل مأرب^{٥١}. وصرح حسين الحوثي بتكفير كل من اعترف بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان، لأنه -في ظنه- مُنكرٌ لحق علي في الخلافة، حيث يقول: «يرفضون ولاية الإمام علي، يرفضون ما تبلغهم به، ليسوا مستعدين أن يقبلوه، هذا هو الكفر، لأن الكفر بكله إنما هو الرفض»^{٥٢}.

٤٧. الحوثيون يقرّون قانوناً يجيز الاستيلاء على ٢٠٪ من ثروات اليمن، العربية نت، في: ٢٠٢٠/٦/٩م، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/fsV78>

٤٨. تكفير الحوثيين لأهل مأرب.. صفحة من تاريخ التكفير الإمامي لليمنيين، توفيق السامعي، الإصلاح نت، في: ٢٠٢١/٢/٢٧م، على الرابط التالي

https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=7718

٤٩. أوقح تكفير لأهل اليمن والجنوبيين في عقيدة الحوثيين، ناصر يحيى، المصدر أونلاين، في: ٢٠١٤/٤/١٤م، على الرابط التالي

<https://almasdaronline.com/articles/112125>

٥٠. تكفير الحوثيين لأهل مأرب.. صفحة من تاريخ التكفير الإمامي لليمنيين، توفيق السامعي، مرجع سابق.

٥١. المرجع السابق نفسه.

٥٢. لا عذر للجميع أمام الله، حسين الحوثي، ملزمة مصورة، صعدة، في: ٢٠٢٣/٢/٢١هـ: ص ٩. أعدها ضيف الله أبو غيدنة.

٦. الطعن في الصحابة

أكد حسين الحوثي عدم مجاملته في موقفه السلبي تجاه كبار الصحابة، إذ يقول: «قُدّم الإسلام على أيدي بني أمية، وعلى أيدي أبي بكر وعمر ومن بعدهم، قُدّم على هذا النحو الذي ضرب الأمة كلها. هل أجامل؟! هل أجامل من كان وراء ضرب الأمة كلها»^{٥٣}. وصور «الحوثي» فترة حكم الخلفاء الراشدين كغيرها من فترات الملك العاض، وعهود الانحطاط الثقافي والحضاري؛ ويرى أن مجرد تولي المرء لأبي بكر وعمر كاف لأن يكون ضد القرآن، فيقول: «تحدثنا أكثر من مرة أن مجرد توليها، مجرد توليها، يجعلك تقف ضد القرآن»^{٥٤}. ومما قال عن الصحابة -رضي الله عنهم: «كذبوا بالقرآن، ونبذوا القرآن وراء ظهورهم، وحولوا القرآن إلى كتاب يخلق عقائد ليس فقط تنسب البخل إلى الله بل تجعل الله مصدر كل قبيح»^{٥٥}.

٧. البطش بالمخالفين

ترتكز أيديولوجيا «أنصار الله» الحوثيين على موروث عنفي مشبع بالسادية، ولدته أحداث تاريخية تتداخل فيها الثورة والتمرد والرفض والانتقام والشعور بالمظلومية^{٥٦}. فقد استمر العنف طريقًا للوصول إلى السلطة، وأداة لتكريسها، وللهيمنة على المجتمع؛ وهو منحى اتخذ حديثًا طريقين، الأول ما يُطلقون عليه «الجهاد»، والثاني يتوسل شعار الموت لأمريكا وإسرائيل. فأتباع جماعة الحوثي يُطلقون على مقاتليهم وصف «مجاهدين»، ليمنحهم شعورًا بقدسية ما يرتكبونه من جرائم بحق المخالفين؛ أما الشعار فيصنع لهم عدوًا خارجيًا وهميًا يُقتعون أتباعهم بأنه يواجهونه، وهو ما يُبرر إطلاق صفة «الجهاد» و«المجاهدين» على الأتباع، والذي يستحيل في نهاية المطاف إلى عنف مفرط، ومشرعن -بالنسبة لهم- ضد اليمينيين، كونهم مجاهدين يُقاومون الهيمنة

٥٣. الأسس الفكرية والعقدية لجماعة الحوثيين، أحمد محمد الدغشي، عربي ٢١، في: ٢٠٢٢/١٠/٣١م، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/kmpwR>

٥٤. موقف الحوثية من كبار الصحابة.. قراءة تربوية في المنهج والدلالة (٣-٧)، أحمد محمد الدغشي، مأرب برس، في:

٢٠١٢/١٠/١٢م، (نقلًا عن ملزمة الوحدة الإيمانية لحسين الحوثي: ص٦)، على الرابط التالي

<https://marebpress.net/articles.php?id=17665>

٥٥. الحوثيون هم التكفيريون، عبدالقوي الحسني، مأرب برس، في: ٢٠١٧/١٠/٣١م، (نقلًا عن ملزمة يوم القدس العالمي:

ص٥٩-٦٠)، على الرابط التالي

<https://marebpress.net/articles.php?id=43239>

٥٦. العنف بوصفه ركيزة أساسية في أيديولوجية الحوثيين، علي محمد الذهب، مجلة البيان، في: ٢٠١٥/١٢/١، على الرابط

التالي

<https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=4766>

الأمريكية^{٥٧}.

ومنذ انقلاب الحوثيين وإسماهم بسلطة الأمر الواقع مارسوا عنف السلطة منذ الوهلة الأولى لسيطرتهم على أجهزة الدولة ومؤسساتها، وذلك عبر الاعتقالات والمطاردات والاعتداءات والإخفاءات القسرية التي طالت المئات من المدنيين والعسكريين، وكل من يتبنى موقفاً مخالفاً لهم من مثقفين ومفكرين وكتاب وإعلاميين. بل جرى اعتقال بعض الأشخاص في معسكرات للجيش بقصد تعريضهم لهجمات طائرات «التحالف العربي»، وقُتل جراء ذلك عدد منهم. كما تعرض البعض للتعذيب داخل السجون؛ ولقي معارضون حتفهم بالاغتيالات، وأجبر آخرون -أزاء هذا التنكيل- لمغادرة البلاد^{٥٨}.

وما يجعل جماعة الحوثي تمارس السلطة عبر القمع والتنكيل والاستبداد ضعف شرعيتها السياسية، وفقدتها لمشروع دولة القانون والحقوق والحريات والتنمية والنهضة، إذ أن مشروعها مشروع سلطوي طائفي سلافي لا يحظى بدعم شريحة واسعة من السكان. فمشروعها -عملياً- لا يخدم إلا فئة الهاشميين الزيديين، وهي فئة لا يتجاوز تعددها ٣٪ من سكان اليمن^{٥٩}.

مفهوم الدولة عند جماعة الحوثي

من نافلة القول أن أيديولوجيا جماعة الحوثي، المتكئة على نظرية الإمامة «الولاية» في المذهب الهادي الزيدي، هي ما يشكل المنطلقات السياسية للجماعة، فالفكر السياسي للجماعة محكوم بأيديولوجيا دينية تفيض غلواً، ومفرطة في الإقصاء، وتكرس مبدأ التفويض والحق الإلهي للسلالة، وترفض تداول السلطة، وترى أن مزاحمة المناوئين لها في الحكم ينزع عنهم وصف الإيمان ويدمغهم بالكفر.

٥٧. المرجع السابق نفسه.

٥٨. المرجع السابق نفسه.

٥٩. الحوثيون والتعددية.. صعوبة الحكم والتعايش والاحتواء، عبدالناصر المودع، مركز المسبار، دراسة نشرت في كتاب المسبار الشهري (١١٨) تحت عنوان «عاصفة الحزم: التحالفات والأبعاد السياسية»، في أكتوبر ٢٠١٦م، على الرابط التالي <https://shorturl.at/cm267>

وقد قدم الحوثيون رؤى سياسية إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي انعقد خلال الفترة (١٨ مارس ٢٠١٣م - ٢٥ يناير ٢٠١٤م)، حول هوية الدولة^{٦٠}، اعترضوا فيها على المادة الثانية من الدستور، والتي تنص على أن الإسلام دين الدولة، وقالوا: إن الدولة شخص معنوي، والشخص المعنوي ليس له دين. ورؤيتهم الثانية كانت حول الحكم الرشيد^{٦١}، وتناولت جملة من القضايا، مثل مبدأ الملازمة بين السلطة والمسئولية، وتفعيل أنظمة المساءلة والمحاسبة، وتحقيق العدل والمساواة، وإنصاف المظلومين، وتوفير ضمانات المشاركة الشعبية، وضمان عدم مصادرة الإرادة الشعبية، وطالبت بألية موضوعية لإدارة الاختلافات وتحييد أجهزة الدولة

أما رؤيتهم الثالثة فكانت حول شكل الدولة^{٦٢}، وأرادوها دولة مدنية اتحادية، الإسلام دين الشعب بمذاهبه المتعددة، والشعب مالك السلطة ومصدرها، ونظام الحكم برلماني، ويقوم النظام السياسي للدولة على أساس التعددية السياسية والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة

كل تلك الرؤى المدنية قدمها الحوثيون قبيل استيلائهم على السلطة؛ وقد انقلبوا عليها وأسقطوها من قاموسهم بعد انقلابهم المسلح وتفردهم بالحكم. ولم نجد في أدبيات وتصريحات قادة الجماعة ما يشير إلى أي أفكار سياسية مدنية بشأن مفهومهم للدولة، عدا ما يردده زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، في خطاباته ولقاءاته الصحفية، من أن لديهم مشروعاً ذو صبغة ثقافية قرآنية تنويرية لإصلاح واقع الأمة، يتحركون من خلاله ويقومون بنشره^{٦٣}؛ إضافة إلى بعض الأفكار المبتوثة في ملازم مؤسس الجماعة، حسين الحوثي، وهي أفكار لا تقدم رؤية سياسية ناضجة إزاء مفهوم الدولة بقدر ما تعكس موقفه المناوئ والمتبرم من المفاهيم العصرية للدولة الحديثة، فهو على سبيل

٦٠. انظر: رؤية الحوثيين (أنصار الله) لهوية الدولة، مؤتمر الحوار الوطني (مدونة خاصة بالحوار الوطني الشامل في اليمن)، على الرابط التالي

http://yemenndc.blogspot.com/05/2013/blog-post_20.html

٦١. انظر: رؤية الحوثيين (أنصار الله) حول الحكم الرشيد، مؤتمر الحوار الوطني، على الرابط التالي:

http://yemenndc.blogspot.com/05/2013/blog-post_22.html

٦٢. انظر: نشوان نيوز ينشر مصفوفة رؤى جميع القوى السياسية لفريق بناء الدولة والفيديالية والثوابت، نشوان نيوز، في: ٢٠١٣/٦/١٠م، على الرابط التالي

<https://nashwannews.com/146493>

٦٣. انظر: مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش، أحمد محمد الدغشي، مكتبة خالد ابن الوليد ودار الكتب اليمنية، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠١٢م: ص١٤٢. (نقلًا عن حوار عبدالملك الحوثي مع صحيفة الديار، في: ٢٦/١١/٢٠٠٨م)

المثال يشن حملة على الديمقراطية شكلاً وموضوعاً، فيصور الديمقراطية على النقيض من الإسلام، وأنها تخالف منهج النبي -صلى الله عليه وسلم، فيقول: «كيف نأتي بعد غياب رسول الله ونفتح لكل واحد يجتهد وليس هناك صمام أمام؟ هل نحن كالديمقراطيين على أقل تقدير؟»، ويضيف: «نحن في مرحلة يجب أن ننبي أنفسنا أمة واحدة، لا مجال فيها لمتعددي ومتأرجحي الأقوال والآراء والأفكار، والمضطربين يجب أن يجتمعوا لوحدهم في بيئة واحدة، يفصلوا أنفسهم عن الناس»^{٦٤}. وبشأن الحريات والأحزاب، يرى حسين الحوثي أن المزيد من تعدد الأحزاب وحرية الكلمة والرأي الآخر تقود إلى التفرق والتجزؤ، وأن ثقافة الإسلام هي اتباع كتب الله وورثة أنبيائه أعلام دينه^{٦٥}؛ ويعني بأعلام دينه هنا من يُطلق عليهم (أعلام الهدى) من رموز الجماعة وهو في مقدمتهم بالطبع. ويرى حسين الحوثي أنه لا تجتمع الحرية (حرية الرأي والتفكير- والعمل السياسي- والصحافة والإعلام... الخ) ووحدة الأمة، وظل يردد بأن الاعتصام بحبل الله يتنافى وهذه الأنواع من الحرية، ويتساءل مستنكراً «إلى أي شيء نحن محتاجون؟ إلى: ((واعتصموا بحبل الله)) أو إلى العناوين الأخرى؛ حرية الاجتهاد وحرية الرأي وحرية التحزب؟!»^{٦٦}.

على أن ثمة مقاربة بسيطة لمفهوم الدولة لدى الحوثيين نجدها عند أحد مفكري الزيدية السياسية، المحسوبين على جماعة الحوثي، وهو الدكتور -الراحل- أحمد شرف الدين^{٦٧}، والذي مثل الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛ فقد أوضح وجهة نظره في طبيعة شكل الدولة المنشودة، إذ يرى أنها «دولة مدنية، يغيب عنها الخطاب الديني، بمعنى أن الدولة لا تتبنى الخطاب الديني. وهي دولة اتحادية مكونة من عدة أقاليم، تسلب مراكز القوى نفوذها وقدراتها التي كانت تعتمد عليها. ولها جيش يحمل فكراً وطنياً لا فكراً دينياً موجهاً»^{٦٨}.

٦٤. المرجع السابق: ص ١٥٥-١٥٦. (نقلًا عن ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع: ص ١٩).

٦٥. المرجع السابق: ص ١٧٩. (نقلًا عن ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع: ص ٨).

٦٦. المرجع السابق: ص ١٢٦. (نقلًا عن ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع: ص ١٠).

٦٧. أحمد عبدالرحمن شرف الدين: كان سياسياً، وعضواً في حزب الحق، وممثلاً عن جماعة «أنصار الله» الحوثية في مؤتمر الحوار الوطني. تخرج من جامعة صنعاء عام ١٩٧٨م، وحصل على الماجستير من جامعة عين شمس عام ١٩٨٠م، وعلى الدكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٨٣م. عمل أستاذاً مساعداً في جامعة صنعاء عام ١٩٨٤م. وجرى اغتياله في ٢١ يناير ٢٠١٤م، من قبل مسلحين مجهولين أثناء توجهه لحضور الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل. انظر: الموسوعة الحرة، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/vRX18>

٦٨. انظر: نبضات مهاجر، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/deqvV>

وقد استخدم الحوثيون «شرف الدين» كواجهة ليبرالية لتحسين صورتهم خارجياً، ثم تخلصوا منه في اللحظات الأخيرة قبيل التوقيع على وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بحسب ما كشفه السفير الأمريكي السابق لدى اليمن، «ماثيو تولر»، لقناة اليمن الفضائية الرسمية، في ٢٠١٧م، مؤكداً «أن الجناح المتطرف داخل الحركة الحوثية سعى منذ الانقلاب على الدولة إلى التخلص من الرموز المعتدلة داخل الحركة، وأن شرف الدين كان يحمل مشروعاً لعودة الدولة، لكن الجماعة رأت فيه ما يشكل إعاقة حقيقية لتمرير أجندتها فقامت بالتخلص منه»^{٦٩}. وكان المجلس السياسي لجماعة الحوثي اتهم المخابرات الأمريكية بضلوعها في الحادث، من خلال أدواتها المحلية، التي لم يُسمها^{٧٠}.

في المحصلة، فإن الدولة في منظور الحوثي اليوم ليست أكثر من غنيمة حرب، وأجهزة يجري التحكم بها لتحقيق أغراض الجماعة ومصالحها، وأولها مصالح أسرة الحوثي نفسها، «ولا علاقة لهذه الدولة بالمفهوم الحديث للدولة، فهي تقوم على الواجبات فقط، واجبات اليمنيين المفترضة تجاه (أحفاد الرسول) و(أعلام الهدى)، أما الحقوق فمحصورة بالحوثيين وحدهم، بما مُنح لهم من اختيار إلهي بحسب عقيدة الدولة (الولاية) التي يروجون لها»^{٧١}. وعلى هذا الأساس فإنه يوجد في منظور الحوثيين للدولة طرفان، الأول هو (أعلام الهدى)، والثاني هُم اليمنيون عمومًا؛ ودور (أعلام الهدى) السلطة والحكم والاجتهاد الديني حصريًا، ودور اليمنيين القتال والتضحية والاستشهاد من أجل نصرتهم.

٦٩. السفير الأمريكي: جماعة الحوثي تحمل مشروعاً خارجياً مدمراً لمقومات الدولة، صحيفة الأيام، في: ٢٠١٧/١٢/١٧م، على الرابط التالي

<https://www.alayyam.info/news/78DJ3CR2-6QPFOD>

نتيجة لحذف التصريح المتعلق بمقتل شرف الدين من فيديو مقابلة السفير الأمريكي السابق لليمن، ماثيو تولر، مع الفضائية اليمنية، فقد لجأنا لأخذ مضمون المقابلة من المواقع الإلكترونية، واكتفينا بموقع صحيفة الأيام أعلاه

٧٠. الحوثيون يتهمون المخابرات الأمريكية بالضلوع في حادثة اغتيال شرف الدين، نيوز يمن، في: ٢٠١٤/١/٢١م، على الرابط التالي

<https://www.newsyemen.net/new/4479>

٧١. ميليشيا الحوثي.. دولة «آل البيت» في مواجهة اليمنيين، حسين الوادعي، موقع داراج، في: ٢٠٢١/١٢/٢٣م، على الرابط التالي

<https://daraj.media/84590/>

وفي هذه الدولة يفقد اليمني حقه في اختيار الحاكم، لأنها مسألة محسومة بتعيين إلهي، ويفقد حقه في التحكم بماله لأنه تحت رحمة الجبايات المتتالية من حراس الدين وورثة النبوة، وفوق ذلك فقد اليمني حقه في الحفاظ على حياته لأن دوره محصور في النصر والتضحية^{٧٢}.

إنها دولة خارج مفهوم الدولة، وأقلية ترفع نفسها فوق المجتمع، وتُبقي نفسها خارجه، ولا تتعامل معه وفق مفهوم المواطنة، إنما بمفهوم التبعية والنصرة والتضحية والموت^{٧٣}.

والأهم من ذلك، هو أن جماعة الحوثي تنظر إلى نفسها لا كحركة وجماعة بل كأمة^{٧٤}، أو ممثلين عن الأمة، وعلى هذا الأساس ترى نفسها فوق الدولة، وأكبر من أن تحتويها الدولة، لذا فهي تتحاشى الاندماج في مؤسسات الدولة، وتُبقي أجهزتها الخاصة مستقلة ومهيمنة على أجهزة الدولة. ولا يزال الغموض يكتنف بنية الجماعة الداخلية، وتسلسل هرمها القيادي، وتشعّب أجهزتها. وما يتسرب بين الحين والآخر من معلومات ضئيلة حول بنيتها الداخلية، وهيكلها التنظيمي^{٧٥} لا يكشف سوى عن جزء يسير من بُنية وشكل النظام الغامض لهذه الجماعة التي تديرها خبرات إيرانية ولبنانية متمرسية، عبر ما يُسمى (مجلس الجهاد الحوثي)^{٧٦}، والذي يتلقى توجيهاته من نظام (الولي الفقيه) في طهران. إن دولة الإمامة الزيدية التي بدأت هادوية، مع مؤسسها الأول «الهادي» يحيى بن الحسين، وانتهت جارودية صرفة مع زعيم جماعة الحوثي، عبدالملك الحوثي، عادت من جديد لتكرس نمط الحكم السلالي المستبد، ببعده الديني المقدس، وصبغته العائلية الموغلة في الطائفية المقيتة، لتتشكل على إثر ذلك، وبشكل تدريجي، دولة مذهبية ثيوقراطية، لا مكان فيها لحقوق المواطنة المتساوية، ولا للتعددية السياسية

٧٢. المرجع السابق نفسه.

٧٣. المرجع السابق نفسه.

٧٤. يقول يحيى قاسم أبو عواضة، في كتابه: أنصار الله القيادة والمشروع، الصادر عن مؤسسة الشهيد زيد علي مصلح (صعدة- اليمن، ط١/٢٠١٤م): وللتوضيح فإن تسمية هذه الأمة المجاهدة بـ(أنصار الله) هو توصيف للأمة في إطار موقفها المتميز لنصرة الحق. مضيئاً: وسنتحدث عن الأمة التي تبنت هذا المشروع، نتحدث عن أبناء المسيرة القرآنية، نتحدث عن (أنصار الله) الذين يمثلون الأمة التي تتحرك بهذا المشروع القرآني النهضوي. انظر: ص١٣.

٧٥. انظر: الحوثيون من الداخل (تحقيق صحفي)، المصدر أونلاين، في: ١٤/٣/٢٠٢٢م، على الرابط التالي:

<https://almasdaronline.com/articles/248146>

٧٦. انظر: مجلس الجهاد الحوثي: القيادة والسيطرة في حزب الله الآخر، مايكل نايتس وعدنان الجبرني وكيسي كومبس، مركز مكافحة الإرهاب، أكتوبر ٢٠٢٢م، المجلد (١٥)، العدد (١٠)، على الرابط التالي

<https://ctc.westpoint.edu/the-houthi-jihad-council-command-and-control-in-the-other-hezbollah/>

والحزبية، ولا للتداول السلمي للسلطة، «فنظرية الدولة لدى الحوثيين تمزج بين الزيدية التقليدية ونمط الحكم العائلي. فجماعة الحوثي -من حيث المبدأ- هي مؤسسة عائلية، وتُعدُّ العائلات التي ترتبط معها بعلاقة نسب مهمة لها في تعيين مشرفي الجماعة، الذين يظهرون كنظام مواز لمؤسسات الدولة الرسمية»^{٧٧}.

وإلى جانب المشرفين الحوثيين الذين يديرون مؤسسات الدولة بصفة غير رسمية وصلاحيات لا محدودة أنشأ الحوثيون مؤسسات بديلة موازية لمؤسسات الدولة، لتهميش دورها، وسحب اختصاصاتها الدستورية، وتركيزها بيد عناصر الجماعة؛ ومن ذلك على سبيل المثال، ما يُسمى «المنظومة العدلية» التي حلت محل وزارة العدل، و«الهيئة العامة للزكاة» التي حلت محل وزارة الأوقاف والإرشاد. كما أنشؤوا «المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي» لإدارة المنظمات غير الحكومية والمساعدات الإنسانية عوضاً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبهذا الشكل يعمد الحوثيون إلى إفراغ مؤسسات الدولة من وظائفها الدستورية، وإحلال مؤسسات الجماعة مكانها، في مخطط مدروس لتفكيك الدولة، وإعادة تركيبها وفق نظرتهم الخاصة ومفهومهم الخاص لشكل الدولة وطبيعة المهام المنوطة بها

فالدولة التي يسعون إليها لا تمتلك خصائص ومقومات الدولة المتعارف عليها، كما أنها ليست دولة الشعب التي روجوا لها قبل انقلابهم عليها، بل هي دول الجماعة المسخرة لخدمة أهدافهم المتمثلة في إحياء دولة الإمامة بطابعها المذهبي (الجارودي)، والطائفي (السلالي)، وهذا بالتحديد هو مفهوم المنغلق للدولة التي يجهدون لتأسيسها

إن جماعة الحوثي لا تبحث عن مشروعية سياسية من خارج منظومتها الفكرية، ولا من داخل الدولة ونظامها السياسي الذي انقلبت عليه بما يحمله من مرجعية سياسية ودستورية، قائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر عملية ديمقراطية انتخابية، فهذا نظام ولى زمانه من وجهة نظرهما، والشرعية الجديدة التي تروم تأسيسها والبناء عليها هي شرعية القوة وسلطة الأمر الواقع، المستمدة من فكرة الخروج (الثورة) في المذهب الزيدي كشرط لتحصيل السلطة (الإمامة)، وهو ما قامت به الجماعة حرفياً،

^{٧٧}. ميساء شجاع الدين- سلطة متجذرة: نظام الحكم الحوثي. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية- ١٦ يوليو ٢٠٢٢، ص٣،
٤، على الرابط:

فاستحقت -بناءً على قواعد المذهب- شرعية الحكم

وعطفاً عليه، فالحركة منحت نفسها حق إعادة تشكيل النظام السياسي اليمني ليتطابق مع صورته الذهنية في مخيلتها، صورة دولة دينية ثيوقراطية، عائلية سلالية، وفق نظرية الإمامة، التي تُمثل بحق مركزية المذهب الزيدي الجارودي، الذي يفقد مكانته وأهميته بدونها

إنه المشروع السياسي الذي يحاول الحوثيون التعمية عليه باسم (المشروع القرآني) و(المسيرة القرآنية) المزعومة التي يقودونها بوصفهم (أعلام الهدى) و(قرناء القرآن)، وهي خلاصة (الهوية الإيمانية) التي يتسترون وراءها ويخفون بها حقيقة مشروعهم الطائفي المدمر الذي لا يعترف للآخرين بحق إلا أن يكونوا أتباعاً وخُدماً لمشروعهم السلافي، لا شركاء فيه؛ ناهيك أن يكونوا منافسين له

والآن، وبعد أن فرغنا من مناقشة جوهر أيديولوجيا جماعة الحوثي، ننتقل لمناقشة وثائق الحوثيين الخمس، لتحليل مضامينها وتفكيك أبعادها ومراميها

أولاً:
قراءة في الوثيقة
الفكرية والثقافية

نظرة عامة

في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، أطلق الحوثيون وحلفاؤهم من الزيدية ما أسموه بـ«الوثيقة الفكرية والثقافية»^{٧٨}، والتي تضمنت مجمل عقيدتهم الدينية والسياسية. وجاءت الوثيقة لتضع حدًا للخلافات بين الحوثيين وفريق من الزيدية التقليدية الذين كانوا قد أصدروا -في وقت سابق- بيانًا استنكروا فيه أفكار حسين الحوثي، محذرين أتباع المذهب الزيدي من ضلالاته^{٧٩}.

وبإلقاء نظرة عامة على الوثيقة، يمكننا الخروج ببعض الملاحظات الأولية.

أولها، أن الوثيقة أطلقت صفة (المجاهدين) على تيار الحوثي، وفي المقدمة منهم عبدالملك الحوثي، وهو ما يمكن عدّه بمثابة اعتذار رسمي للجماعة ومؤسسها (حسين الحوثي)، عما بدر بحقه من علماء الزيدية التقليدية، وتأكيدهم -في بيان أصدره من قبل- أن «أقواله وأفعاله لا تمتُّ إلى أهل البيت، ولا إلى المذهب الزيدي بصلة، وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات، ولا التأييد لها، ولا الرضا بها»^{٨٠}.

ثانيها، أن الوثيقة أعادت جماعة الحوثي مجددًا إلى حوض الزيدية الهاديوية، باعتراف العلماء أنفسهم الذين أخرجوهم عام ٢٠٠٤م وما بعدها من الزيدية^{٨١}.

ثالثها، أن علماء الزيدية التقليدية، من منافسي الحوثي، «وجدوا أنفسهم أمام حقيقة لم يعد بإمكانهم إنكارها، فعبدالملك الحوثي وإن لم يصل إلى مستواهم علمًا إلا أنه أصبح قائدًا لجماعة تسيطر على مناطق واسعة من الأرض. لقد أعطى لهم الأمل بإمكانية عودة الإمامة، وإن بسمى (أنصار الله)، أو حتى الدولة المدنية إن اضطروا لتسميتها كذلك. لهذا لم يجدوا بُدًا من حل خلافاتهم السابقة، وخصوصًا ما ورد في ملازم حسين وفتوى العلماء ضدها»^{٨٢}.

٧٨. انظر نص الوثيقة الفكرية والثقافية على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/dEL47>

٧٩. انظر نص بيان علماء الزيدية في: خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، عبدالفتاح البتول، ط١/٢٠٠٧م: ص٣٧٧-٣٨٠.

٨٠. جزء مما جاء في بيان علماء الزيدية، المرجع السابق: ص٣٧٩.

٨١. قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية، زايد جابر، وهي دراسة نقدية نشرت في سلسلة مقالات على صفحات صحيفة «الأهالي»، ثم جُمعت في كتاب (ص٩)، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/msxyN>

٨٢. المرجع السابق: ص٧.

وبتوقيع العلامة محمد محمد المنصور والعلامة حمود عباس المؤيد يكون عبدالمالك الحوثي قد نجح في جمع غالبية الزيدية تحت قيادته، وأصبح من حقه عليهم المبايعة والسمع والطاعة للإمام الشرعي^{٨٣}. إن «المعنى العميق لتلك الوثيقة هو تطييف الزيدية، وتنصيب أمير طائفة يحتكر تمثيلها، هو عبدالمالك الحوثي»^{٨٤}.

على أن (الوثيقة الفكرية والثقافية) هدفت في نهاية المطاف -من وجهة نظر الباحث- إلى تحقيق هدفين أساسيين حملتهما وسط الأفكار المبتوثة فيها، هما

١. تدشين الانقلاب الحوثي على النظام الجمهوري.

٢. تحديد شكل النظام السياسي (الحوثي) الجديد.

الوثيقة الفكرية وتدشين الانقلاب الحوثي

جاءت الوثيقة في ذروة النشاط السياسي لثورة ١١ فبراير الشعبية، وعقب خروج الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، من السلطة، وقبيل انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً توافقياً بأسبوع واحد فقط. حينها كان «صالح» يبحث عن حلفاء لتقويض مشروع ثورة فبراير، والانتقام من خصومه السياسيين، فيما كانت اليمن على موعد مع رئيس جنوبي منتخب من خارج المركز الزيدي في الشمال، وهو ما لم يحدث منذ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، ما عزز مخاوف الزيديين من خروجهم من دائرة السلطة وصنع القرار نهائياً، وإن كانت تلك السلطة (الجمهورية) تحكم من خارج نظريتهم في الإمامة والولاية؛ وهو سبب آخر مُلحَّ جعل من الحوثيين وحلفائهم أكثر تحفُّزاً واندفاعاً لتصحيح ما يرونه وضعاً مختلاً، لا يتطابق وعقيدتهم السياسية في الحكم. ومن هنا يمكننا القول إن (الوثيقة الفكرية والثقافية) كانت بمثابة تدشين التيار الإمامي الزيدي لمشروع استعادة الإمامة، وحكم «آل البيت» -في نظرهم- فهي من جهة، أصلت لدعوى الحق المقدس من منظور عقائدي مذهبي، وعمدتها، ومن جانب آخر منحت جماعة الحوثي المسلحة، من خلال التسليم بقيادتها كأمر واقع، ما يُشبه التفويض للبدء في عملية انتزاع الحق الإلهي من مغتصبيه، وإعادته لأهله

٨٣. الوثيقة الفكرية للحوثيين والزيدية، عبدالفتاح البنول، مأرب برس، في: ٢٠١٢/٣/١١م، على الرابط التالي:

<https://marebpress.net/articles.php?id=14447>

٨٤. بحسب سامي غالب، رئيس تحرير صحيفة النداء، انظر: مدونة سامي غالب، في: ٢٠١٥/٩/٢٣م، على الرابط التالي:

http://samighalib.blogspot.com/09/2015/blog-post_18.html

لقد نجحت جماعة الحوثي في جعل تنظيمهم المسلح ما يشبه الذراع العسكري لتحالف مذهبي طائفي أوسع، رعته (الوثيقة الفكرية والثقافية)، وبات الحوثيون مكونه الأساسي وطرفه الأقوى، في حين أن أطرافه الأخرى تيار الزيدية التقليدية (العلمائية)، وتيار الهاشمية السياسية. وقد ضاعف هذا التحالف من قوة جماعة الحوثي، ودفع بها إلى صدارة مشروع الزيدية السياسية لاستعادة الإمامة وحكم «آل البيت»، بحيث فرضوا أنفسهم في نهاية المطاف كممثلين حصريين له، أو هكذا أرادوا وخططوا له منذ البداية، مستخدمين الأطراف الزيدية المتحالفة معهم لخدمة مشروعهم السياسي الذي بلغوه في أقل من ثلاث سنوات على توقيعهم تلك الوثيقة

وفي ظل أوضاع سياسية حرجة، أطلقت (الوثيقة الفكرية والثقافية) لجماعة الحوثي لتعلن عدم مشروعية النظام الجمهوري القائم، لمخالفته نظرية الإمامة كأصل من أصول الدين عندهم؛ ما يعني بالنتيجة خروجه عن الدين، وضرورة إسقاطه. ومن جانب آخر، كان خروج الوثيقة -في ذلك التوقيت- بهدف قطع الطريق على الثورة الشبابية والقوى الوطنية المساندة لها في إعادة بناء جمهورية جديدة، والحيلولة دون استكمال مشروعهم السياسي بمعزل عن الفكر الزيدي، ومن ثم تأكيد عدم أحقيتهم فيما يطمحون إليه، وافتقارهم -بحسب الوثيقة- للأساس الشرعي الذي يمنح الطائفة وحدها المشروعية السياسية

وللأسف الشديد، لم تفتن السلطات القائمة -آنذاك، ولا المعارضة، إلى خطورة تلك الوثيقة ومراميتها وأبعادها السياسية، واستخفت بها، ولم تعطها حقها من الاهتمام؛ وهو ما عكس فشل منظومة الحكم حينها في التعاطي مع الواقع ومحاولة استيعابه. وإخفاق النخبة الحاكمة -في ذلك الحين- في تقدير خطورة تلك الوثيقة لا يعود إلى خلافات وتناقضات أطراف النظام وحسب، بل وإلى افتقار تلك النخب إلى الخيال السياسي والرؤية والمشروع، وعدم إدراكها لتطويع منظومة التيار الزيدي الإمامي نحو السلطة، ومخططاتها في هذا السياق. وقد برهنت الوقائع عدم امتلاك تلك النخب للمشروع الوطني نتيجة عجز وعقم قياداتها التي شاخت وهرمت وتخشب في مناصبها القيادية؛ في حين كان الحوثيون -كما بدا جلياً- هم من يمتلك الرؤية والمشروع، بالإضافة إلى كونهم قيادات شابة متوثبة، أخذت حظها من التدريب، واستفرغت كل الوسائل المتاحة لتحقيق مشروعها، مستفيدة من تقاطع مصالح كثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية مع مصالح الجماعة ومشروعها السياسي

الوثيقة وترسيم معالم النظام السياسي الحوثي

من الخطأ الاعتقاد أن (الوثيقة الفكرية والثقافية) للحوثيين إنما جاءت لتفصل فقط في المسائل العقدية العالقة بين الجماعة بصبغتها الجارودية والأطراف الزيدية الهادوية الأخرى، وإن كان ذلك صحيحًا في المجمل، بيد أنه يتضح من خلال الفحص المتأنى، وتحليل مضامين الوثيقة، أن الهدف الثاني الرئيس للوثيقة (بعد هدف التهيئة للانقلاب وإسقاط النظام) يتجاوز قضية حل الخلافات والإشكالات بين أطراف المنظومة الزيدية إلى تحديد وتأطير شكل النظام السياسي الجديد المزمع بناؤه. وهذا النظام الجديد وفقًا للوثيقة يأخذ شكله ومضمونه في النمط التالي

أ. أنه ديني (إمامي) لا مدني

أكدت (الوثيقة الفكرية والثقافية) على مسألة الإمامة كقضية جوهرية ليست من أصول الدين وحسب، بل من أصول الحكم أيضًا، وأهمها على الإطلاق، فحددت أن «الإمام بعد رسول الله هو أخوه ووصيه، علي بن أبي طالب، ثم الحسن ثم الحسين، ثم الأئمة من أولادهما.. ومن نهج نهجهم من الأئمة الهادين»^{٨٥}. وهذا النص بمدلوله الصريح الواضح يُعيد تفعيل نظرية الإمامة الزيدية، ويدفع بها مجددًا إلى الواجهة، ويقصر المشروعية السياسية في الحكم عليها، ويركز السلطة بيد تيار سلالي بعينه، ليؤسس من خلاله نظام حكم ديني ثيوقراطي، أكثر قداسة، لا يستجيب لأي شكل من أشكال الحكم المدني، ولا يعترف به

وتفصح الوثيقة عن السبب المحفز للتمسك بالإمامة، فتذكر أن «نهج الهداية والنجاة والأمان من الضلال هو التمسك بالثقلين، كتاب الله وعترة رسول الله، وهداة الأمة وقرناء الكتاب إلى يوم التناد، فهم حجج الله في أرضه»^{٨٦}.

وبالتالي، فلا نجاة للأمة من الضلال إلا بحكم الأئمة الذين يُعدون فوق مستوى البشر، كونهم قرناء القرآن، وحجج الله في أرضه. وتلك النصوص إلى جانب كونها تنسف شرعية النظام الجمهوري القائم، وتعدّه مغتصبًا للحكم، فهي من جهة أخرى تخالف نظرية الحكم عند الاثنا عشرية، والتي قصرت الإمامة على اثني عشر إمامًا فقط، ما يؤكد أن جماعة الحوثي جارودية، رغم تقاربها مع الاثنا عشرية، وأنها تفترق عنهم

٨٥. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٤.

٨٦. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٤-٥.

في نظرية الحكم، إذ تتمسك بنظرية الإمامة الهاديية الزيدية التي فتحت الباب على مصراعيه لطالبي الإمامة في كل عصر، وتحاشت نظرية الإمامة الاثنا عشرية التي أوصدت الباب على اثني عشر إمامًا، ثم قصرت الشرعية السياسية لاحقًا على «الولي الفقيه»، باعتباره نائبًا عن الإمام الغائب (صاحب الشرعية الوحيدة في الحكم)

علاوة على ذلك، فالوثيقة حينما حصرت الإمامة في علي وذريته من البطنين أسقطت بذلك ما جاء في بيان علماء الزيدية عام ١٩٩٠م، من القول بأن «الأمة هي المفوض إليها أمرها تضعه حيث شاءت باختيارها»^{٨٧}. كما أنهم عندما يثبتون أحقية أئمتهم في الحكم إنما يثبتون بالنتيجة أحقيتهم فيه باعتبارهم امتدادًا لهم، وورثتهم الشرعيين؛ فقيادة الأمة حقٌ حصريٌّ لهم، وهي أحد أهم ركائزهم الثلاثة في الحكم (القيادة- الأمة- المنهج)، وفق نظريتهم السياسية التي يروجون لها

ب. أنه لا يعترف بحق الأمة في الاختيار

بعد أن رسمت (الوثيقة الفكرية والثقافية) شكل النظام السياسي، وحددته في الإمامة، وحصرت الإمامة وقصرتها على الإمام علي وذريته من البطنين، باعتبار ذلك أصلًا من أصول الدين في المذهب الهاديي الزيدي يتعين الإيمان به وجوبًا، عادت مرة أخرى لتؤكد أن اختيار تلك السلالة حكمًا للأمة إنما جاء بتدخل إلهي مباشر، عبر نظرية الاصطفاء التي تجد سندها في القرآن الكريم من قوله تعالى: ((إن الله اصطفى آدم ونوحًا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين))^{٨٨}، وعلى الرغم من أنه لم يُذكر في الآية «آل محمد» أو «آل البيت» إلا أنهم اقحموا ذلك عنوة في معنى الآية، لغاية لم يرد لها النصُّ الشرعي في التفضيل والتمييز العنصري

تقول الوثيقة: «ونعتقد أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم، فجعلهم هداةً للأمة، وورثةً للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة، وأنه يُهيئ في كل عصر من يكون منارًا لعباده، وقادرًا على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها»^{٨٩}. والنصُّ يقرر عقيدة الاصطفاء والاختيار والتفضيل لـ«آل البيت»، ويجعلهم هداةً للأمة، وورثةً للكتاب (القرآن) إلى قيام الساعة، والأقدر على

٨٧. انظر بيان الإمامة في كتاب: خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، عبدالفتاح البتول، مرجع سابق: ص ٣٥٧-

٣٦٠. (نقلًا عن صحيفة الوحدة، العدد (٢٦)، في ١٨ نوفمبر ١٩٩٠م)

٨٨. آل عمران: ٣٣.

٨٩. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٧.

النهوض بالأمة؛ وهذا الاصطفاء والاجتباء وسمات التميز والتفوق التي يُضيفها النصُّ على هذه السلالة إنما هو منحة ربانية استحَقَّوها لا لشيء وإنما لكونهم -بزعمهم- من سلالة النبي وأهل بيته؛ وذلك مؤهلهم الوحيد لاستحقاق السلطة والحكم. وبعبارة أخرى، فقد تم اختيارهم مباشرة من الله ليكونوا القادة إلى أن تقوم الساعة، ولم يعد ثمة مجال لغيرهم أن يختار قائدًا وطريقة للحكم تخرج عنهم، لا بانتخابات ديمقراطية، ولا بتعددية سياسية، ولا بتداول سلمي للسلطة. ومن ثم يتوجب على اليمنيين الإذعان والتسليم للأمر السماوي لأصحاب الحق الإلهي المصطفين من الله. فالإمامة (الولاية) «لمن حكم الله بها، في كتابه وسنة رسوله، رضي الناس بذلك أم لم يرضوا، الأمر إلى الله وحده، ولا دخل للشورى» كما قال بدر الدين الحوثي^{٩٠}.

ج. أن مرجعيته العليا المذهب الجارودي الزيدي

تنوعت نصوص الوثيقة وتعددت في جانب التأكيد المتكرر على أهمية حضور مرجعية من يُسمونهم حجج الله، وأعلام الهدى، من آل محمد، في تفاصيل الحياة العامة بمختلف تنوعاتها، وكل ما يتعلق بالشأن العام؛ أما يتعلق بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- تقول الوثيقة: «موقفنا من السنة هو موقف الإمام الهادي -عليه السلام، الذي ذكره في مجموعته في كتاب السنة، وأنها مرتبطة بالهداية من آل محمد كأمناء عليها في اعتماد الصحيح من غيره»^{٩١}. وما يتصل بأصول الفقه تقول الوثيقة: «أما أصول الفقه، فما كان منه مخالفاً للقرآن الكريم، أو بدلاً عن آل محمد فهو مرفوض ومنتقد من الجميع، وما كان منه موافقاً للقرآن (...) في إطار آل محمد فهو مقبول معتمد، لا اعتراض عليه ولا إشكال»^{٩٢}. وبخصوص الاجتهاد والتشريع تؤكد الوثيقة على أنه «ما كان منه يؤدي إلى التفرُّق في الدين، والاختلاف في معرفة الله، وغيره من أصول الشريعة أو إلى مخالفة نهج الأكرمين، أو مخالفة من أمر الله بطاعتهم وجعلهم ولاية للأمة، فهو اجتهاد مرفوض لا نقره ولا نرضاه، بل هو مفسدة في الدين»^{٩٣}. وأكدت الوثيقة على أن «ما كان منه استفراغاً للوسع والطاقة في البحث عن أحكام الدين وشريعة رب العالمين (...)، وعلى طريق ونهج أهل البيت الأكرمين (...)، ولا مخالفة لمن أمر الله بطاعتهم وجعلهم ولاية للأمة، محكومًا بالضوابط التي وضعها ومشى عليها أئمة الأئمة -عليهم

٩٠. في كلامه الذي تقدم سابقاً.

٩١. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٦.

٩٢. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٧.

٩٣. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٨.

السلام، فهو مقبول ومطلوب ومحتاج إليه في معرفة الدين، وخصوصاً فيما يستجد من المسائل»^{٩٤}.

وبالجملة، تؤكد نصوص الوثيقة -بكل وضوح- على أن مرجعية الناس في الدين والشريعة هم أئمة من يُسمونهم «آل البيت»، وبالأخص منهم دون شك أتباع المذهب الزيدي الهادي، ومن يمثل امتداداً لهم. وهذا يعني أن يتحول المذهب الجارودي الزيدي إلى مذهب رسمي ومرجعية عليا للمجتمع، ينبغي على السلطة الأخذ به وإنفاذه، كما هو الحال مع مرجعية المذهب الاثنا عشري كمذهب رسمي لحكومة إيران، حسب الدستور الإيراني. وبذلك تكون جماعة الحوثي قد حددت الإطار القانوني والتشريعي للنظام السياسي الذي تلتزم به في الحكم، ما يجعل المذاهب السنية الأخرى لليمنيين مستثناة ومستبعدة تماماً، على صعيد الدولة والشأن العام وما يتعلق بحياة المواطنين ومعاملاتهم وشؤون حياتهم، إذ أن كل اجتهاد أو تشريع أو سنة نبوية أو أصل من أصول الفقه يخالف نهج «آل البيت»، في صيغتهم الجارودية الزيدية، مرفوض وغير مقبول، بل يُعد مفسدة في الدين

وهذا يُفسر ضيق جماعة الحوثي بمخالفهم من التيارات والجماعات الأخرى، كالسلفيين والإصلاحيين والتبليغيين وغيرهم، واستهداف مساجدهم ومعاهدهم ومراكزهم التعليمية بالتدمير والإغلاق، وتشريد طلابهم ومدرسيهم، ومنعهم من إقامة حلقات العلم أو بناء أي معاهد أو مراكز تعليمية جديدة، ومنعهم من الخطابة، ومصادرة مكتباتهم وإحراقها، وغلق قنواتهم ومقراتهم وصحفهم وكل وسائلهم الإعلامية، وفرض سياسة الصوت الواحد والرأي الواحد والمذهب الواحد

هذه التركيبة السياسية بصيغتها المذهبية المنغلقة والمتطرفة لا تسمح ولا تقبل بأي مشاركة سياسية، ولا تساعد على التعايش والقبول بالآخر، واحترام عقيدته وخصوصيته، وحقه في الاختيار، بل تؤسس لدولة ثيوقراطية ديكتاتورية متسلطة، وطبقة حاكمة مستبدة تحتكر كل شيء، بما في ذلك تفسير النص الديني. وفي الواقع هذا هو شكل النظام السياسي لجماعة الحوثي الذي بشرت به وثيقتهم، وتلك هي مرجعيتهم القانونية والدستورية العليا، كما أقرتها وثيقتهم بوضوح لا لبس فيه. وهذا ما يعمل عليه الحوثيون، من قبل اغتصابهم للسلطة بقوة السلاح؛ لكن وتيرة عملهم لذلك تسارعت وتضاعفت عقب

٩٤. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٨.

انقلابهم، وتكريسهم جماعتهم سلطة حاكمة بأمرها

د. أنه حصر المعارضة في «آل البيت» ومنعها عن غيرهم

أغفلت (الوثيقة الفكرية والثقافية) - عن قصد- التطرق لحقوق المحكومين في دولة الإمامة، فهي لا ترى سوى حق الأئمة في الحكم ووجوب الطاعة والاتباع لهم، ولا ترى أي حقوق معتبرة للمحكومين. وعندما أشارت إلى قضيتي الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم تكن تقصد فتح نوافذ التغيير والإصلاح والمعارضة في دولة الإمامة، بل كانت تؤسس لما يمكن اعتباره معارضة تحت السيطرة، محكومة بالمذهب الهاديوي الزيدي، وتعمل ضمن مرجعية «أعلام الهدى»!

وفي مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنص الوثيقة على: «أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الظالمين، والوقوف في وجه المستكبرين، هو من أعظم الواجبات الدينية المفروضة على الناس أجمعين، وأن الموالاتة لأولياء الله والمعاداة لأعداء الله -حسب ما شرعه الله، وعلى رأسهم أئمة الكفر المتمثلين في زماننا هذا في أمريكا وإسرائيل ومن أعانهم ووالاهم ووقف في صفهم في عداوتهم للإسلام والمسلمين، واجب ديني فرضه الله على العباد»^{٩٥}. فالنص يشير هنا إلى واجب الموالاتة لأولياء الله (وهم هنا الحوثيون بالطبع)، والمعاداة لأعداء الله (وهم هنا المناوئين للحوثيين)، ومجاهدة الظالمين والوقوف في وجه المستكبرين (وهم هنا معارضي إمامة وولاية آل البيت)، وهو ما تترجمه أفعال الجماعة وخطاباتها وبياناتها ونعوتها للمخالفين لها بأوصاف «الظلم» و«الاستكبار» و«العداء لله»

إن مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -كما ورد في الوثيقة- مختزل -واقعيًا وفعليًا- على المخالفين لمشروع جماعة الحوثي السلافي الطائفي. وبمعنى آخر فإن مسار معارضة جماعة الحوثي، شعبية كانت أو سياسة، وفق نظرة الجماعة وسلوكها، هي من ينبغي أن يوجه لها الإنكار والجهاد والبراء والعداء، باعتبارها معارضة للاصطفاء والاجتباء الإلهي، ولوصية الرسول -صلى الله عليه وسلم- وعهده. لهذا نال أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- من التهم والطعن والتكفير من حسين الحوثي الشيء الكثير، في خطاباته وملازمه، لكونهم لم يسلموا بإمامة علي وولايته، وخانوا وصية الرسول لهم -حسب زعمه

٩٥. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٥.

وبالتالي يصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -الوارد في الوثيقة- عملياً أداة بيد جماعة الحوثي لقمع كل من ينقد نظام الإمامة، ويكشف عوار نظرية الحق الإلهي في السلطة ودعوى الاصطفاء الإلهي، ويطالب الأئمة بالإصلاح الذي ينزع منهم قداستهم ويفرض عليهم إعطاء الأمة حق الشورى والانتخاب والاختيار

وفي مسألة الجهاد تنص الوثيقة على: «أن الجهاد في سبيل الله، لإعلاء كلمة الله، واجب على الجميع. وقد أوجبه كتاب الله -عز وجل، وسنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم، وقام به أئمة أهل البيت -عليهم السلام، ولا ينكره إلا جاهل مخالف لأهل البيت»^{٩٦}. والجهاد في وعي أتباع المذهب الهادي لا ينصرف -كما يتوهم البعض- إلى جهاد أعداء الإسلام من أهل الكفر، ورد عدوانهم، بل يُقصد به أمرين اثنين. أولهما الخروج المسلح لطلب الإمامة (السلطة)، فنظرية الإمامة عند «الهادي» تقوم على ركنين أساسيين: حصر الإمامة في البطينين، والخروج المسلح في طلبها. وهذا ما فعله الحوثيون طيلة ست حروب متوالية، منذ عام ٢٠٠٤م، وصولاً إلى الانقلاب على السلطة عام ٢٠١٤م؛ ولهذا يُنعتون أتباعهم بـ«المجاهدين»، لا لأنهم قاتلوا أمريكا وإسرائيل ونشروا الإسلام في الأرض، بل لأنهم قاتلوا معهم ضد من يخالفهم، ومكنوا لهم حتى وصلوا إلى السلطة بالسلاح. الأمر الثاني هو أن الجهاد في مفهومهم لا يكون إلا مع الأئمة من «آل البيت»، كما أفتى «الهادي» نفسه بذلك، إذ حرم الجهاد مع غيرهم، خوفاً من خروج الأمر من أيديهم، مما قد يهدد بتحول الجهاد إلى ثورة ضدهم، لا إلى وسيلة في أيديهم، فيقول: «ثم إن الله حظر الجهاد مع جميع من خلق من العباد إلا من اصطفى وائتمن على وحيه من عتره رسول الله»^{٩٧}.

والتأويلات المتعسفة التي وضعتها جماعة الحوثي في مسألتها الأمر بالمعروف والجهاد وُضعت بهدف قطع الطريق على أي معارض أو مصلح أو ثائر من غير السلالة، قد يفكر في الخروج عليها، أو يطمح في إزاحتها والحلول مكانها. فالتغيير أو حركة المعارضة -إن وجدت- غير مسموح بها لمن هم خارج «آل البيت»، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية فإن حركة التغيير في حال وقوعها ينبغي أن تُفضي إلى إمام جديد من السلالة ذاتها، لا من غيرها، وإلا باتت خروجاً عن الدين ومفسدة له، ولا تمت للجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصلة

٩٦. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص ٥.

٩٧. معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مرجع سابق: ص ١٩٠.

هكذا نجد أن هذا الفكر السلالي الطائفي ينزع حق المعارضة وتغيير الحكم من يد الشعب وقواه السياسية والاجتماعية، ويضعه في يد الطامحين من أبناء السلالة فقط، ويعتبر الخروج (الثورة/ المعارضة) معهم جهاداً، فيما الخروج مع غيرهم إفساداً في الأرض والدور الشعبي -وفقاً نظرية الإمامة الهادوية الزيدية- منوط بأحد أمرين: إما بطاعة الإمام القائم ومؤازرته، وإما بالخروج عليه مع إمام طامح ومناصرته؛ وهكذا تظل السلطة والمعارضة معاً تدور في فلك «آل البيت»، وتنتقل من إمام حاكم إلى إمام معارض يطمح بالحكم، حتى أن المذهب «الهادوي» أجاز وجود إمامين في وقت واحد طالما كانا من «آل البيت»، فالحكم ومعارضته حق أصيل للسلالة فقط، دون غيرها وفي هذا السياق يذهب حسين الحوثي إلى أن التغيير الحقيقي -عبر المعارضة- لن يكون من خلال الديمقراطية والانتخابات وحركة الشارع، بل عبر «آل البيت» وحدهم، فيقول: «فالقرآن صريح في البلاغ بأن الأمة الإسلامية لا تنتصر، ولن تنتصر، ولن يصلح لها حال، إلا بالشيعة، وتحت قيادة أبناء علي. لن تنتصر الأمة، ولن تتحسن أحوالها بالديمقراطية والانتخاب، وبأناس يأتون من الشارع ويتولون القيادة»^{٩٨}.

٩٨. قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية، جابر زايد، مرجع سابق: ص ٥٦. (نقلًا عن دروس من هدي القرآن الكريم، محاضرة ألقاها حسين الحوثي، في ٢٠٠٢/٢/١٠م)

ثانيًا:
قراءة في وثيقة
الشرف القبلية

ثمة حدثان مهمّان لعبا دورًا محوريًا في ظهور «وثيقة الشرف القبلية»^{٩٩}، والتي أعلنت عنها جماعة الحوثي عام ٢٠١٥م. الأول هو انعقاد ما سُمي بـ«مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي»، بمحافظة صعدة، قبل أكثر من عامين ونصف من إعلان «وثيقة الشرف القبلية». والثاني هو انطلاق عملية «عاصفة الحزم» العسكرية، بقيادة المملكة العربية السعودية، لاستعادة الدولة والشرعية، في أواخر مارس من العام نفسه الذي ظهرت فيه الوثيقة. وإذا اعتبرنا «عاصفة الحزم» سببًا مفهوميًا للتحشيد القبلي ضدها باسم الوثيقة، فلماذا استبق الحوثيون إشهار مؤتمرهم القبلي ذلك؟

مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي

في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢م أشهر الحوثيون بمدينة صعدة ما أطلقوا عليه «مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي»، دون أن يحضره زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، صاحب الدعوة لانعقاد المؤتمر، أو يشارك في إلقاء كلمة فيه. حينها قال المكتب الإعلامي التابع له: إن أهداف المؤتمر تتمثل في «العمل من أجل تفعيل دور القبيلة اليمنية في الحفاظ على أمن واستقرار اليمن، والدفاع عن السيادة اليمنية، ومنع الفوضى الأمنية الحاصلة في عدد من المحافظات»^{١٠٠}. وأضاف: «يهدف المؤتمر إلى رفض السياسة القائمة على أساس الاستقواء بالخارج لفرض مسارات معينة تجاوز خيارات الشعب، بما فيه القبيلة»، مؤكدًا على أنهم في هذا المجلس سيبدلون كل جهودهم في «التعاون مع مختلف القوى الوطنية التي تشارك في هذه الرؤية من أجل تحقيق الأهداف النبيلة»^{١٠١}.

وقد حضر المؤتمر جمع غفير من القبائل، لم يتكفل الحوثيون فحسب بدعوتهم بل ساهم وحشد ومول المؤتمر شخصيات حزبية وسياسية، وفي مقدمتهم قيادات مؤتمرية، حشدت وحضرت بتوجيهات من الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، الذي حث معظم مشايخ المؤتمر على المشاركة^{١٠٢}.

٩٩. انظر نص وثيقة الشرف القبلية لترسيخ المبادئ والثوابت الوطنية على موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لجماعة الحوثي، في: ١٠/١٠/٢٠١٥م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news406174.htm>

١٠٠. اختتام مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي، صعدة برس، في: ٢٩/١٢/٢٠١٢م، على الرابط التالي:

<https://saadahpress.net/news/news9396-.htm>

١٠١. المرجع السابق نفسه.

١٠٢. عن مؤتمر التلاحم القبلي الذي اقتحم الحوثيون من أجله مباني كلية صعدة، صحيفة أخبار اليوم، في: ٢٨/١٢/٢٠١٢م، على الرابط التالي

<https://akhbaralyom.net/nprint.php?lng=arabic&sid=62993>

وفسر البعض قيام «صالح» بذلك الدور تجاه تلك الفعالية للحوثيين بأنه يأتي في إطار خطة تسليمه حزب «المؤتمر الشعبي العام» لجماعة الحوثي^{١٠٣}. وكانت الجماعة وجهت الدعوة لأكثر من (٢٠٠) شيخ قبلي بارز، وأكثر من (١٥٠) ضابطاً من قيادات الصف الثالث والرابع في الجيش والأمن، وعدد من حملة الرتب الكبيرة ممن فقدوا مناصبهم بالتقاعد أو البقاء دون عمل^{١٠٤}.

ولكي نفهم دوافع إشهار ذلك المؤتمر من قبل جماعة الحوثي، ينبغي ربطه بما سبق ذكره آنفاً عند مناقشة (الوثيقة الفكرية والثقافية)، حيث أنها حملت في مضامينها وأهدافها الخفية توجّهاً انقلابياً لإسقاط النظام الجمهوري، من خلال تأصيلها العقدي للإمامة كنظام شرعي وحيد للحكم، ما يعني بالنتيجة بطلان الحكم الجمهوري وتسويغ إسقاطه

لقد سارع الحوثيون لاتخاذ خطوات عملية على طريق التهيئة والإعداد لإسقاط الدولة عبر التحشيد القبلي والإمساك بزمام القبيلة وتطويعها، فما بين إعلان (الوثيقة الفكرية والثقافية) في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، وإشهار (مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي) في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢م، حوالي عام واحد فقط. وكانت الخطوة التالية على طريق التهيئة والإعداد للانقلاب عقد مؤتمر قبلي آخر للموالين لهم فقط، في ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م، تحت شعار «مؤتمر عقلاء وحكماء اليمن»، وترأسه أحد الشيوخ القبليين الموالين للجماعة، وهو ضيف الله رسام، وقد عُقد ترأسه للمؤتمر بمثابة تنصيب له كشيخ لمشايخ اليمن^{١٠٥}.

هذه الخطوات تعكس سرعة تحضيرات جماعة الحوثي لانقلابهم، مستخدمين بكفاءة الذراع القبليّة، في ظل غياب كامل لمنظومة الحكم الجمهوري

وفيما أرسى (الوثيقة الفكرية والثقافية) الأساس النظري للانقلاب مثل (مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي)، و(مؤتمر عقلاء اليمن) أهم الأسس التنفيذية على أرض الواقع. فقد مثل مؤتمر «التلاحم» اختراقاً حوثياً كبيراً للقبيلة، ولعب دوره المنوط به في خلق بيئة قبلية مطاوعة ومتحكم بها من قبلهم، ما سهل عليهم إصدار المراسيم والتشريعات القبليّة، وقسر القبائل عليها، فقد جعل الحوثيون من مؤتمر «التلاحم» أشبه ما يكون بمؤسسة

١٠٣. المرجع السابق نفسه.

١٠٤. المرجع السابق نفسه.

١٠٥. الحوثيون بين السياسة والقبيلة والمذهب، أحمد الطرس العرامي، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠١٩/٩/٢م:

ص ١١، على الرابط التالي

https://sanaacenter.org/files/Houthis_between_politics_and_tribe_and_sect_ar.pdf

تشريعية قبلية لتمرير رغباتهم تحت لافتة الأعراف القبلية التي سخروها لأجنداتهم ومطامعهم السياسية. ونجح الحوثيون عبر «وثيقة الشرف القبلية» و«مؤتمر التلاحم القبلي» و«مؤتمر حكماء اليمن» من إخضاع القبائل لقيادة الجماعة الأيديولوجية، وسحب البساط من تحت أقدام شيوخ القبائل الذين لطالما سيطروا على المشهد السياسي الجمهوري اليمني منذ ثورة ١٩٦٢م

في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى دوره في نجاح انقلاب الحوثيين، دفع الرئيس السابق «صالح» بمكونات حزبه القبلية العريضة لمساندتهم نكايته بخصومه، فتذلت لهم العقبات أمام تطويع القبيلة لإرادتهم

أهداف وثيقة الشرف القبلية

في فبراير ٢٠١٩م، دشّن مهدي المشاط، رئيس ما يُسمى «المجلس السياسي الأعلى» في سلطة جماعة الحوثي، غير المعترف بها دولياً، الإجراءات التنفيذية^{١٠٦} لـ«وثيقة الشرف القبلية». وجاء تفعيل الوثيقة عقب انتفاضة قبائل حجور في حجة ضد جماعة الحوثي^{١٠٧}. ويذهب زعيم جماعة الحوثي، عبدالمكّ الحوثي، إلى أن وثيقة الشرف تهدف لتحسين الجبهة الداخلية، وإعطاء القبيلة اليمنية دورها في مواجهة التحديات وفي المقدمة منها العدوان على اليمن^{١٠٨}. وتذهب الوثيقة نفسها إلى التأكيد بأن غايتها العمل على تفعيل الدور الإيجابي للقبيلة في مجال الدفاع والأمن، وتنظيم شئونها لتهيئتها للمشاركة الفاعلة في الرأي وصنع القرار، للحفاظ على ثوابت المجتمع، وتحسين أداء

١٠٦. المشاط يدشن الإجراءات التنفيذية لوثيقة الشرف القبلية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لجماعة الحوثي، في: ٢٠١٩/٢/٢٠م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news527148.htm>

١٠٧. «الشرف القبلي».. وثيقة حوثية رجعية، صحيفة الرياض، في: ٢٠١٩/٣/١١م، على الرابط التالي:

<https://www.alriyadh.com/1742913>

١٠٨. عبدالمكّ الحوثي: وثيقة الشرف القبلية تهدف إلى تحسين الجبهة الداخلية، موقع أنصار الله، في: ٢٠١٩/٣/٣م، على الرابط التالي

المنظومة الاجتماعية في مواجهة التحديات والمؤامرات التي تستهدف الوطن والأمة^{١٠٩}. والواقع أن تلك الأهداف المعلنة، وبخاصة ما يتصل منها بجانب تطوير القبيلة وتنظيم شؤونها وإشراكها في القرار لم تفض إلى إشراكها في القرار بقدر ما نزعت عنها القرار وألحقتها قسرًا بقرار جماعة الحوثي

ومن خلال التحليل الإجمالي لمضامين بنود «وثيقة الشرف القبيلة» يتبين أنها جزء من توجه عام يستهدف القبيلة باعتبارها نواة المجتمع اليمني الصلبة، بقصد تفكيكها وإضعافها. ويمكن أن نستشرف هدفين أساسيين للوثيقة، تنطوي تحتها أهداف فرعية أخرى متنوعة. وهما

الهدف الأول: تطوير القبيلة واستلاب قرارها، واستخدامها كوقود حرب لترسيخ دعائم حكم جماعة الحوثي ودولتهم، وتحويلها إلى مؤسسة اجتماعية حوثية بعد إكسابها أيديولوجيا الجماعة

الهدف الثاني: إضعاف القبيلة وتحجيمها على المدى المنظور، وصولاً لإنهاء دورها السياسي على المدى البعيد، واستنزافها بشرياً في محرقة الحرب الدائرة، وعدم إعطائها فرصة التقاط أنفاسها أو تصحيح وضعها واستعادة قرارها. وهذا ما يفسر -إلى حد ما- إصرار جماعة الحوثي على إبقاء الحرب المشتعلة، ورفضها الهدنة، وتوخشها تجاه أبناء القبائل، وإصرارها على الزج بهم في محارق الموت باسم الغرم القبلي؛ حيث يقول رئيس ما أطلق عليها مسمى «مجلس التلاحم القبلي»، ضيف الله رسام، إنهم سيجندون أبناء القبائل «غصبا» باسم الغرم القبلي، وأنه «سيتم انتزاع أبناء القبائل التي لم تنفذ غرمها القبلي في ساحات الحرب المشتعلة، وأخذهم إلى الجبهات بالقوة، ومن لم يقاتل أو يرفض سيتم استخدامهم دروعاً بشرية حتى يتم هلاكهم»^{١١٠}. وهذا ما يمنح الجماعة المزيد من المقاتلين المجندين لأجل تحقيق أهدافها مهما بلغت خسارتها، ففي عام ٢٠١٧م وحده سقط نحو (٥٠) ألف قتيل وجريح من أتباع الجماعة^{١١١}؛ فيما سقط (٣٥) ألف قتيل

١٠٩. انظر نص «وثيقة الشرف القبلي» على وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لجماعة الحوثي، مرجع سابق.

١١٠. قيادي حوثي يتوعد من يرفض التجنيد: سنجعلهم دروعاً بشرية، العربية نت، في: ٢٠٢٠/٣/١٦م، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/mp234>

١١١. بأرقام مخيفة وصادمة.. المليشيات الانقلابية في صنعاء تهدر المليارات، مأرب برس، في: ٢٠٢٢/١٢/١١م، على

الرابط التالي

https://marebpress.net/news_details.php?sid=189127

من عناصرها في المعارك التي شهدتها محافظة مأرب فقط^{١١٢}، واعترف أحد مشرفي الحوثيين بمحافظة ذمار بأن خسائرهم من المقاتلين في تلك المحافظة وحدها فاق ٩ آلاف عنصر^{١١٣}.

وفي حين تسعى الجماعة لتحقيق الهدف الأول على المدى القريب، تسعى لتحقيق الهدف الثاني على المدى البعيد

وفي السياق نفسه، تجهد جماعة الحوثي لإعادة تشكيل زعامات قبلية جديدة، وصوغ بنية القبيلة الداخلية طبقاً لأيدولوجيا جماعة الحوثي كمعيار للولاءات، ليحل الولاء العقدي للجماعة محل الولاء القبلي. كل ذلك يأتي في سياق ترسيخ مشروع دولة الإمامة الحوثي، والذي يرى في قوة القبيلة وسلاحها وأعرافها تهديداً ماثلاً وتحدياً يستوجب التعامل المبكر معه

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١. وثيقة الشرف وتطويع القبيلة اليمنية

لعبت القبيلة اليمنية أدواراً تاريخية مهمة في التمكين لدولة الإمامة الزيدية في اليمن، بدءاً من دولة يحيى بن الحسين الرسي أواخر القرن الثالث الهجري، إلى دولة يحيى حميد الدين في القرن الرابع عشر الهجري. ويعي الحوثيون أهمية الدور المحوري للقبيلة في نجاح أو فشل مشروع السلطة في اليمن، كما يدركون جيداً أن مشروعهم السلالي لا يمكنه التحليق بجناح الهاشمية الزيدية بمفرده، إذ لا بد من الجناح القبلي الآخر كي يستطيع التحليق. هذا الجناح قدم -ولا يزال- خدمات جليلة لجماعة الحوثي منذ تأسيسها وحتى اليوم، ولعب دوراً مهماً في التمكين للمشروع الحوثي الذي عاد متسلطاً عليه. وقد حرص الحوثيون على الإمساك بناصية القبيلة وتطويعها لخدمة مشروعهم، فعمدوا أولاً إلى تأسيس ما عُرف بـ«مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي» لتأطير العمل في أوساط القبائل، وإدارته والتحكم به، ومن ثم تمرير قراراتهم وفرضها عبر غطاء قبلي يتخذ صورة موثيق شرف قبلية ملزمة

١١٢. ٣٥ ألف قتيل وراء هروب إيرلو، صحيفة مكة، في: ٢٠/١٢/٢٠١١م، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/eMNRT>

١١٣. الحوثيون يعترفون بمقتل ٩ آلاف عنصر من ذمار في جبهات القتال منذ ٢٠١٥م، الموقع بوست، في: ١٩/١٢/٢٠١١م،

على الرابط التالي

<https://almawqepost.net/news/66980>

وفي هذا السياق جاءت «وثيقة الشرف القبلي» التي ظاهرها مقاومة العدوان وباطنها التحكم بالقبيلة وتطويعها قسرًا وتسخيرها للمشروع الحوثي. وعند تحليل بعض بنود الوثيقة نكتشف كيف أن جماعة الحوثي عمدت لتكبير القبيلة بتلك النصوص، وألزمته بمهام ليست من اختصاصها، وحملت فوق أعبائها أعباء إضافية، وساقته راغمه إلى ساحة معركة ليست معركتها، لتدفع من جيوبها ثمن قيام دولة لا ناقة لها فيها ولا جمل

ومن تلك النصوص، البند الخامس، والذي ينص على أن: «كل قبيلة مسئولة عن حفظ أمن واستقرار ساحتها، وحدود الوطن كله كساحة عامة لكل قبائل اليمن»^{١١٤}، إذ يفرض الحوثيون على القبيلة عدا عن حماية مناطقها حماية كل التراب اليمني، ما يعني ضرورة انخراطها في كل جبهات قتال الحوثيين لتدافع بزعمهم عن الوطن، ما يحقق تمكين دولة الإمامة الطائفية. فليس للقبيلة «ساحات خائفة، ولا مشاكل دفاعية وأمنية، وإنما يريد الحوثيون أن يحولوها إلى شرطي لحراسة مشروعهم، وساحة معركة ضد خصومهم، باسم الجهاد ومقاومة العدوان»^{١١٥}.

كما ينص البند السادس على أن: «يلتزم الجميع بإحياء مبدأ الغرم القبلي والشعبي، بالمال والرجال، وكل ما تحتاج إليه قوات الدفاع، لردع الغزاة والمعتدين، واستئصال مناشئ الشر والخطر الذي يُهدد الوطن والأمة»^{١١٦}، وكأن القبيلة فرقة من فرق الجيش، التي لا خيار أمامها إلا تنفيذ التوجيهات العسكرية الصارمة بلا اعتراض، بل وأن تتحمل غرم هذه المسؤوليات والأدوار دون مقابل

إن جماعة الحوثي تتعامل هنا مع القبيلة باعتبارها مخزنًا احتياطيًا لها، يغرفون منه ما يحتاجونه من المال والرجال، دون أي مسألة؛ وحتى دون أخذ رأي القبيلة أو التشاور معها في مدى قدرتها أو عدم قدرتها على العطاء والمشاركة، فلا رأي للقبيلة في دولة الحوثي ولا دور لها إلا أن تنفذ أوامره، ولا حق لها في الاعتراض، وعليها يقع غرم المشاركة في بناء دولة لا تشاركها في الحكم، ولا تمنحها الحقوق وتقتسم معها الثروات، بقدر ما تستبد به عليها وتمتص خيراتها ومقدراتها

١١٤. انظر نص «وثيقة الشرف القبلي» في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لجماعة الحوثي، مرجع سابق.

١١٥. قراءة في أهداف الحوثي التسلطية من وثيقة الشرف القبيلة، محمد عزان، نيوز يمن، في: ٢٠١٩/٣/١٦م، على الرابط التالي

<https://newsyemen.net/new/39212>

١١٦. انظر نص وثيقة الشرف القبيلة، مرجع سابق.

ونص البند التاسع على أن الوثيقة تعدُّ بعد التوقيع «ميثاق شرف في السلم والحرب، وسارية في كل ظرف وزمان، تجسيداً للمبادئ والقيم والثوابت القبلية»^{١١٧}. فالقبيلة بتوقيعها على هذه الوثيقة تكون قد التزمت بوضع نفسها تحت تصرف جماعة الحوثي، في أي وقت، وتحت أي ظرف كان، ولن يكون بمقدورها التملُّص من تلك الالتزامات التي صارت سيقاً مصانئاً على رقبتهما في السلم والحرب. هكذا يستغلُّ الحوثيون حالة الحرب والسلم معاً لإحكام قبضتهم على القبيلة، ويفرضون عليها قيودهم وسطوتهم بصورة لم يُسبق لها مثيل، مستغلين حربهم مع الحكومة الشرعية و«التحالف العربي»

وقد استغلت جماعة الحوثي تشابك الصراعات القبلية والسياسية، وتهافت بعض شيوخ القبائل على المال السياسي، وضعف ولائهم الوطني، وميولها للتمرد وتحدي الدولة، ليضعوا القبيلة تحت تصرف الحوثي طمعاً في منحه عليهم، مبرهنين على قابليتهم للرضوخ والإذعان طالما أنه يستجيب لمطامعهم الشخصية

٢. إضعاف القبيلة وإنهاء دورها السياسي

ذكرنا أن الهدف الثاني ضمن خطة جماعة الحوثي، ومشروعها طويل الأمد في احتواء القبيلة، هو إضعاف دورها وتحجيمه -بعد استنزافها- وصولاً إلى إنهاء دورها السياسي على الساحة اليمنية، والاستعاضة عنها بكيانات قبلية رخوة موالية لها ومن صنعها. لقد مثَّلت القبيلة كابوساً مؤرقاً للمشروع الإمامي، خاصة تلك القبيلة التي تمتلك نوعاً من التنوير والمعرفة، مهما قل أو كثر، لهذا تستخدم الإمامة معها كل وسائل المكر والخديعة والتشويه، وصولاً إلى تدميرها واجتثاث قوتها حتى لا يعلو صوت فوق صوت الإمامة^{١١٨}. ومن خلال النظر إلى بنود «وثيقة الشرف القبلي» نفسها، وتقصي بعض الإجراءات الميدانية المتبعة من قبل جماعة الحوثي في هذا الإطار، فإن الجماعة تسعى إلى أمرين: مواجهة رجال القبيلة المناوئين وإزاحتهم، واستيعاب واحتواء القبيلة ذاتها؛ وكلا الأمرين يصبان في خدمة الهدف النهائي المتمثل في إحداث تصدُّعات قبلية تؤدي تالياً إلى تشظي بنيتها الداخلية، وتفكُّكها، وصولاً إلى التحكم بها، وإعادة تشكيلها وفق رؤية الجماعة

١١٧. المرجع السابق نفسه.

١١٨. المليشيا الحوثية تختطف القبيلة وتعمل على تطييفها، توفيق السامعي، الإصلاح نت، في: ٢٤/٣/٢٠٢٢م، على الرابط التالي

دور وثيقة الشرف القبلي في إزاحة مناوئي الجماعة

استهدفت الوثيقة، وبشكل مكثف، رجال القبائل وقادتها، ممن يرفضون تسلط الحوثيين وحربهم وانقلابهم، فعمدت إلى دمعهم بالخيانة والعمالة أولاً، ثم سارعت لوضع الإجراءات العملية الكفيلة بتحييدهم وعزلهم وإقصائهم، فذكرت في البند الرابع أن قبائل اليمن قد أجمعت على «أن الخونة والعملاء مدرعين بالعيب، وملبسين بالجرم والعار، حتى وإن تمت أي تسوية سياسية، وتلحق بهم العقوبات المتعارف عليها في الوسط القبلي»^{١١٩}.

وفي البند الثالث أكدت الوثيقة على ضرورة تطبيق العقوبات على معارضي جماعة الحوثي، فقالت: «تطالب القبائل اليمنية السلطات الرسمية والقضائية بتطبيق القانون، وإنزال العقوبات الرادعة ضد المشاركين في العدوان على اليمن، والداعمين والمحرضين والمؤيدين له... وكذا سن أو تحديث قانون ينص بوضوح على تجريم الخونة والعملاء [المعارضين] وتجريدهم من الحقوق المالية والوظيفية»^{١٢٠}. وفي البند الخامس قالت الوثيقة: «وعلى القبيلة أو الجهة التي ينتمي إليها العائب [المعارض] اتخاذ كل الإجراءات اللازمة ضده مع الجهات الرسمية أو الشعبية»^{١٢١}.

هذه النصوص مجتمعة تهدف في نهاية المطاف إلى إحداث تصدع في جدار القبيلة، وإيجاد صراع بين المؤيدين لها والمعارضين لها، وإطلاق أيدي المؤيدين في دماء وحقوق وأموال المعارضين. وهي وإن كانت تسعى لشرعنة جرائم الحوثيين بحق المعارضين لهم، بطريقة تجعلهم بعيدين عن المساءلة عن تلك الجرائم مستقبلاً، إلا أنها -في الوقت نفسه- تعمل على إفراغ القبيلة من شخصياتها المؤثرة، وعزلهم قبلياً بعد تجريمهم، ومن ثم إقصائهم وإحلال الاتباع والموالين مكانهم، وبذلك تنتقل القبيلة من ملكية أصحابها إلى ملكية جماعة الحوثي عبر الموالين لها، وتغدو مجرد أداة بيدها توجُّها حيث تشاء، وتسخرها في خدمة مشروع دولتها الطائفية السلالية

١١٩. انظر نص وثيقة الشرف القبلي، مرجع سابق.

١٢٠. المرجع السابق.

١٢١. المرجع السابق.

دور وثيقة الشرف القبلي في إعادة تشكيل القبيلة

في هذا الجانب تنص الوثيقة بوضوح إلى عزم الحوثيين على احتواء القبيلة بشكل كامل، والتحكّم بها من داخلها، وبسط سلطانهم عليها عبر التدخّل المباشر في شئونها، وإيجاد الذرائع التي تمكنهم من ذلك. فقد نص البند الثامن على أن من الضروري «ترتيب وتنظيم شئون القبيلة، لتكون قادرة على أمن ساحتها، وحل مشكلاتها، ومتابعة أمورها، والقيام بدورها في كل المجالات الدفاعية والأمنية، وكذا ضرورة تمثيل القبائل في التكوينات التشريعية والتنفيذية لتشارك من خلالها في الرأي وصنع القرار»^{١٢٢}.

فإنص يُفصح بذرائع تطرحها جماعة الحوثي للتدخّل في شئون القبيلة، والحوافز التي سينالها المتعاونون معها؛ وتتمثل تلك الذرائع للتدخّل في دواعي إدارية «ترتيب وتنظيم شئون القبيلة»، ودواعي أمنية حفظ «أمن ساحتها»، ودواعي اجتماعية «حل مشكلاتها»، ودواعي خدماتية «متابعة أمورها»، في حين أن الدافع الأساس للتدخّل هو أن تقوم القبيلة «بدورها في المجالات الدفاعية والأمنية»، أي تحويل القبيلة إلى ذراع ضاربة بيد دولة الحوثي، لتغدو في نهاية المطاف أحد أجهزتها العسكرية والأمنية، وتلك هي المهمة الأساس التي يدخرها الحوثي للقبيلة، فلا تنمية ولا تعليم ولا رفاه اقتصادي تستحقّه القبيلة بنظر الحوثي، فهي ليست أكثر من معسكر عليه القيام بمهام دفاعية وأمنية لخدمة دولته. أما المكافآت والحوافز التي ستمنحها هذه الدولة للموالين نظير تعاونهم معها في تطويع القبيلة لها فهي مناصب شكلية في مؤسسات الدولة، لا ليشاركوها القرار كما بشرت الوثيقة بذلك ولكن ليمرروا القرارات إلى قبائلهم لتبقى يد الحوثي هي العليا

إن «وثيقة الشرف القبلي» تضع يد جماعة الحوثي على القبيلة، وتفرض وصايتها عليها، لتغدو جزءاً من ملكيتها الخاصة لخدمة دولتها؛ ويغدوا زعيم القبيلة الموالي للجماعة مجرد موظف عند الجماعة، فيما الأتباع مجرد أحجار على رقعة الشطرنج

لقد اتبعت الجماعة خطوات عملية لإعادة تشكيل القبيلة، بما فيها هرمها القيادي الذي تسعى بكل الوسائل لإعادة صنعه والاستحواذ عليه، وأهم هذه الخطوات التي اتبعتها لتحقيق ذلك ما يلي

١٢٢. المرجع السابق.

١. الانقلاب على القبيلة والتنكيل بزعاماتها

بمجرد أن نجحت مليشيا جماعة الحوثي في الانقلاب على السلطة، واستقر لها الأمر بمساعدة القبيلة، استدارت نحوها وانقلبت عليها، فتخلصت من أغلب قياداتها التي كان لها الفضل في فتح الطريق لها نحو السلطة. فالجماعة تعتبر شيوخ القبائل الذين ساندوها وقدموا تضحيات كبيرة في سبيل مشروعها خطراً عليها على المدى البعيد. وقد رصد موقع «الثورة نت» مقتل (١٢) شيخاً قبلياً، على يد مليشيا جماعة الحوثي، خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠م وحتى فبراير ٢٠٢١م؛ منهم أربعة اقتحمت منازلهم، وقامت بقتلهم أمام أطفالهم ونسائهم. هذا فضلاً عن تفجير منازل البعض منهم، ونهبها. فيما قتلت (٣) مشايخ أثناء قيادتهم مساعي صلح بين بعض القبائل، و(٣) آخرين قتلتهم غدراً، فيما أعدمت اثنين آخرين ميدانياً بطرق بشعة^{١٢٣}.

كما رصد الموقع نفسه ما تعرض له شيوخ القبائل على يد مليشيا جماعة الحوثي، خلال عام ٢٠١٩م؛ حيث قامت بتصفية واختطاف ومداهمة وتدمير منازل (٢٢) من مشايخ القبائل، منها (١٢) جريمة تصفية، و(٥) عمليات اختطاف، و(٣) حالات تفجير منازل، ومداهمة منزلين، وغالبية هؤلاء الضحايا كانوا من أشد المساندين لانقلاب الجماعة، وحربها ضد اليمنيين^{١٢٤}.

٢. صناعة قيادات قبلية بديلة

وهو ما فعلته جماعة الحوثي مع قبائل طوق صنعاء، وغيرهم من زعامات القبائل الأخرى، الذين ساندوها في صعودها نحو السلطة. وبشأن زعماء قبائل طوق صنعاء «عادت المليشيا الحوثية للتنكيل بهم وإذلالهم، من خلال الزج بهم في السجون، وإحلال زعامات قبلية مكان أخرى جرى تأهيلها لتدين بالولاء للسلالة»^{١٢٥}. وكانت جماعة الحوثي قد دعت القبائل، خلال اجتماعات موسعة جرت في مناطق متفرقة من مناطق القبائل المحيطة بالعاصمة صنعاء، عام ٢٠١٧م، إلى الانقلاب على المشايخ الذين لم يُعلنوا

١٢٣. الحوثيون يقتلون الزعامات الموالية لهم.. ١٢ جريمة تصفية جديدة طالت شيوخ قبائل خلال عام، الثورة نت (التابعة للشرعية)، في: ٢٠٢١/٣/٢م، على الرابط التالي

<https://althawra-news.net/news115908.html>

١٢٤. المرجع السابق.

١٢٥. انقلابيو اليمن يمعنون في إذلال زعماء القبائل المحيطة بصنعاء، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٢/١٠/٢م، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/hoqsP>

استعدادهم للقتال مع جماعة الحوثي، وانتخاب بدائل عنهم^{١٢٦}. وحاليًا تسيطر جماعة الحوثي على قيادات عدد من القبائل، مثل قبائل: سفيان، وحاشد، وبكيل، والأهنوم، وخولان، وريمه، حيث شكل الحوثيون قيادات جديدة للكثير من هذه القبائل، وفرضوها على القبيلة، ومن ثم أصبحوا هم المتحكمون بالمشهد القبلي^{١٢٧}.

٣. تفكيك القبيلة

تفكيك القبيلة، وإنهاكها وإضعافها، والتحريش بين أبنائها، وتغذية الصراعات بينهم، وخلق بؤر التوتر والافتتال بين القبائل، وإشاعة الفوضى في الوسط القبلي، أحد الأساليب التي انتهجتها الجماعة منذ أن تمكنت من بسط نفوذها والسيطرة على أجزاء واسعة من البلاد؛ وذلك لضمان إضعاف القبيلة، وتغيب دورها، وتحبيدها عن مواجهة الجماعة، وتسخيرها لخدمة مشروعها الانقلابي^{١٢٨}.

وقد بنت جماعة الحوثي بشكل واضح وجودها في المناطق القبلية على أرضية النزاعات والخلافات بين القوى القبلية، عاملة على تفكيكها، وإعادة هيكلتها وتنصيب مراكز قوى موالية

٤. استخدام القوة المفرطة

استخدمت جماعة الحوثي القوة المفرطة لإرهاب القبائل الشهيرة، كقبائل حاشد وبكيل وخولان وهمدان وأرحب، وتفردوا بقتالها الواحدة تلو الأخرى، وهذا سهل لهم هزيمة القبائل، وإهانة بعض رموزها، وتفجير منازلهم^{١٢٩}. كما أن الحروب التي شنتها جماعة الحوثي ضد القبائل أحدثت انقسامات كبيرة داخل تركيباتها القبلية، وأخضعتها للجماعة، وسحبت البساط من تحت أيدي زعاماتها إلى أيدي الزعامات الموالية لجماعة الحوثي

١٢٦. الحوثيون يحضرون لاستبدال زعماء قبائل طوق صنعاء، يمن مونيتور، في: ٢٠١٧/٦/٤م، على الرابط التالي:
<https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/18669>

١٢٧. الامتثال القسري.. الحوثيون وقبائل شمال اليمن، عادل دشيلة، منتدى فكرة، في: ٢٠٢٠/١١/٦م، على الرابط التالي:
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alamtthal-alqsry-alhwhthywn-wqbayl-shmal-alymn>

١٢٨. القبيلة اليمنية في عهد الحوثيين. بين الإذلال والاستغلال، صادق عبدالمعين، الإصلاح نت، في: ٢٠٢٢/٩/٧م، على الرابط التالي

https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=9545

١٢٩. الامتثال القسري.. الحوثيون وقبائل شمال اليمن، عادل دشيلة، مرجع سابق.

٥. تعميم فكر الجماعة

قامت جماعة الحوثي بتحويل المجالس القبلية إلى ما يشبه مراكز دينية لنشر أفكارها، فلا تجد في هذه الأماكن سوى الزوامل والشعارات الحوثية، ومحاضرات عبدالملك الحوثي، وملازم حسين الحوثي، وبذلك دمرت الجماعة الأعراف القبلية، وحولت القبائل إلى مجاميع عنف مسلحة، واستخدمت كل الوسائل لعسكرتها، وترسيخ سلطة الجماعة الدينية في عقول أبناء القبائل^{١٣٠}. وكما طيفت جماعة الحوثي مؤسسات الدولة والمناهج التعليمية عملت على تطييف القبيلة، وذلك عن طريق تعيين مشرفين من عناصرها السلاوية المؤدلجة، وربطهم بتنظيم الجماعة الأيديولوجي، سواء في مؤسسات الدولة أو في سلم الجماعة نفسه. وأيضًا عن طريق إخضاع القبيلة لدورات طائفية مكثفة وممنهجة^{١٣١}.

٦. مصادرة الأراضي

صادر الحوثيون مساحات كبيرة من الأراضي داخل العاصمة (صنعاء)، وفي محيطها، تحت مبرر أنها أملاك للدولة أو أوقاف أو أملاك عسكرية، ووسعوا طموحاتهم إلى المناطق المحيطة بالعاصمة صنعاء، وبدؤوا بمصادرة أراضي منطقة الجاهلية في مديرية همدان، ثم توجّهوا نحو مديرية بني مطر غربي صنعاء، حيث استولوا على مساحات شاسعة من الأراضي التي تعود ملكيتها للقبائل، بحجة أنها أراضي أوقاف أو أراض عامة للدولة، كما صادروا مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة دار سلم، المدخل الجنوبي للعاصمة صنعاء، بحجة أنها من أملاك الأئمة الذين حكموا شمال البلاد قبل الإطاحة بهم في ثورة ٢٦ سبتمبر^{١٣٢}.

وتحرص جماعة الحوثي على إحداث تغيير ديمغرافي داخل العاصمة صنعاء، وعلى أطرافها، لهذا تقوم بانتزاع الأراضي من القبائل وبقية السكان لزرع مستوطنات بشرية موالية لها، ومؤدلجة بأفكارها، لتغيير المعادلة السكانية لصالحهم، وتشكيل طوق سكاني لحماية العاصمة، والتصدي لأي تحركات قبلية محتملة قد تهدد سلطتهم

١٣٠. المرجع السابق.

١٣١. الميليشيا الحوثية تختطف القبيلة وتعمل على تطييفها، توفيق السامعي، الإصلاح نت، في: ٢٤/٣/٢٠٢٢م، على الرابط التالي

https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=9027

١٣٢. انقلابيو اليمن يمعنون في إذلال زعماء القبائل المحيطة بصنعاء، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢/١٠/٢٠٢٢م، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/eGKV9>

لقد كانت تلك بعض خطوات جماعة الحوثي الميدانية في احتواء القبيلة اليمنية، وتفكيكها، وإضعافها، وإحاقها بهم، تمهيداً لإلغاء دورها السياسي على المدى البعيد، بعد استنزافها لصالحهم، والاستعاضة عنها بكيانات قبلية مطاوعة لها. وهي خطوات مدروسة مكملة لما في «وثيقة الشرف القبلي»، و«مؤتمر التلاحم القبلي»، و«مؤتمر حكماء اليمن».

وتلك الواجهات القبلية التي صنعها الحوثيون باحترافية ومهارة، وخبرة سياسية عالية، استلهمت موروث وتجربة حكم الأئمة في كيفية التعامل مع القبائل وتطويعها. وقد شرعت تلك المسميات والواجهات القبلية لجماعة الحوثي انتهاكاتها بحق القبائل، واستطاعت بواسطتها إحكام قبضتها عليها، وكبلت بها القبيلة اليمنية، وسخرتها لخدمة المشروع الطائفي السلافي

ثالثًا:

قراءة في الرؤية
الوطنية لبناء
الدولة اليمنية
الحديثة

في ١٧ مارس ٢٠١٩م، أقر ما يُسمى «المجلس السياسي الأعلى»^{١٣٣}، لسلطة جماعة الحوثي غير المعترف بها دوليًا، ما أطلقوا عليه «الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديث»^{١٣٤}. وفي ٢٠ أبريل -من العام نفسه- جرى اعتماد العمل رسميًا بالوثيقة وآلياتها التنفيذية^{١٣٥}، والتي تُعنى «بتحديد الأدوار وتوحيد المفاهيم، وتوضيح القواعد الفنية، لتنفيذ الرؤية، وضمان تنسيق الأدوار وتكامل الأداء على كافة مستويات تنفيذ الرؤية بكفاءة وفاعلية»^{١٣٦}. وقبل البدء بتحليل مضامين الرؤية من الأهمية التعريف بمفهوم عملية بناء الدولة أولاً

مفهوم عملية بناء الدولة

يعدُّ مفهوم عملية بناء الدولة تقليديًا وحديثًا في آن واحد، فالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، قُصد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحرُّر من التبعية والاستعمار الخارجي، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهيكل سياسية تقود عملية التنمية. إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة، والتي أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم؛ كما ركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي.

وبناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة، نظرًا لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى

١٣٣. المجلس السياسي الأعلى يقر الرؤية الوطنية لبناء الدولة، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠١٩/٣/١٧م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news529636.htm>

١٣٤. انظر: نص الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة على موقع صحيفة الثورة (التابعة لسلطة جماعة الحوثي)، في: ٢٠١٩/٤/٢١م، على الرابط التالي

<https://althawrah.ye/archives/574089>

١٣٥. انظر نص الآلية التنفيذية للرؤية الوطنية على الرابط التالي:

<https://yemenvision.gov.ye/upload/%D%8A%7D%84%9D%8A%2D%84%9D8%9A%D8%A%20%9D%8A%7D%84%9D%8AA%D%86%9D%81%9D8%9A%D%8B%0D8%9A%D%8A9.pdf>

١٣٦. المرجع السابق: ص ١٨.

ويمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصبُّ اهتمامها في غايات بناء الدولة بما يخدم الدراسة. فيُعرفها «فرانسيس فوكوياما» (فيلسوف واقتصادي سياسي أمريكي) بأنها تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها. وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام، ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي. ويذكر «تشارلز تيلي» (عالم سياسة أمريكي) أن عملية بناء الدولة تهتمُّ بإقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة. ويشير التقرير الأوربي حول التنمية، لعام ٢٠٠٩م، إلى أن هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، من أمن وعدالة وسيادة للقانون، فضلاً عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين. وفي نفس السياق، تُعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية عملية بناء الدولة بأنها: «عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع». من هنا إذن، يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية

أولاً: قراءة عامة لمضمون الوثيقة

تنهض الرؤية على سبعة مبادئ عامة هي: الإسلام، والهوية الايمانية، والنظام الجمهوري، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمحافظة على الأسرة، والتداول السلمي للسلطة، والوحدة اليمنية. وتتألف الرؤية من اثني عشر محوراً هي: محور المصالحة الوطنية، ومحور منظومة إدارة الحكم، ومحور البناء الاجتماعي، ومحور الاقتصاد، ومحور التنمية الإدارية، ومحور العدالة وسيادة القانون، ومحور الابتكار والإبداع، ومحور التعليم، ومحور الصحة، ومحور البيئة، ومحور الدفاع والأمن، ومحور السياسة الخارجية والأمن القومي. وبحسب الرؤية سيجري تنفيذ هذه المحاور على مدى (١٢) عامًا، من ٢٠١٩م وحتى ٢٠٣٠م، على ثلاث مراحل زمنية محددة. ورصدت الوثيقة (٣٩) تحديًا على كافة الصعد والمجالات، في حين بلغ عدد أهدافها الإستراتيجية (١٧٥) هدفًا.

وتذهب الرؤية إلى أنها خارطة طريق لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وأنها موجّهات إستراتيجية ناظمة لمختلف مؤسسات الدولة، ومنهج للتخطيط والتنفيذ، وبأنها عمل إستراتيجي بعيد كل البعد عن التكتيك السياسي، وأن محورها وغايتها هو المواطن اليمني.

ومن الأهمية إلقاء نظرة عامة على الوثيقة وتصدير بعض الملاحظات الأولية بشأنها، بما يساعد على فهم مضامينها

١. أولى تلك الملاحظات المهمة أن هذه الرؤية تأتي ضمن سلسلة خطوات ورؤى أطلقتها جماعة الحوثي، ضمن مشروعها الإستراتيجي بعيد المدى في احتواء المجتمع اليمني ودولته، بما يتلاءم مع كل مرحلة سياسية؛ حيث بدأت بإعلان «الوثيقة الفكرية والثقافية» في فبراير ٢٠١٢م، ثم أطلقت «مؤتمر التلاحم القبلي» في ديسمبر من ذات العام، وأعقبته بـ«مؤتمر حكماء وعقلاء اليمن» في ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م، ثم «وثيقة الشرف القبلي» في ٢٠١٥م، ثم «الرؤية الوطنية لبناء الدولة» في ٢٦ مارس ٢٠١٩م، ثم «مدونة السلوك الوظيفي» في ٢٠٢٢م، وهكذا

لقد تفرغ الحوثيون بداية لترتيب أوراقهم، وحل خلافاتهم داخل المنظومة الزيدية، ثم انتقلوا بعدها إلى احتواء الجانب القبلي فحققوا فيه نجاحات كبيرة، وهم الآن بصدد العمل بشكل موسع على احتواء وتأطير الجماهير اليمنية وقواها السياسية والمدنية. وكل ذلك يجري بشكل مدروس، وعبر آلية الرؤى والوثائق الفكرية والقبليّة والسياسية التي يصدرونها لتواكب مراحل تطوّرهم، وتقودهم نحو التمكين

٢. تبدو الرؤية وكأنها محاولة من جماعة الحوثي لتبرهن على امتلاكها مشروعًا إستراتيجيًا شاملاً للحكم، لدحض ما يقال عنها من أنها مجرد مليشيا مسلحة انقلابية، لا تفقه في إدارة الدولة. وهي من جانب آخر محاولة لتسويق نفسها خارجيًا بثوب مختلف، من خلال مخاطبة المجتمع الدولي، والغرب خصوصًا، باللّغة التي يفهمها، لغة المدنية والديمقراطية والشراكة السياسية والحرية وحقوق الإنسان، للحصول على تزكيته واعترافه لاحقًا

٣. من المرجح أن تكون الرؤية بمثابة رافعة سياسية لتمكين المشروع الحوثي، واستقطاب مؤيدين جدد له، وتعزيز تحالف الجماعة مع القوى المؤيدة لها تحت لافتة الشراكة التي لن تكون بالضرورة شراكة حقيقية في السلطة بقدر ما ستكون شراكة في تحمل كلفتها وأعبائها المتمثلة في مواجهة الشرعية و«التحالف العربي»، سياسياً وعسكرياً

٤. من المتوقع أن تغدو الرؤية الإطار والمرجعية السياسية للقوى المساندة للحوثي، ونافذتها لولوج العمل السياسي المحكوم بأطر وقواعد هذه الرؤية. بعبارة أخرى، فإن الحوثيين حرصوا من خلال رؤيتهم هذه على إيجاد متنفس للمكونات الاجتماعية والسياسية التي تشعر بالإقصاء والإحباط من ضغط الواقع الحوثي عليهم، ليمارسوا القدر المسموح به من السياسة، ويشعروا من ثم أنهم جزء من المنظومة السياسية للدولة الحوثية

٥. تحاشت الرؤية الاصطدام بالشارع اليمني الذي يُبدي ممانعة شديدة تجاه محاولات الحوثيين الممنهجة تجريف نظامه الجمهوري، فحرصت على إقرار النظام الجمهوري ودستوره ومخرجات الحوار الوطني ضمن مرجعيات هذه الرؤية، في محاولة لتطمين اليمنيين بأن نظامهم الجمهوري باق ولا قلق عليه، وأن الجماعة لا تفكر بإزاحته بل ستبني عليه وستعتبره أساس نظامها القائم

٦. تتذرع الرؤية بوجود كثير من التحديات والعوائق السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، التي تقف حائلاً دون قيام الدولة بواجباتها تجاه مواطنيها، في محاولة للتنتُّل من الفشل المحيط بالوضع الراهن وإصاقه بالنظام السابق وتداعيات ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، في الوقت الذي تُسوق الرؤية للأمال العراض بانتشال اليمن من وضعه الكارثي، والدفع به إلى مصاف الدول المتقدمة، بطريقة تستسهل الأمر وتستخف بعقول اليمنيين وتبيع لهم الوهم

٧. دعت الوثيقة لإطلاق رؤى جديدة حول الهوية، ومدونة سلوك وظيفي، وقد أُطلقت الوثيقة الثانية بالفعل، ما يعني استمرار تناسل الرؤى والوثائق من قبل جماعة الحوثي على الوجه الذي تحدثنا عنه في الفقرة (١)، وهي الطريقة المعتادة من قبلهم في احتواء المجتمع اليمني، ومحاولة صوغ أفكاره وتشكيل وعيه السياسي وهويته الوطنية وفقاً لأيديولوجيا جماعة الحوثي التي تطرقنا إليها بداية هذا البحث

٨. تحلُّ الرؤية مضامين تتناقض مع ممارسات الجماعة على الواقع، ابتداءً من الحديث عن الحريات وعن المواطنة المتساوية، مروراً بالتداول السلمي للسلطة؛ في الوقت الذي تفرض الجماعة سيطرتها بالحديد والنار، وتعتبر زعيمها عبدالمالك الحوثي قائد الثورة، بموقع الرجل الأول في الدولة، من دون أن تقدم الرؤية المعلنة^{١٣٧}، أي توصيف دستوري أو تقنين لموقعه ذاك

لا يسعنا هنا مناقشة كل محتوى الرؤية، وجميع القضايا المتضمنة فيها، فهذا لن يكون مُجدياً، لكننا سنقتصر على مناقشة أبرز القضايا التي نرى ضرورة تناولها، ومحاولة فهمها، وإدراك أبعادها، لهذا سنكتفي بمناقشة ثلاثة محاور أساسية تضمنتها الرؤية وهي

١. الإسلام والهوية.

٢. النظام الجمهوري.

٣. التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

١. الإسلام والهوية الإيمانية «الحوثية»

تنهض الرؤية على سبعة مبادئ أساسية، أولها الإسلام وتعاليم الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني بدهاءة أن الإسلام دين الدولة وفقاً للرؤية، وأحد أهم المبادئ الناظمة لها، وأحد منطلقاتها الأساسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وهو ما يتطابق والدستور^{١٣٨} اليمني النافذ، الذي ينصُ في المادة الثانية منه على أن الإسلام دين الدولة، وفي المادة الثالثة على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات؛ كما يتوافق كذلك مع وثيقة مؤتمر الحوار الوطني^{١٣٩}، التي تعدُّ المرجع الثاني ضمن مرجعيات الرؤية، فهي تنصُ في محور بناء الدولة (ص ٩٣) على أن الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية مصدر التشريع

١٣٧. هذا الجزء المتعلق بالتعريف مأخوذ بالكامل من: بناء الدولة.. المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، محمد أمين جيلالي، المعهد المصري للدراسات، في: ١١/١٠/٢٠١٦م: ص ٢-٣، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/chuOV>

١٣٨. انظر: نص الدستور اليمني، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:

<https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php>

١٣٩. انظر: نص وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل- محور بناء الدولة: ص ٩٣، على الرابط التالي:

<https://www.mofa-ye.org/Pages/wp-content/uploads/10/2018>

لكن المفاجأة هي أن ما ورد في الرؤية والدستور ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني لا يتطابق مع رؤية الحوثيين أنفسهم التي قدموها لمؤتمر الحوار الوطني، عام ٢٠١٣م، ففي رؤيتهم حول الهوية^{١٤٠}، ذهب الحوثيين إلى أن «الدولة هي شخص معنوي، والشخص المعنوي ليس له دين، ومن ثم فإن الدين للشعب». أي أنهم ليسوا مع أن يكون للدولة دين أساسًا -بما في ذلك الإسلام بالطبع، فالدين للشعب لا للدولة. وبالتالي فقد ناقضوا رؤيتهم تلك التي دافعوا عنها في مؤتمر الحوار الوطني وبرروا لها ووجدوها الأكثر تطابقًا مع الواقع، ثم عادوا هنا ليؤكدوا على أن الإسلام هو أحد أهم مبادئ ومنطلقات رؤيتهم لبناء الدولة الحديثة

في الواقع، كان الحوثيون -في مؤتمر الحوار الوطني- يغازلون المجتمع الدولي، ويريدون تسويق أنفسهم على أنهم أقرب إلى الليبرالية الغربية التي تضع الدين جانبًا ولا تقحمه في شئون الدولة؛ كانوا بحاجة لتحسين صورتهم خارجيًا وكسب ثقة المجتمع الدولي وطمأنته بأنهم ليسوا تيارًا دينيًا متشددًا، ولن يصطدموا معه في القضايا الدينية الأكثر حساسية بالنسبة لجمهور المسلمين، وأنهم مستعدون للتفاهم والتقارب معه، وفقًا للمصالح المشتركة. لكن مع صعودهم للدولة، بات الحوثيون مضطرين لمدارة الداخل الذي لا يمكن إقناعه من خارج منظومة الدين وثقافته

والملاحظ الثاني المهم في هذا الشأن هي ما طبيعة الإسلام الذي تقصده رؤية الحوثيين كمرجعية أساسية لبناء الدولة وتشريعاتها؟ وهنا تجيب علينا الرؤية ذاتها بجلاء، وتضع النقاط على الحروف، وتحدد بوضوح أي إسلام تريد، وأي هوية تريد تعميمها، فتتضمن في المبدأ الثاني، من مبادئ الوثيقة (ص ٢٠)، على أن «الهوية الإيمانية بقيمتها الأخلاقية والإنسانية للشعب اليمني الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة اليمنية الحديثة»

هذا النص في الواقع ينسف كل المبادئ الستة الأخرى، بل وكل نصوص الوثيقة اللاحقة، ويجعل منها غير ذات قيمة، ولا معنى ولا جدوى، فالهوية التي تريد الرؤية تعميمها وترسيخها كأساس لبناء الدولة، ونهوض الشعب، ليست هي الهوية اليمنية المعروفة والراسخة بجذورها التاريخية العريقة، وأبعادها العربية والإسلامية الأصيلة، بل هي هوية جماعة الحوثي أنفسهم بأيديولوجيتها المذهبية الجارودية المتطرفة التي تركز

١٤٠. انظر: رؤية الحوثيين (أنصار الله) لهوية الدولة.. مدونة خاصة بالحوار الوطني الشامل في اليمن، مؤتمر الحوار الوطني، على الرابط التالي

http://yemenndc.blogspot.com/05/2013/blog-post_20.html

على نظرية الإمامة والاصطفاء والحق الإلهي لما يُسمى «آل البيت» الذين ليسوا سوى الحوثيين كما يدعون

لقد توصلنا لهذه النتيجة في مناقشتنا السابقة للأيديولوجيا الحوثية وركائزها الأساسية، وأيضًا عند مناقشتنا للوثيقة الفكرية والثقافية توصلنا إلى نتيجة أكثر أهمية وهي أن الوثيقة قعدت وأصلت للجارودية (الزيدية) المغالية كمرجعية عُليا لجماعة الحوثي، وقلنا أنهم أرادوا من خلال وثيقتهم تلك أن يجعلوا من المذهب الجارودي أساسًا لعقيدة ودين الدولة، كما الاثنا عشرية في إيران، والتي ينصُ دستورها على أنها المذهب الرسمي للدولة وأساس تشريعاته. ومن هنا يتضح لنا أن الهوية الإيمانية التي عناها الحوثيون، ليست سوى تلك الأيديولوجيا التي تؤسس لهم حقًا في احتكار السلطة والثروة بصفتهم «آل البيت» وأعلام الهدى وقرناء القرآن، أما الإسلام الذي عنوه في المبدأ الأول من مبادئ رؤيتهم لبناء الدولة فهو بالطبع ليس إسلام الأمة، ولا إسلام غالبية اليمنيين المتعارف عليه، بل هو إسلام الطائفة والسلالة، إسلام «العترة» كما يصفونهم؛ كما أنه ليس إسلام الزيدية بما لها وما عليها، بل هو إسلام الجارودية المتطرفة بكل ما فيها من انحرافات وتشوهات وغلو

ودعونا نسوق بعض الأمثلة من واقع ممارسات الحوثيين وسياساتهم المتبعة للتدليل على أنهم إنما يكرسون هويتهم الخاصة وعقيدتهم الخاصة، وأنهم لا يقيمون وزنًا لسواها مهما استشهدوا في وثائقهم بالدستور أو الإسلام أو الجمهورية أو غير ذلك

المثال الأول هو توجيه عضو المجلس السياسي الأعلى، رئيس ما يُسمى المنظومة العدلية العليا، محمد علي الحوثي، بضرورة تضمين وعكس الأسس والمبادئ والقواعد التي تضمنها عهد الإمام علي لمالك الأشتر^{٤١}، في الممارسات والتعليمات واللوائح والقوانين المقترحة

١٤١. عهد الإمام علي لمالك الأشتر: هي رسالة وجهها علي بن أبي طالب إلى مالك الأشتر النخعي عندما ولاه حكم مصر، وهي عهد في كيفية إدارة الدولة وسياسة الحكومة ومراعاة حقوق الشعب. انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، على الرابط التالي

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8B%1D%8B%3D%8A%7D%84%9D%8A9_%D%8B%9D8%9%4D8%9A_%D%8A%8D86%9_%D%8A%3D%8A%8D8%9A_%D%8B%7D%8A%7D%84%9D8%A8_%D%8A%5D%84%9D89%9_%D%85%9D%8A%7D%84%9D83%9_%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%4D%8AA%D%8B1

جاء ذلك في توجيه الحوثي لكل من أمين العاصمة، ومحافظي المحافظات، ورؤساء اللجان التنسيقية للمنظومة العدلية العليا، بناء على ما قال إنها «موجهات قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي إلى من يتحملون المسؤولية من الأعوان الأساسيين والوزراء وغيرهم»^{١٤٢}.

وهي وثيقة طائفية بحتة تعكس ثقافة المروجين لها، وهويتهم الخاصة التي يجهدون لتشكيلها بمعزل عن هوية المجتمع، ويراد إدخالها ضمن اللوائح والنصوص القانونية لتغدوا ضمن المرجعية الدستورية العليا لدولة الحوثيين. فما قيمة حديثهم إذاً عن الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والنظام الجمهوري كمرجعيات للرؤية الوطنية لبناء الدولة أو لغيرها من الوثائق الأخرى؟

المثال الثاني يُفصح عن مدى تجذّر البعد العنصري (السلالي) والطائفي (المذهبي) في عقيدة الحوثيين، ويُعدّ مظهرًا فجًا من مظاهر «هويتهم الإيمانية» المشوهة، وهو قانون الخمس الذي أقره الحوثيون رسميًا في قانون الزكاة باسم «اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة وتعديلاته»^{١٤٣}. وفيه يوجب الحوثيون الخمس (٢٠٪) لبني هاشم، من المعادن وكل ما يُستخرج من الأرض، وجميع عروض التجارة

وهكذا يميزون أنفسهم عن سائر اليمنيين، ويصنعون لأنفسهم هويتهم الخاصة باسم الدين! تلك هي الهوية الإيمانية التي يعملون على تكريسها، ويحيطونها بسياج من القداسة، باعتبارها اختيارًا ربانيًا واصطفاء لهم من دون الناس. وذلك هو معنى الإسلام عندهم، والذي وضعوه على قائمة المبادئ السبعة لهذه الرؤية

١٤٢. رئيس المنظومة العدلية يوجه بتضمين مبادئ عهد الإمام علي لمالك الأشتر في القوانين، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠٢٢/٧/٥م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news3193681.htm>

١٤٣. انظر: اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة وتعديلاته (الفصل الثامن: ما يجب في الركاز والمعادن، المادة ٤٧، ٤٨)، منظمة مواطنة لحقوق الانسان، على الرابط التالي

<https://mwatana.org/discriminatory-khumus-regulations/>

المثال الثالث الذي يعكس - هو الآخر - شكل الهوية التي يريدون، هو قسمُ الولاء لعبدالمالك الحوثي الذي يتم فرضه وتعميمه بطريقة أو بأخرى على الكليات العسكرية والأمنية، والمؤسسات التعليمية والحكومية، ونشره بين طلاب المدارس، وصيغته هو: «اللهم إنا نتولاك، ونتولى رسولك، ونتولى الإمام علي، ونتولى من أمرتنا بتوليته سيدي ومولاي عبدالمالك بدر الدين الحوثي، اللهم إنا نبرأ من عدوك وعدو نبيك وعدو الإمام علي، وعدو من أمرتنا بتوليته سيدي ومولاي عبدالمالك الحوثي»^{١٤٤}. بل إن الجماعة أقدمت على اقتياد رئيس حكومتها الانقلابية، عبدالعزيز بن حبتور، إلى معقلها الرئيس في صعدة، للقاء زعيمها عبدالمالك الحوثي، لتأدية يمين الولاء أمامه^{١٤٥}. والأمثلة كثيرة على توجه الحوثيين نحو صوغ هوية خاصة بهم، تحت مسمى «الهوية الإيمانية»، لخداع أتباعهم وتضليل الشعب اليمني المتدين بطبعه، والذي يسهل استمالته والتلاعب به عبر الخطاب الديني المفعم بالعاطفة، وهو خطاب يمررون من خلاله مشروع الولاية والاصطفاء والحق الإلهي، كجزء من عقيدتهم الدينية بصبغتها المذهبية الجارودية، التي يختزلونها تحت لافتة «الهوية الإيمانية»، والتي ينوون إصدار رؤية خاصة بها مستقبلاً

الهوية والثقافة.. مزيد من الخداع

في محور البناء الاجتماعي الذي يتحدث عن مجتمع حديث ومتماسك يعتز بهويته، وتحت عنوان فرعي يحمل اسم «الهوية والثقافة»^{١٤٦} ذكرت الرؤية سبعة أهداف إستراتيجية، أهمها

- ١- الحفاظ على وحدة الهوية التاريخية الحضارية العربية والإسلامية للشعب اليمني، وما تمثله اليمن عبر مراحل التاريخ
- ٢- ترسيخ الهوية الوطنية الواحدة الشاملة والجامعة لكافة مكونات المجتمع كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة
- ٣- تطوير مناهج اللغة العربية وإستراتيجياتها في المرحلة الأساسية من التعليم، كونها تمثل رمزاً لهوية الأمة وتراثها

١٤٤. قسم حوثي جديد يفرض الولاية ويتجاهل الوطن، صحيفة الوطن السعودية، في: ٢٠١٧/٩/١٣م، على الرابط التالي:
<https://www.alwatan.com.sa/article/353254>

١٤٥. الحوثي يقنناد رئيس وزرائه إلى صعدة لأداء يمين الولاء، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠١٨/٩/١٢م، على الرابط التالي:
<https://shorturl.at/cgINU>

١٤٦. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- الهوية والثقافة، مرجع سابق: ص ٤٠.

وتُوحى تلك الأهداف للوهلة الأولى بأن المقصود بالهوية هنا هي الهوية الوطنية للشعب اليمني بأبعادها التاريخية والعربية والإسلامية، لكن المؤشرات الخاصة بالأهداف -بحسب الرؤية نفسها- تأخذ منحًا مختلفًا، فتشير صوب إقرار المناهج المعدلة التي تم تضمينها محتوى عن الهوية، وإقرار رؤية وطنية للهوية. والسؤال المطروح: ماهي الهوية التي تم تضمينها في المناهج المعدلة؟

الجواب ببساطة، هي هوية جماعة الحوثي التي كشفنا عنها آنفًا، الهوية الطائفية التي تركز تاريخ وفكر السلالة، وتفوقها العرقي والديني، واصطفاء الله لها، قرناء القرآن، وأعلام الهدى، وورثة الكتاب. وهم يبشرون بإطلاق رؤية جديدة خاصة بالهوية ضمن مشروعهم في غسل العقول، وإعادة صوغ الوعي الوطني وتشكيله وفق هويتهم الخاصة «الهوية الإيمانية»

وعليه، فإن تلك الأهداف (١) و(٢) و(٣) التي تكشف زيفها الممارسات العملية على الواقع، إنما صيغت على نحو مخاتل للتدليس على الشعب وتضليله، وطمأنته على هويته الوطنية المغدور بها، التي يجري ذبحها من الوريد إلى الوريد في المناهج التعليمية المعدلة، فالتعديل الذي حصل بالفعل للمناهج لم يعمل على إحياء هوية الشعب وحضارته بقدر ما عمل على طمسها، وإحلال هوية الحوثيين وأيديولوجيتهم الفكرية مكانها. ونلاحظ في قضية المناهج أن الرؤية لم تتحدث عن تطوير وتغيير مناهج التعليم في محور التعليم، وإنما أشارت للموضوع في باب الهوية ما يعني أن الأمر لا علاقة له بالتعليم وإحداث تطوّر ونهضة تعليمية بقدر ما يروم تغيير هوية الشعب، وإعادة تشكيل وعيه دينيًا وثقافيًا وسياسيًا، وفق أيديولوجيا الحوثي وهويته التي يروم تكريسها هوية وحيدة للشعب اليمني

١. نظام جمهوري بلا ملامح

النظام الجمهوري والالتزام بالدستور هو المبدأ الثالث من مبادئ الرؤية الوطنية لبناء الدولة الحديثة؛ لكن أي نظام جمهوري وأي دستور؟ لم تحدد الوثيقة شكل النظام الجمهوري المطلوب بناؤه، وتركته بلا ملامح عدا ملامح الهوية الإيمانية التي ناقشناها آنفًا، وذكرنا أنها تنسف كل المبادئ والمرجعيات والأهداف التي تضمنتها الوثيقة، وتحيلها تلقائيًا إلى وثيقة طائفية تعبر عن جماعة الحوثي، لا عن الشعب اليمني

وفيما يتصل بشكل الدولة (النظام الجمهوري) يتعين أن نعود مجددًا إلى رؤية الحوثيين أنفسهم حول بناء الدولة، وإلى وثيقة مؤتمر الحوار الوطني التي جعلتها الرؤية الوطنية أحد مرجعياتها؛ إذ تؤكد «رؤية الحوثيين لشكل الدولة»^{١٤٧} على أن تكون: دولة مدنية اتحادية مستقلة ذات سيادة (بنظام الأقاليم) باسم جمهورية اليمن الاتحادية، نظام الحكم فيها برلماني. فيما تذهب وثيقة الحوار الوطني إلى دولة اتحادية مدنية ديمقراطية، نظام الحكم فيها رئاسي. أما الرؤية الوطنية للحوثيين لبناء الدولة التي بين أيدينا فهي تكتفي بالإشارة إلى النظام الجمهوري كأحد مبادئ الوثيقة السبعة، ولا تزيد، ولا تحدد شكل هذا النظام (الجمهوري)، أهو رئاسي أم برلماني، أم مختلط، أم نظام جمهوري جديد بصيغة دستورية جديدة. ورغم أن الحوثيين اتفقوا مع وثيقة الحوار الوطني على دولة مدنية اتحادية، ما يعني اعترافهم بنظام الأقاليم، إلا أنهم عادوا وانقلبوا عليها بذريعة أن ذلك يمهد لتقسيم اليمن. لكنهم في هذه الرؤية يعودون لصيغة النظام الجمهوري مجددًا، في حين لا يحددون ملامحه، ولا يضعون التوصيف الدستوري له، لجهة هل هو برلماني أو رئاسي، وهل يرأسه رئيس منتخب أم مُعين، أم مجلس رئاسي أم مجلس سياسي. ولم تعالج الرؤية وضع النظام القائم اليوم، وأين يقف من النظام الجمهوري الذي تصرح به، والذي ربما جاء ذكره ضمن سياسة استرضاء الشعب وتطمينه وحسب، وعدم إثارة مخاوفه من سقوط جمهوريته

ويبدو النظام الراهن لسلطة جماعة الحوثي في حالة من التخبُّط والتهيه والتناقض الشديد مع الدستور ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني اللتين يعترف بهما كمرجعيات قانونية له، فيما جماعة الحوثي لا تقيم لهما وزنًا ولا للدستور، فهي تضع عبدالمالك الحوثي قائدًا للثورة، يتبوأ منصبًا أعلى من منصب رئيس الجمهورية، بلا توصيف دستوري له، ويُعين الرئيس بقرار منه، متخطيًا بذلك حتى نظام «الولي الفقيه» في إيران، الذي يُنتخب فيه رئيس الجمهورية من الشعب، ويُنتخب المرشد الأعلى (الولي الفقيه) فيه من مجلس الخبراء، فيما يقدم مجلس تشخيص مصلحة النظام النصح للمرشد الأعلى، بينما نظام جماعة الحوثي-الجمهوري الإمامي إن جاز التعبير- لا وجود فيه لمؤسسات دستورية يُرجع إليها، سوى ما يُسمى قائد الثورة الذي يختزل الدولة في شخصه بكل مؤسساتها

١٤٧. نشوان نيوز ينشر مصفوفة رؤى جميع القوى السياسية لفريق بناء الدولة والفيدرالية والثوابت (جدول)- رؤية أنصار الله الحوثيين، نشوان نيوز، في: ٢٠١٣/٦/١٠م، على الرابط التالي

نظام جمهوري لا ينتخب رئيسه يحكمه مرشد أعلى غير منتخب

لأن قضية شكل الدولة ونظامها السياسي (الجمهوري) هي قضية حساسة في ظل وضع سياسي مختل يديره الحوثيون، لذا لم تقترب منها الرؤية، ولم تضع لها الأسس الدستورية والأطر القانونية الناظمة لها، و عوضاً عن ذلك انتقلت إلى معالجة قضيتي أسس بناء الدولة والحكم الرشيد ضمن محور منظومة إدارة الحكم، الذي حددت غايته بـ «منظومة حكم تقوم على أسس حديثة وديمقراطية، تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة، وبناء مؤسسات حكم فاعلة، تعمل من أجل المواطن»^{١٤٨}.

في أسس بناء الدولة، كان الهدف الثاني الذي أكدت عليه الرؤية هو: إعادة بناء مؤسسات السلطة العليا الثلاث لأداء دورها في بناء الدولة، ودعمته بمقترح دستور جديد، وإنشاء محكمة دستورية. وتضمن الهدف الثالث تعزيز ممارسة مبادئ الحكم، وترسيخ قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة، ودعمته بمقترح «تطوير أنظمة الانتخابات العامة المركزية والمحلية بصورة تحقق ديمقراطية وشفافية وعدالة الانتخابات لتحقيق التداول السلمي للسلطة وضمان الاستقرار السياسي»^{١٤٩}. وكانت المؤشرات الخاصة بالهدف الثالث -بحسب الرؤية- على النحو التالي^{١٥٠}:

- عدد الدورات الانتخابية العامة،
- عدد المؤتمرات الحزبية،
- عدد حكومات الظل،
- عدد الحكومات المشكلة بناء على الشراكة.

وجميع هذه المؤشرات تحمل دلالات واضحة بأن ما يجري الحديث عنه هو الانتخابات البرلمانية فقط، ولا نجد أي مؤشرات صريحة أو خفية ضمن أهداف الرؤية وغاياتها عن احتمالية إجراء انتخابات رئاسية في النظام السياسي الجديد الذي ينوي الحوثيون إعادة بنائه

١٤٨. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق، منظومة إدارة الحكم: ص ٣٤.

١٤٩. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق، أسس بناء الدولة: ص ٣٤.

١٥٠. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق، أسس بناء الدولة: ص ٣٤.

وهكذا نجد أن أقصى ما يسعى إليه الحوثيون في مشروع بناء الدولة هو انتخابات برلمانية (على الرغم من أن الرؤية لم تذكر ذلك صراحة)، وأن تداول السلطة المسموح به يدور حول تداول رئاسة الحكومات المشكلة بناء على الشراكة (وليس على نتائج الانتخابات)، بمعنى آخر، فإن الانتخابات -في حال سُمح بها- ستكون في إطار التنافس على رئاسة الحكومة فقط، أما رئاسة الجمهورية فهي خطأ أحمر، ولا مجال للتنافس حولها مطلقاً، فالرؤية لم تلمح لأي انتخابات رئاسية، ولم تقدم أي مقاربة بشأنها، ما يعني أن الوضع الراهن سيبقى على ما هو عليه من احتكار تعيين منصب رئيس الجمهورية بيد من يسمونه قائد الثورة، يخصه لقادة جماعته فقط

وبالتالي، فمسألة بناء الدولة -وفقاً للرؤية- تغدو مسألة شكائية، لا تستهدف تشييد دولة يمنية لكل اليمنيين، بقدر ما تجهد لبناء دولة جديدة بمواصفات حوثية بحتة، لا علاقة لها بمواصفات الدولة الحديثة. إضافة إلى ذلك، فإن موقع قائد الثورة -الذي يتبوأه حالياً عبدالمك الحوثي- لم تأت الرؤية الوطنية على ذكره، ولم تلمح إلى كيفية التعاطي معه، أو تكييفه دستورياً، لأنه من جهة بات أمراً واقعاً، ومن جهة أخرى فإن عدم التعرض له يحمل دلالة صريحة بأن موقعه ذلك فوق التأيير القانوني، ولا يخضع للدستور، ولا للرؤية الوطنية المعنية بتطوير نظام الحكم

وعليه فإن قضية بقائه من عدمها هي مسألة لا يقررها الشعب، ولا مؤسساته، وإنما هي قضية تختصُّ بها جماعة الحوثي نفسها، كون موقع قائد الثورة يظلُّ حقاً حصرياً لها وحدها، وهي طبقاً لنظرية الولاية والاصطفاء غير محتاجة لتفويض شعبي كي تحكم، كونها مفوضة بالحق الإلهي الذي اصطفاه من دون الناس، واختارها لهم دون الحاجة إلى أي نوع من الشورى أو الديمقراطية الانتخابية، فالإمامة (الولاية) «لمن حكم الله بها في كتابه وسنة رسوله، رضي الناس بذلك أم لم يرضوا، الأمر إلى الله وحده، ولا دخل للشورى» كما أكده بدر الدين الحوثي، في كلامه الذي سقناه من قبل

التحايل لأخذ تفويض شعبي

ثمة ما يمكن ملاحظته في موضوع التفويض الشعبي هذا، إذ على الرغم من كون الجماعة ترى نفسها مفوضة دينياً بالحكم، كما أشرنا آنفاً، إلا أنها تجهد مع ذلك لإضفاء طابع التفويض الشعبي على وجودها في السلطة سعياً وراء المشروعية، وقد وجدت ضالتها أخيراً في أحداث الحرب الأخيرة على غزة، والتي انطلقت بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث سارعت الجماعة إلى استغلال الحدث وتوظيفه سياسياً، فعمدت إلى حشد الشارع اليمني في مسيرات وتظاهرات حاشدة تحت لافتة مؤازرة القضية الفلسطينية وحركات المقاومة في غزة، ثم أطلقت باسم الجماهير والحشود الشعبية بيانات وشعارات تنادي بتفويض الشارع اليمني لمن تعتبره الجماعة «قائد الثورة» باتخاذ ما يراه مناسباً للتعامل مع الحدث

انتهزت الجماعة أحداث غزة، وحشدت بغرض تعزيز موقفها الداخلي والحصول على ما تسميه تفويضاً شعبياً تفتقر إليه بفعل انقلابها على السلطة، كي تستخدمه تالياً وتحتاج به في تعزيز موقفها وموقف قائدها الذي يفتقر هو أيضاً لأي مشروعية سياسية أو تفويض شعبي يخوله شغور موقعه. واحتالت لنفسها، وزورت تفويضاً شعبياً انتزعت منه انتزاعاً من أفواه الجماهير اليمنية التي ما خرجت أصلاً لتفويض الحوثيين، أو قائدهم، وإنما لمؤازرة الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني. وبصرف النظر عن صحة ذلك التفويض المخلوق وجدواه وقوته وشرعيته من عدمها، إلا أنه سيمثل تالياً مستنداً سياسياً للحوثيين، يزايدوا به لتأكيد شرعيتهم المنقوصة التي يحاولون بنائها شعبياً من خلال حشد الشارع وراءهم وسوقه لمؤازرتهم، وإظهاره كما لو أنه يقدم دعمه السياسي لهم، ويمنحهم المشروعية، ويخولهم التصرف باسمه

إن حرص جماعة الحوثي على إخراج الشارع في مختلف القضايا، الداخلية والخارجية، التي يناورون بها، يعكس اهتمامهم وسعيهم الحثيث لكسب التأييد الشعبي كطريق وحيد موصل لشرعية الحكم وتبويض الانقلاب

إشكالية الشرعية وبناء الدولة

كان لافتاً تجاهل رؤية بناء الدولة لوضعية النظام السياسي القائم عقب الانقلاب، وكأنه وضع طبيعي مكتمل الشرعية، ينقصه بعض التحسينات الشكلية وحسب، وأن وظيفتها القيام بتلك المهمة للدفع به قُدماً، ومنحه عوامل الثبات والديمومة. والواقع أن هذا النظام يُعاني من اختلالات دستورية وقانونية وسياسية عميقة لا توفر له فرصة البقاء والاستمرار، ففضية شرعية الحكم هي مشكلة بحد ذاتها، فجماعة الحوثي وصلت إلى الحكم عبر انقلاب عسكري، ولم تستطع حتى اللحظة تخريج صيغة سياسية وقانونية لشرعنة حكمها وفق المرجعيات القانونية التي تُعلن تمسُّكها بها

فالدستور اليمني النافذ لا يقول بمجلس رئاسي، ولا بمجلس سياسي، بل برئيس جمهورية منتخب من الشعب مباشرة، ولا يُقرُّ أي منصب رسمي أرفع منه تحت أي مسمى كان. ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهي أحد مرجعيات الرؤية الوطنية للحوثيين، تؤكد في الموجهات الدستورية (محور بناء الدولة) على أن «الشرعية الدستورية وسيادة القانون أساس نظام الحكم في الدولة، ولا يجوز تغيير الحكم بأي وسيلة أخرى مخالفة لأحكام الدستور»^{١٥١}.

كما أن جماعة الحوثي لم تخلع بعد ثوبها الثوري وتكتسي ثوبها السياسي اللازم لإدارة الحكم. وبالطبع فإن انقلابها العسكري على الدولة وإسقاطها النظام بالقوة لا يكسبها مشروعية سياسية، ولا حتى مشروعية ثورية، فهي لم تمارس العمل الثوري سلمياً كما فعلت ثورات الربيع العربي، وكما فعلت ثورة ١١ فبراير في اليمن، والتي نجحت في تغيير النظام سلمياً وصولاً إلى انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة وفاق وطني حظيت بالمشروعية الشعبية والدستورية

وخلافاً لذلك، فجماعة الحوثي هي من حيث المبدأ جماعة مسلحة (مليشيا)، وكيان غير قانوني (غير مرخص)، وسلطة انقلابية (غير دستورية)، وهي لا تؤمن بالأساس بالعمل السياسي الحزبي، فأنى لها أن تغدو كياناً سياسياً قانونياً دستورياً في الحكم؟

١٥١. وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مرجع سابق، محور بناء الدولة: ص ٨٧.

وسواء حاكمنا جماعة الحوثي إلى الأساس النظري الذي تحتكم هي إليه، أو إلى سلوكها العملي على الواقع، فإننا لا نجد لديها توجُّهاً جدياً أو حافزاً لبناء الدولة، فمشروع الحكم السلالي الذي تحمله، ودورها الوظيفي في خدمة أجنادات خارجية معادية، إضافة إلى افتقارها للمشروعية، وصعوبة تحصيلها وسط محيط شعبي ساخط يرفض الاعتراف بها ويتحين الفرصة المواتية لإسقاطها، كل ذلك يحفزها لا لبناء دولة الشعب بل لإضعافها، وبناء دولتها على أنقاضها. فعلى أرض الواقع عملت جماعة الحوثي، على مدى سنوات من سيطرتها على العاصمة، على تدمير مؤسسات الدولة بشكل منهجي، في اتجاهين: الأول استهداف بنيتها التاريخية بإفراغها من الداخل، وإقامة بنية موازية من المشرفين والمؤسسات البديلة، والثاني نهب أصول الدولة بما في ذلك الاستحواذ على إيراداتها^{١٥٢}. في المقابل، حافظت الجماعة على كيانها وتنظيمها الخاص، وتحاشرت الاندماج في مؤسسات الدولة، المدنية منها والعسكرية، وسخرتها في بناء مؤسساتها الخاصة، لتعزز بذلك من قدراتها في بناء دولتها الطائفية على حساب الدولة اليمنية التي تتآكل يوماً بعد يوم

سُبل البحث عن المشروعية

مشكلة جماعة الحوثي الكبرى هي افتقارهم المشروعية السياسية، بالإضافة إلى عدم امتلاك الجماعة مشروعاً وطنياً جامعاً، كونها بالأساس جماعة طائفية انقلابية، وكياناً مليشاًوياً مسكوناً بخرافة الولاية والحق الإلهي، وهي تبعاً لذلك لا تؤمن بالعملية الديمقراطية التشاركية، وأسقطت نظاماً شرعياً منتخباً. فيما تحاول بناء مشروعيتها على أنقاض دعاوى دينية زائفة، مرفوضة من غالبية اليمنيين. ونتيجة لهذا الخلل المتمثل بغياب المشروع والمشروعية، فقد سعت الجماعة لملء هذا الفراغ بمشروع قضية قومية كبرى، شعارها: «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل». قضية مصطنعة عابرة للحدود، تختلق صراعاً وهمياً مع قوى خارجية، للهروب من أزمة المشروع الداخلية. فجلب الخارج إلى الداخل وادعاء الصراع معه يبرر للجماعة وجودها، ويُسوقها بوصفها حاملة مشروع نهضة الأمة، والمدافع عنها ضد القوى الطامعة. إنه البديل السهل الذي تهرب إليه جماعة الحوثي للتعويض عن عدم امتلاكها المشروع والمشروعية

١٥٢. الدولة اليمنية: الحرب من الخارج والتدمير من الداخل، بشرى المقطري، العربي الجديد، في: ٧/٥/٢٠٢١م، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/AJKM9>

في هذا السياق، جاءت الصواريخ والطائرات المسيّرة الحوثية التي زعمت إطلاقها صوب إسرائيل لرد عدوانها على غزة. وسواء صحت رواية الحوثيين تلك أو لم تصح، وبصرف النظر عن مصداقيتها من عدمها، فالحوثيون يسعون في نهاية المطاف ليكون ثمن فعلتهم تلك وموقفهم المناهض للعدوان الإسرائيلي تعزيز شرعيتهم الشعبية في الداخل اليمني. كما أن التصريحات الأمريكية المتماهية مع مزاعمهم أعطتهم زخمًا وقدرًا من المصداقية، ورفعت من أسهمهم شعبيًا

وهنا نستبين حجم التخادم بين الطرفين، فالاعتراف الأمريكي (والإسرائيلي كذلك) بهجمات الحوثيين وتهويلها، إضافة إلى التهاون الدولي إزاء مشاغبتهم في البحر الأحمر وباب المندب (خطف وضرب سفن)، وإظهار العجز والحاجة إلى تحالف دولي لمواجهة تهديدات الحوثيين، يزيد من رصيدهم شعبيًا، ويفتح أمامهم بوابة العبور نحو المشروعات الشعبية التي يفتقدونها، ويهيئ لهم الوضع السياسي الداخلي لتعزيز مشروعية دولتهم التي تفرض نفسها داخليًا، وتراكم التأييد الشعبي المتنامي، لتنتزع تاليًا الاعتراف بها خارجيًا

كما أن التساوق الأمريكي مع معركة جماعة الحوثي المفتعلة خارج حدودهم، وتناغمهم المبهر مع تلك البطولات المصطنعة، والتدليل المثير للدهشة لجماعة الحوثي، يُعدُّ بمثابة رسالة مباشرة للمملكة العربية السعودية بأن عليها أن تتهيا للتعامل مع الحوثيين كدولة في طريقها لاستكمال شرعيتها، وأن الحوثيين سيمثلون مستقبل اليمن القادم ودولته، كتعبير عن الإرادة الدولية

ومهما تكن الدوافع الدول الغربية وراء تعاملها الناعم مع الحوثيين، وتدليلها لهم، وبصرف النظر عن الأجندة الإيرانية الكامنة وراء تغول الحوثيين في المياه اليمنية، فقد مثلت معركة الحوثيين باسم غزة -كما بدا في الظاهر- فرصة ذهبية بالنسبة لهم لاكتساب الشرعية الشعبية، وتسويق زعيم الجماعة كبطل وطني قومي في ظل تواطؤ وتخاذل القادة العرب في أهم معركة عربية مصيرية

التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة

أكدت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة على قضية التعددية والتداول السلمي للسلطة في ثلاثة مواضع من الوثيقة: في المبادئ العامة (ص ٢٠)، وفي أسس بناء الدولة (ص ٣٤)، وفي الحقوق والحريات والإعلام (ص ٣٦). فيما أكدت وثيقة مؤتمر الحوار الوطني، في موجهاتها الدستورية، على هذه القضية، في الفقرة الخامسة (ص ٨٧)، على أن «النظام السياسي نظام ديمقراطي، يقوم على التعددية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة، والأحزاب السياسية عماد العمل السياسي الديمقراطي». لكن مع كل هذه النصوص المحفزة على الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، هل تستطيع جماعة الحوثي من الناحية القانونية ممارسة العملية الديمقراطية الانتخابية بوضعها الحالي؟ وهل بمقدورها تداول السلطة سلمياً مع شركائها المفترضين؟ بالنسبة للعملية السياسية والحزبية فالجماعة لا يمكنها من الناحية القانونية والدستورية مزاوله العمل السياسي، إذ لا ينطبق عليها مفهوم العمل الحزبي، فالأحزاب السياسية طبقاً لوثيقة الحوار الوطني عماد العمل السياسي الديمقراطي، فلا ديمقراطية ولا تعددية ولا تداول للسلطة بدون أحزاب. وجماعة الحوثي جماعة دينية مليشأوية، ولا يجوز قيام حزب سياسي على أساس ديني أو عرقي أو طائفي أو مذهبي، أو أن يكون له تشكيل عسكري أو شبه عسكري^{١٥٣}، طبقاً لوثيقة الحوار الوطني التي تعدُّ أحد مرجعيات الرؤية الوطنية للحوثيين

وعلى هذا الأساس، فالمرجعيات القانونية لرؤية بناء الدولة ذاتها تحظر على جماعة الحوثي مزاوله العمل السياسي على قاعدة التعددية الحزبية كونها ليست حزباً، وبالتالي فهي ليست مؤهلة من الناحية القانونية لمنافسة الأحزاب انتخابياً إلا إذا تحولت إلى حزب سياسي، وهي ترفض حتى الآن ذلك، وترى نفسها أكبر من حزب، متناسية أن النظام السياسي بمرجعياته الدستورية التي تدعي تمسكها به يحظر على أي جماعة دينية المشاركة في العملية السياسية، ناهيك عن قيادة الدولة

١٥٣. وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مرجع سابق؛ محور بناء الدولة، مادة (٥): ص ٨٧.

بيد أن ترتيبات المرحلة السياسية الراهنة، بما فيها المفاوضات مع السعودية، والتوصل لهدنة يُتوقع أن تستحيل سلامًا دائمًا، بالإضافة إلى جهود الأطراف الدولية في تدعيم سلطاتها وصولاً إلى المشروعية السياسية التي تكافح لبلوغها، كل ذلك قد يُلجئها إلى عدد من الخيارات التي من بينها إعلان حزب كواجهة سياسية، لتبقى الجماعة محتفظة بغطائها الديني. وفي حال حدوثه فمن غير المستبعد نزول الحوثيين أي انتخابات قد تجري على المدى البعيد. وتجد الجماعة نفسها مضطرة لمسايرة الضغوط الدولية، أملاً في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي الذي يشترط عادة فسخ المجال أمام الديمقراطية والحريات العامة وحقوق المرأة، وإن في الحدود الدنيا

كما أن رؤية بناء الدولة تُلح إلى إمكانية حدوث انتخابات برلمانية، ما سيخدم الحوثيين لجهة إعادة تشكيل مجلس نواب أكثر ولاءً، والتصاقاً بهم، ويُضفي على سلطتهم قدرًا من المشروعية الغائبة. وإذا كنا نبدي بعض التفاؤل بإمكانية إجراء انتخابات برلمانية، وإن صورية، تحت سلطة جماعة الحوثي، فإن إمكانية تداول السلطة معهم يبدو صعب المنال، إن لم يكن مستحيلًا، وتجربة الحوثيين مع حزب «المؤتمر الشعبي العام» كشريك لهم في السلطة خير شاهد، فهم يرفضون تداول رئاسة المجلس السياسي الأعلى مع المؤتمر منذ شكلوه معًا لإدارة الدولة عام ٢٠١٦م، على الرغم من أن الاتفاق ينص على رئاسة المجلس بالتناوب بين الشريكين كل ستة أشهر، لكنهم منذ ثماني سنوات يحتكرون رئاسته، ولا يسمحون للمؤتمر بأخذ دوره وحقه الطبيعي في التداول

كم أن تصنيفهم لشريكهم في السلطة، علي عبدالله صالح، في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، والذي سلم لهم مؤسسات الدولة، يقدم مثالاً حيًا على استحالة قبول الحوثيين للشراكة وتداول السلطة مع الأطراف السياسية اليمينية الأخرى، وهذا يعود كما أكدنا عليه لطبيعة أيديولوجيا الجماعة المرتكزة على نظرية الحق الإلهي في الحكم، والاصطفاء الرباني للسلالة، التي لا تقبل القسمة مع أحد

على أن الرؤية تناولت أيضًا قضايا أخرى، من قبيل الحقوق والحريات والقضايا الاقتصادية، أثرت عدم التعرُّض لها خشية الإطالة، واكتفينا بمناقشة الشق السياسي من الرؤية كونه محور اهتمامنا، ولأنها كذلك لا تختلف عن سابقتها من القضايا التي فرغنا منها، لجهة كونها قضايا استهلاكية يدحضها الواقع ويكشف زيفها وعدم جديتها، ولا طائل من إعادة التعرُّض لها وتكرار مناقشتها

رابعًا:
قراءة في مدونة
السلوك الوظيفي

ماذا تعني «مدونة السلوك»؟

ظهرت مدونات السلوك في النصف الثاني من القرن العشرين، بهدف تحديد القيم والمعايير والمبادئ التي تتصل بأخلاقيات العمل وسلوك الموظف، وتحديد ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب من السلوك، في إطار ممارسة العمل وبيئته، وإرشاد الموظفين إلى الضوابط السلوكية والأخلاقية التي يجب الالتزام بها في التعامل مع المواطنين، أو زملائهم من الرؤساء والمرؤوسين، وكذا التعامل مع مستلزمات الوظيفة ومتعلقاتها، مع ضرورة أن تكون القيم والمعايير والمبادئ والضوابط التي تستند إليها مستمدة من الثقافة والقيم العامة المشتركة في المجتمع، وإلا كان دورها سلبياً^{١٥٤}.

وتُعدُّ «مدونة السلوك الوظيفي» وثيقة متعارفاً عليها في معظم الدول، لتعبر عن حقوق وواجبات الموظف في المؤسسات الحكومية، وتحدد طبيعة العلاقة بين الموظف ورؤسائه ومرؤوسيه ومؤسسته، كما تؤكد على أهمية حيادية الوظيفة العامة، والنأي بها عن التجاذبات والمماحكات السياسية والحزبية، والابتعاد بها عن العرقية والمذهبية والعنصرية، كما تؤكد المدونة على قيم الأخلاق والنزاهة والحد من الفساد أثناء ممارسة الوظيفة^{١٥٥}.

وتُبرز المدونة أهمية الالتزام بمعايير الجدارة والكفاءة العلمية والعملية في التعيين للوظيفة العامة، كما تركز على تحديد التزامات المؤسسة تجاه الموظف، والتي تشمل الراتب المناسب والمكافآت والترقيات، وتوفير التأمين الصحي له ولأسرته، وضمان راتب تقاعدي مُجز عند إحالة الموظف للمعاش صوتاً لكرامته وإنسانيته^{١٥٦}.

١٥٤. مدونة السلوك الوظيفي التابعة للحوثيين خطوة لتعقيد الصراع.. مفهوم «مدونة السلوك»، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٢/١٢/٠٧م: ص٤-٥، على الرابط التالي

<https://mokhacenter.org/pdf/4216mokhacenter349.pdf>

١٥٥. «مدونة السلوك الوظيفي» الحوثية تعصّب وجهل باليمن، د. مطهر العباسي، المنتصف نت، في: ٢٠٢٢/١١/١٩م، على الرابط التالي

<https://www.almontasaf.net/news78827.html>

١٥٦. المرجع السابق.

الرؤى الحوثية مكملة لبعضها في مشروع واحد

كانت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، الصادرة في مارس ٢٠١٩م، قد أوصت في موضوع الحكم الرشيد الذي جاء ضمن محور منظومة إدارة الحكم، بضرورة عمل «مدونة سلوك»، بذريعة «تطوير وتعميم برنامج متكامل حول الممارسات السلوكية لمبادئ الحكم الرشيد لموظفي الدولة، يشمل: دليلاً لممارسة الحكم الرشيد لكل مستوى من المستويات الوظيفية، ومدونة سلوك، وبرنامج تدريبي للمدراء والموظفين، ونظام تقييم سنوي لمستوى ممارساتهم للحكم الرشيد»^{١٥٧}. وبالفعل صدر في ٦ نوفمبر ٢٠٢٢م، قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى^{١٥٨}، التابع لجماعة الحوثي، باعتماد وثيقة «المدونة العامة للسلوك الوظيفي»^{١٥٩}.

واللافت أن الرؤى الحوثية تتناسل من بعضها البعض، ويكمل بعضها الآخر، وتصب جميعها في مسار واحد إلى غاية واحدة هي إعادة تشكيل الهوية والتمكين للمشروع الحوثي. كما يلاحظ أن جماعة الحوثي تتعاطى مع الشعب كجزر منفصلة عن بعضها البعض، بحيث تستهدف كل قطاع بما يناسبه؛ فوثيقة الشرف القبالية استهدفت القبائل، والرؤية الوطنية لبناء الدولة استهدفت القطاع السياسي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي، في حين استهدفت مدونة السلوك الوظيفي قطاع الموظفين، أما ورقة التعليم -وهي الوثيقة الخامسة في ورقتنا هذه- فقد وُجّهت لقطاع المعلمين والطلاب، في حين تكفلت بقطاع الجيش اللجنة الثورية التابعة لجماعة الحوثي، والتوجيه المعنوي الملحق بها. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ بحسب مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى، التابع لجماعة الحوثي: «فإن هذه المدونة واحدة من الخطوات التي ستتوالى، والبرامج التي ستعلن وتُدشن تباعاً في سياق تنفيذ خطط العام ١٤٤٤هـ.. مؤكداً أن الأهم من إنجاز المدونة هو تطبيقها من قبل الجميع»^{١٦٠}.

١٥٧. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- الحكم الرشيد، مرجع سابق: ص ٣٤.

١٥٨. صدور قرار رئيس المجلس السياسي باعتماد وثيقة المدونة العامة للسلوك الوظيفي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠٢٢/١١/٦م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news3210125.htm>

١٥٩. نص مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل في وحدات الخدمة العامة، الثورة نت، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/ahy25>

١٦٠. الرئيس المشاط يدشن مدونة السلوك الوظيفي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في:

٢٠٢٢/١١/٧م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news3210244.htm>

فالرؤية الوطنية التي أوصت بمدونة سلوك وظيفي، وهو ما حصل، أوصت كذلك بإنجاز رؤية خاصة لما أسموه «الهوية الإيمانية». ومن المرجح أن تكون هي الخطوة التالية ضمن الخطوات التي القادمة والبرامج التي سيُعلن عنها تبعاً حسب «المشاط». ومن غير المستبعد أن تكون جماعة الحوثي قد قطعت شوطاً كبيراً فيها، فهي تسابق الزمن في الدفع بمشروعها. ومن المتوقع كذلك أن تكون وثيقة الهوية أشد قسوة على اليمنيين بطابعها الطائفي السلالي المستفز، وأن تكون موجهة -هذه المرة- لكل قطاعات الشعب وشرائحه، بلا استثناء، وملزمة لهم؛ وستعمل الجماعة على تعميمها عبر كل الوسائل المحتركة بأيديها، إذ كلما أحرزت تقدماً عسكرياً أو مكسباً سياسياً بادرت لإظهار بعض ملامح مشروعها السياسي، الذي يتشكل تبعاً وفق نظرية الإمامة «الولاية»، بحمولتها الطائفية والسلالية

نظرة أولية في محتوى وتوجه المدونة

تُفصح المدونة عن نظرة الحوثيين الخاصة إلى قطاع العمل الحكومي باعتباره المجال الحيوي للجماعة، وساحة نشاطها وحقل تجاربها ومخزونها الإستراتيجي لتغذية التنظيم بالكادر البشري. وتحرص الجماعة على احتوائه والسيطرة عليه وتحويله إلى ما يشبه قطاعاً تنظيمياً خاصاً بالحركة. وفي هذا السياق تعمل جماعة الحوثي على أدلجة الوظيفة العامة، وسلخ قطاع مهم من الشعب من ولائه الوطني، وسوقه قسراً في مصب ولاء طائفي سلالي لاستكمال حلقات حوثنة الدولة واحتوائها، وتسخيرها في تمكين المشروع الحوثي

وقد خلت المدونة من ذكر أي حقوق قانونية للكادر الوظيفي، فيما حشدت الواجبات المفروضة عليه في مسعى لعسكرة الوظيفة العامة بقوانين صارمة، لا علاقة لها بالقوانين النافذة، بما في ذلك الدستور نفسه الذي تزعم المدونة أنه أحد مرجعياتها. تلك الإجراءات الصارمة تعمدت التضييق على موظفي الدولة ممن يرفضون الإذعان والسير وراء الحوثيين والتسليم بأفكارهم ومشروعهم، ضمن توجه مقصود لتطفيشهم ودفعهم للتخلي عن وظائفهم، ومن ثم إحلال منتسبي الجماعة مكانهم، لتغدو الدولة بكل أجهزتها جزءاً من المنظومة الحوثية، وأحد تعبيرات دولتها الجديدة

ولا تتضمن المدونة أي جوانب تأهيل وتطوير لأداء الموظف وإكسابه مهارات عملية. أما في جانب الحقوق الوظيفية، وهي النقطة الأهم التي كان ينبغي تأكيدها في المدونة بوضوح، فلم تقترب منها على الإطلاق، وأولها حق الموظف في الاختيار، أي حقه الطبيعي في أن يقبل أو يرفض التوقيع على المدونة، وحقه القانوني الأصيل في الراتب والحافز، وبقية الحقوق الأخرى من الترقيات والمكافآت والبدلات والتأمين الصحي والتقاعد وغيرها. فالمدونة كانت حزمة واجبات مفروضة على الموظف لا باعتباره موظف دوله تُرعى حقوقه ومصالحه، ولكن باعتباره أجييراً لدى جماعة يعمل في خدمتها بلا مقابل، وكل ما يتحصل عليه آخر الشهر هو «توضيح الإجراءات والتعليمات المشتملة على حقوق الموظف من حيث التدرج في السلم الوظيفي، والرواتب، والمكافآت، ونظم الترفيعات، والترقيات، وسائر الحقوق المالية الأخرى كالتقاعد، والتأمين الصحي»^{١٦١}.

هذا النص المخاتل يتصل من كل الحقوق التي جاء على ذكرها، فهو يقول توضيح فقط، ولا يقول بالحق والإلزام والواجب المستحق. فالموظف ملزم ومسئول عن العمل طوال الشهر والسنة، في مقابل التزام الوحدة التي يعمل بها، بأن تقوم كل شهر، وكل سنة، بتوضيح الإجراءات والتعليمات المشتملة على حقوقه وكفى

فمدونة السلوك تنظر إلى الوظيفة الحكومية باعتبارها «مسألة تعبدية»، أي جزءاً من العبادات، شأنها شأن الصلاة والصيام، ينال صاحبها الثواب والأجر من الله في الآخرة، ما يعني عدم اشتراطها حصول الموظف على راتبه وحوافزه الوظيفية. وبواسطة العبادة الدينية الشوهاء تريد المدونة إنتاج المواطن «الموظف» التابع، المؤمن بخرافة الولاية والاصطفاء، ما يسهم بالتالي في اصطناع مشروعية شعبية شكلية يلهث وراءها الحوثيون، ويعملون على ترسيخها عبر التلقين المستمر وغسل الأدمغة

١٦١. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ١.

مدونة السلوك الوظيفي تلغي الحقوق في رؤية بناء الدولة

طريقة الحوثيين المعتادة، تدبيج المرجعيات الدستورية لوثائقهم ثم الضرب بها عرض الحائط، وتسطير الوعود البراقة في وثيقة ما ثم إلغائها بجرة قلم في وثيقة أخرى، دون أن يطرف لهم رمش. فالرؤية الوطنية كانت قد أكدت على الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقوانين والتشريعات الأساسية، ورؤى وتصورات الأحزاب، كمرجعيات شاملة ومنطلقات أساسية لها، ثم نسفت ذلك كله بما يُسمى «الهوية الإيمانية». وفي حين أقر جماعة الحوثي في الرؤية الوطنية مجموعة من البنود والتوجيهات المتعلقة بالحقوق، لم يلبثوا أن شطبوها بشكل تلقائي في مدونة السلوك الوظيفي التي كانت قد أكدت من جانبها على أن الرؤية الوطنية نفسها ضمن مرجعياتها، من ذلك على سبيل المثال الحقوق التالية الواردة في الرؤية الوطنية والتي تجاهلتها المدونة

١. في جانب الحقوق والحريات والإعلام^{١٦٢}

- تعزيز قيم المواطنة وثقافة الولاء الوطني، ومبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز

٢. في الهوية والثقافة^{١٦٣}

- ترسيخ الهوية الوطنية الواحدة الشاملة والجامعة لكافة مكونات المجتمع، كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة

٣. في المنظومة الرقابية^{١٦٤}

- تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء مؤسسات الدولة والخدمات عبر آليات منظمة وواضحة

٤. في العدالة الاجتماعية^{١٦٥}

- إصلاح هيكل الأجور واعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب، أي الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز، وليس الراتب الأساسي

١٦٢. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق: ص ٣٦.

١٦٣. المرجع السابق: ص ٤٠.

١٦٤. المرجع السابق: ص ٣٧.

١٦٥. المرجع السابق: ص ٣٩.

٥. في الخدمة المدنية^{١٦٦}

- تطوير نظام الأجور والمرتبات بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية.
- وضع وإقرار رؤية شاملة لمواجهة مشكلة تعثر صرف المرتبات في ظل العدوان.

٦. في الحكم الرشيد^{١٦٧}

- تطوير وتعميم برنامج متكامل حول الممارسات السلوكية لمبادئ الحكم الرشيد لموظفي الدولة
- تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء مؤسسات الدولة والخدمات عبر آليات منظمة وواضحة
- تمكين المجتمع المدني من الرقابة والتقييم لممارسة أجهزة الدولة والحكومة لمبادئ الحكم الرشيد
- تحسين درجة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وهكذا سلبت المدونة من الموظفين حقوق المواطنة والعدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز، كما أكدت الرؤية الوطنية، وأرهقتهم بمزيد من الأعباء دون أدنى اعتبار لتلك الرؤية والدستور؛ ونسفت كل ما أقرته الرؤية الوطنية بشأن الممارسات السلوكية لمبادئ الحكم الرشيد لموظفي الدولة، وحظرت عليهم ممارسة دورهم في مكافحة الفساد والرقابة وتقييم أداء أجهزة الدولة، معتبرة أن فضح أو تسريب أي وثيقة عن الفساد يُعدّ إخلالاً بالوظيفة يتم محاسبة فاعله، كما حرمتهم من الراتب وجميع حقوقهم المستحقة وفق الدستور وقانون الخدمة المدنية، وجعلت منهم قطيعاً يساق بلا اختيار، ويعمل بلا مقابل، وينفذ بلا اعتراض

١٦٦. المرجع السابق: ص ٥٠.

١٦٧. المرجع السابق: ص ٣٤، ٣٥، ٣٨.

الأهداف «المركزية» في مدونة السلوك الوظيفي

طبقاً لرئيس المجلس السياسي الأعلى، التابع لجماعة الحوثي، مهدي المشاط، فإن المدونة لأجل الارتقاء والأداء المتميز لرجل الدولة، وتصحيح مفهوم الوظيفة العامة باعتبارها مسئولية لخدمة الناس في المقام الأول، وينظر إليها نظرة مقدسة، أخلاقية ودينية وقيمية وإنسانية^{١٦٨}. تلك هي الأهداف المعلنة من قبل واضعي المدونة، التي لا تتسق ومضمونها كسائر الوثائق الحوثية الأخرى التي تنص على قضايا وتعمل بخلافها. ومن خلال تحليل محتوى المدونة تحليلاً فاحصاً يمكن الخروج بجملته من الأهداف المركزية التي تأتي ضمن منظومة الأهداف الإستراتيجية لكل الوثائق والرؤى الحوثية المكتملة لبعضها، بدءاً من الوثيقة الفكرية إلى وثيقة الشرف القبلية إلى الرؤية الوطنية لبناء الدولة، وصولاً إلى مدونة السلوك الوظيفي، وليس آخرها ورقة التعليم، التالية، ثم رؤية «الهوية الإيمانية» المتوقع صدورها في أي لحظة في سياق البرامج والخطط الحوثية التي بشر بها «المشاط»

وأهم أهداف المدونة -من وجهة نظر الباحث- تتلخص في أربعة أمور مركزية أساسية، هي

- ١- تكريس الهوية الإيمانية (الحوثية) كبديل عن الهوية الوطنية.
- ٢- إلغاء المرجعيات الجمهورية، وإحلال مرجعيات طائفية مكانها.
- ٣- تجريف بنية الدولة اليمنية، وبناء دولة الطائفة على أنقاضها.
- ٤- إلغاء التعدد المذهبي والفكري والسياسي لصالح واحدة التوجه فكرياً ومذهبياً وسياسياً

وسوف نناقش كل هدف على حدة، من خلال نصوص المدونة ومقارنتها بنصوص وثائق أخرى أكدت المدونة نفسها أنها تمثل مرجعيتها القانونية

١٦٨. الرئيس المشاط يبدن مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق.

١. تكريس الهوية الإيمانية (الحوثية) كبديل للهوية الوطنية

مع ظهور الحوثيين على الساحة اليمنية وهناك هويتان تتصارعان، هوية جماعة الحوثي التي تطلق عليها مسمى «الهوية الإيمانية»، ولا تخلو منها الوثائق والرؤى الحوثية، والهوية اليمنية الوطنية التي تعبر عن قيم ومبادئ وثقافة وحضارة وعقيدة معظم اليمنيين. فماذا يعني الحوثيون بما يسمونه «الهوية الإيمانية»؟

«الهوية الإيمانية» هي الشغل الشاغل للحوثيين، ومحور اهتمامهم ومدار تفكيرهم، وهي مشروعهم ووسيلتهم وغايتهم في آن واحد. إنها كلمة السر في مشروع الحوثيين، ونجاحهم فيه يعتمد بشكل أساسي على نجاحهم فيها. وهي تختزل المشروع الحوثي بكل أبعاده السياسية والدينية. وعندما تستوطن «الهوية الإيمانية» الحوثية وتستقر، سينتبت معها المشروع الحوثي ويستقر، ويجد أسباب حياته وبقائه، وفي حال لم تجد لها مكانًا في عقول وقلوب اليمنيين لن يجد مشروعهم مكانًا على أرض اليمن

و«الهوية الإيمانية» هي معتقدات الحوثيين المذهبية والفكرية والسياسية، التي تشرعن لهم مزاعم الحق الإلهي في الحكم، باسم «الولاية»، وتمنحهم تفوقًا عرقيًا باسم «آل البيت»، وتفضلهم على الناس وتميزهم بدعوى «الاصطفاء». إنها تعبير ديني كثيف، مثقل بأحمال مذهبية وسلالية وطائفية، يراد ترسيخها كعقيدة يحاكمون الناس إليها، ويحكمون عليهم من خلالها. وقد حرصت مدونة السلوك الوظيفي على الإشارة إليها في أكثر من موضع من الوثيقة لتعزيز الفكرة وتمريها ضمن مدونة وظيفية من المفترض ألا شأن لها بمثل هذه المفاهيم الطائفية

وقد جاءت الإشارة الأولى للهوية في مقدمة المدونة، التي كتبت باسم مهدي المشاط، مؤكدًا فيها أن إطلاق العمل بمدونة السلوك الوظيفي يأتي «اعتزازًا بهويتنا الإيمانية»^{١٦٩}. ثم جاء ذكرها في تعريف المدونة بأنها «مجموعة من المبادئ، والقيم، والقواعد السلوكية، والأخلاقية، والمهنية، المنبثقة من هويتنا الإيمانية»^{١٧٠}. ثم تكررت في الأهداف: «تعزيز، وتقوية روح الولاء لله عز وجل، ولرسوله، من خلال بناء الهوية الإيمانية لموظفي الدولة»^{١٧١}.

١٦٩. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ٧.

١٧٠. المرجع السابق: ص ١٠.

١٧١. المرجع السابق: ص ١٠.

ومرة أخرى يُعاد ذكرها في الإطار المرجعي للمدونة، وهي السادس في ترتيب المرجعيات: «الهوية الإيمانية، والآداب والأخلاق الإسلامية»^{١٧٢}. وأخيرًا جاءت في التزامات وحدات الخدمة العامة تجاه المجتمع: «العمل مع بقية الجهات على تفعيل البرامج والأنشطة التي تحافظ على الهوية الإيمانية»^{١٧٣}.

لكن ماهي النتائج المترتبة على هذه التعبئة الدينية تحت لافتة «الهوية الإيمانية»؟ وماذا ينتظر الحوثيون من موظفي الدولة بعد إقناعهم بهذه القضية وغسل أدمغتهم بها؟ تجيب المدونة نفسها على هذا التساؤل من خلال الإشارة إلى أن المسؤوليات الملقاة على عاتق الموظفين في وحدات الخدمة العامة -بعد أن يكونوا قد تشربوا مفاهيم الهوية الإيمانية- تتلخص في التالي^{١٧٤}:

١- تبني المواقف الواضحة من أعداء البلد والأمة، والاشتراك بفاعلية في أنشطة التعبئة العامة

٢- الالتزام بمبدأ الولاية لله عز وجل ورسوله والذين آمنوا، وذلك بالاتباع الصادق والعمل في الموقف والنظرة والتوجه

٣- السعي المستمر للارتقاء الإيماني من خلال التفاعل الجاد مع الدورات الثقافية والبرامج التربوية

ويعني ذلك باختصار خلع الهوية الوطنية اليمنية وارتداء الهوية الحوثية الطائفية، وإعلان الولاء المطلق لزعيم الجماعة، علم الهدى وقرين القرآن، كحاكم أوجد يمتلك البلاد والعباد. وهكذا يتم دمج فئة كبيرة من الشعب في مشروع «الهوية الإيمانية»، لا كمواطنين بل كرعايا في قطيع الأتباع. وتصبح «فكرة الولاية لزعيم الحركة عبدالمك الحوثي عودة إلى الله وتصحيحًا لمسار الإيمان»^{١٧٥}

١٧٢. المرجع السابق: ص ١٢.

١٧٣. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ٢٠.

١٧٤. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ٢١.

١٧٥. ما دوافع وتبعات إقرار الحوثي مدونة سلوك وظيفي باليمن؟، أشرف الفلاح، عربي ٢١، في: ١٧/١١/٢٠٢٢م، على الرابط التالي

والذين يرون خلاف ذلك، ويشنون هجومهم على المدونة «مشكلتهم مع الله، وتوجيهاته، وليست مع أنصار الله»^{١٧٦}، بحسب ضيف الله الشامي، وزير إعلام حكومة صنعاء التابعة لجماعة الحوثي

ونجد أن غايات فرض «الهوية الإيمانية» تكمن «في السعي لإذابة الهوية الوطنية التي تكونت خلال العقود الماضية وارتبطت بالنظام الجمهوري، وفكرة حكم الشعب نفسه بنفسه، وغيرها من الحقوق السياسية، التي صارت في الواقع جزءاً من الماضي مع الحوثيين، وبات هناك فراغ كبير في التثقيف السياسي يسعى الحوثيون لملئه من خلال هذه المدونات والوثائق التي تسعى لإحلال ما يُسمى (الهوية الإيمانية) محل الهوية الوطنية، وتصبح فكرة الولاية المرتبطة بوصية دينية بديلاً للنظام الجمهوري المرتبط بإرادة الشعب»^{١٧٧}.

٢. إلغاء المرجعيات الجمهورية وإحلال مرجعيات طائفية مكانها

كانت الرؤية الوطنية لبناء الدولة قد وضعت الإسلام والجمهورية ضمن مبادئها العامة، والدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني ورؤى الأحزاب ضمن مرجعياتها، غير أنه لم يصح من ذلك كله سوى مرجعية «الهوية الإيمانية»، التي كانت واحدة من المبادئ العامة للرؤية، بيد أنها كانت المرجعية الوحيدة في حقيقة الأمر. وبالمثل، عمدت مدونة السلوك الوظيفي إلى الشيء نفسه، فذكرت أن مرتكزاتها الأساسية هي القرآن والهدي النبوي، وأن مرجعياتها الدستور اليمني والقوانين والأنظمة ذات العلاقة، ووثيقة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية. لكنها أضافت إلى كل ما سبق ليس «الهوية الإيمانية» وحسب، كما فعلت الرؤية الوطنية، بل زادت عليها التالي^{١٧٨}:

- عهد الإمام علي بن أبي طالب لمالك الأشتر.
- دروس ومحاضرات من هدي القرآن الكريم. (لحسين بدر الدين الحوثي).
- خطابات ومحاضرات قائد الثورة. (زعيم الجماعة عبدالملك بدر الدين الحوثي).
- الهوية الإيمانية، والآداب والأخلاق الإسلامية.

١٧٦. انظر حساب ضيف الله الشامي على منصة (X)، في: ٢٠٢٢/١١/١٢م، على الرابط التالي:

<https://twitter.com/DhaifAlShami650/status/1591483225549205511>

١٧٧. ما دوافع وتبعات إقرار مدونة السلوك، أشرف الفلاحي، مرجع سابق.

١٧٨. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ١٢.

وهنا نلاحظ خطوة حوثية متقدمة على تلك التي في الرؤية الوطنية صوب توسيع دائرة مرجعياتهم الخاصة. لقد أظهر الحوثيون هذه المرة جرأة أكبر في الإفصاح عن مرجعياتهم الدينية بصبغتها الطائفية الصرفة، وهم وإن كانوا قد زجوا بالقرآن الكريم والهدي النبوي والدستور إلى ساحة المدونة فما ذلك إلا لذر الرماد في العيون، وإلا فإنهم لا يعدلون بمرجعياتهم الخاصة أي مرجعية أخرى، ولذا نجدهم يكثرون في المدونة من الاستشهاد بعهد الإمام علي بن أبي طالب لمالك الأشر، ولم يستشهدوا بمادة واحدة من الدستور الذي ينص في مادته (٢٤) على: «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتصدر القوانين لتحقيق ذلك»^{١٧٩}. فيما ينص القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية، في المادة (١٢) فقرة (ج): «يقوم شغل الوظيفة العامة على مبدأ تكافؤ الفرص والحقوق المتساوية لجميع المواطنين دون أي تمييز، وتكفل الدولة وسائل الرقابة على تطبيق هذا المبدأ»^{١٨٠}. وفي جانب حماية حقوق الموظف ينص القانون في المادة (١٢٧): «يتمتع الموظف بالحماية الكافية لضمان عدم معاقبته أو فصله أو حرمانه من حق وظيفي له، بسبب عضويته النقابية أو بسبب مشاركته في أنشطتها الاعتيادية»^{١٨١}.

لم يستشهد الحوثيون في مدونتهم بهذه المواد الدستورية، كما لم يفعلوا ذلك في رؤيتهم لبناء الدولة، لأن الدستور هو أساس المرجعية الجمهورية وحاميها، بينما هم يتجهون لبناء مشروعهم السياسي بمرجعيات أخرى بعيداً عن النظام الجمهوري

وكنا قد توصلنا سابقاً -في تناولنا للوثيقة الفكرية والثقافية- إلى أن تلك الوثيقة قعدت وأصلت الأساس النظري للجارودية الزيدية كمرجعية عليا لجماعة الحوثي، وهذه العقيدة المذهبية بما تحمله من غلو تعدد أساس عقيدتهم وهويتهم الإيمانية بكل أبعادها الطائفية والعنصرية

١٧٩. انظر: دستور الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:

<https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php>

١٨٠. انظر: قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:

https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11315

١٨١. المرجع السابق.

فالهوية الإيمانية التي جعلوها مرجعيتهم العليا، في كل من الرؤية الوطنية لبناء الدولة ومدونة السلوك الوظيفي، ليست -في الواقع- سوى العقيدة الجارودية (الزيدية)، التي أدخلت نظرية «الوصية» إلى الزيدية، وقصرت الإمامة على «البطنين» وذريتهما، وكفرت^{١٨٢} من خالفها في ذلك، على الرغم من أن الإمام زيد كان يرى جواز إمامة المفضل مع وجود الفاضل^{١٨٣}. وقد اختفى بموته المذهب الزيدي الأول الذي كان عليه، فيما تحول أتباع الإمام الهادي إلى جارودية^{١٨٤}.

وبالعودة إلى مدونة السلوك الوظيفي ومرجعياتها الأساسية، نجد أنها كانت أكثر وضوحاً في تحديد ملامح وأطر مرجعيتها القانونية «المذهبية» الطائفية التي تمثلت في عهد الإمام علي، ومحاضرات حسين وعبدالمك الحوثي، و«الهوية الإيمانية» التي أشرنا قبل إلى جذورها المذهبية. تلك هي منظومة المرجعية الحوثية لبناء الدولة الجديدة بمواصفاتها المذهبية الجارودية التي يعملون على إحيائها في أوساط اليمنيين عبر تلك الوثائق بما تحمله من طائفية وعنصرية وتعال عرقي، لتحل محل المرجعية الدستورية للنظام الجمهوري الذي يجري تفويضه من الداخل بعمل دؤوب ومنظم ومنهجية مدروسة.

وهذا تحديداً ما أكده عضو المجلس السياسي الأعلى، التابع لجماعة الحوثي، صالح هبرة بقوله: «إن الغرض من (الهوية الإيمانية) القضاء على الدستور ومرجعيته، واستبداله بمرجعية أخرى، ومن (مدونة السلوك الوظيفي) القضاء على قوانين السلطة المحلية ومعايير التوظيف السابقة، ليتسنى لنا توظيف من نريدهم من أتباعنا، وفصل من لا نريد، كما أن هذه (المدونة) بمثابة إعلان الوداع، وآخر مسمار في نعش النظام الجمهوري، وهو ما كنا منذ البداية نعمل على تحقيقه، فلم يبق من الجمهورية سوى (العلم والظلم والنشيد الوطني)، وقریباً سيتم تغييرها، وهكذا طبيعة الحكم الفردي وسلطة المذهب؛ لأنه لا يمكن قيام حكم فردي بألية نظام جمهوري»^{١٨٥}.

١٨٢. الزيدية. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الاكوع، مرجع سابق: ص ٢٥.

١٨٣. الزيدية. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الاكوع، مرجع سابق: ص ١٦.

١٨٤. الزيدية. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الاكوع، مرجع سابق: ص ١٠٩.

١٨٥. انظر: حساب صالح هبرة على منصة (X)، في: ٢٠٢٢/١١/١٠م، على الرابط التالي:

<https://publish.twitter.com/?query=https3%A2%F2%Ftwitter.com2%Fhaphreh2%65Fstatus2%F1590785870067798016&widget=Tweet>

٣. تجريف بنية الدولة اليمنية وبناء دولة الطائفة على أنقاضها

تسعى جماعة الحوثي لتجريف بنية الدولة اليمنية، وإعادتها قرونًا للوراء، وشطب كل ما حققه اليمنيون خلال العقود الماضية من إنجازات، على صعيد بناء الدولة وإرساء الحقوق والحريات العامة والنهج الديمقراطي التعددي. وتجهد الجماعة لتقويض النظام الجمهوري، وبناء دولة الإمامة الطائفية السلالية مكانه؛ وهي تسير في هذا المشروع والمخطط عبر العديد من الوسائل، من أبرزها: (أ) تغيير الولاء الوطني، (ب) تغيير اللوائح والأنظمة، (ج) إنشاء الكيانات الموازية

وبالعودة إلى مدونة السلوك الوظيفي نجدها تسهم بنصيب وافر من النصوص والتوجيهات المتعلقة بتغيير الولاء الوطني وتقويض مبدأ الانتماء للنظام الجمهوري، وإحلال مفهوم الولاء لأولياء الله أعلام الهدى وقرناء القرآن (وهم الحوثيون) والسير في ركابهم، كما سنرى

أ- تغيير الولاء الوطني

في هذا الجانب شددت المدونة في باب المسؤوليات العامة للموظفين على التالي^{١٨٦}:

- تبني المواقف الواضحة من أعداء البلد والأمة والاشتراك بفاعلية في أنشطة التعبئة العامة

- الالتزام بمبدأ الولاية لله عز وجل ورسوله والذين آمنوا، وذلك بالاتباع الصادق والعملية في الموقف والنظرة والتوجه

- السعي المستمر للارتقاء الإيماني من خلال التفاعل الجاد مع الدورات الثقافية والبرامج التربوية

وفي باب المسؤوليات والواجبات أكدت على^{١٨٧}:

التربية الإيمانية والاهتمام بالبناء والتأهيل الثقافي والعلمي والعملية للموظفين، والتزكية النفسية والتقويم السلوكي

١٨٦. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ٢١.

١٨٧. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ١٨.

كل تلك الموجهات هدفها سلخ الموظف/ المواطن اليمني من ولائه الوطني لدولته ونظامه الجمهوري، بما يحمله من مفهوم دولة المواطنة المتساوية، إلى مفاهيم وولاءات مناقضة لها، تؤسس لدولة دينية (إمامية/ حوثية) تحتكر لنفسها كل الحقوق وتلزم رعاياها بكل الواجبات

وفي النقطة التالية المتعلقة بتغيير اللوائح والأنظمة فإن مدونة السلوك، وقبلها رؤية بناء الدولة، وما سيصدر لاحقاً عن جماعة الحوثي من وثائق ولوائح، جميعها تصب في خدمة هدف إستراتيجي رئيس هو تفويض الدولة اليمنية من داخلها عبر نفس وتهميش تشريعاتها وإحلال تشريعات بديلة مكانها

ب- تغيير اللوائح والأنظمة

أحد طرقهم في تفويض بنية الدولة استبدال الأنظمة واللوائح والقوانين والمرجعيات الدستورية للدولة بأخرى حوثية تحل محلها، وتكتسب القانونية والشرعية من خلال التطبيق الصارم لها ومعاقبة مخالفيها. وفي هذا الاتجاه أكدت المدونة على ضرورة «الامتثال والاحترام للقوانين، وتنفيذ الأنظمة واللوائح، دون أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال»^{١٨٨}. وهكذا يتبع الحوثيون سياسة الإحلال التدريجي لقوانينهم ولوائحهم في مؤسسات الدولة لإزاحة القوانين والأنظمة واللوائح الرسمية المعمول بها في إدارة الدولة، كجزء من مخطط تفويضها من الداخل، وتدمير بنيتها التشريعية التي تقوم عليها، وإفراغها من مقومات وجودها، بما فيها الإقصاء المنهج لمرجعيتها الدستورية العليا

ج- إنشاء الكيانات الموازية

الطريق الثالث الذي يسلكه الحوثيون في تفويض بنية الدولة يتخذ أسلوب بناء كيانات حوثية موازية وبديلة لمؤسسات الدولة، تُقصرها وتقوم بعملها. وكانت ما تُعرف بـ«اللجان الثورية» هي النواة الأولى لإنشاء وتأسيس هذه الكيانات الموازية التي عشعشت وفرخت. ومن تلك الكيانات المؤسسة العامة للصناعات الكهربائية والطاقة المتجددة، واللجنة التأسيسية للشبكة الوطنية للتكافل الاجتماعي، والهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث، والمجلس الاقتصادي الأعلى. وهي كيانات ذات طابع اقتصادي بغرض الجباية».

١٨٨. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ١١.

وهناك كيانات أخرى ذات طابع أمني وتجسّسي على المواطنين، مثل المركز الوطني لبناء القدرات ودعم اتخاذ القرار، والمركز الوطني للتحكيم والتسوية في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة، وهيئة رفع المظالم، وهيئة العامة لشئون القبائل، إضافة إلى جهازي الأمن والمخابرات، والأمن الوقائي^{١٨٩}.

كما أنشأ الحوثيون ما يُسمى بالهيئة العامة للأوقاف لتقوم بمهام وزارة الأوقاف، ومجلس إدارة الشئون الإنسانية وهو كيان يُشرف على مهام وزارتي الشئون الاجتماعية والتخطيط، ويُلغى اختصاصاتها، ويجعل التعامل مع المنظمات المحلية والدولية من مهامه فقط. إضافة إلى ما يُسمى بالهيئة العدلية لتحل بدلاً عن وزارة العدل والقضاء الأعلى

وعلى الجانب الاقتصادي يذكر خبراء اقتصاديون أن جماعة الحوثي بدأت منذ سيطرتها على مؤسسات الدولة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، بتنفيذ خطة منظمة من أجل «القضاء على مؤسسات الدولة التي كانت عنواناً للنظام الجمهوري، واستبدال مسميات أخرى بها، لطمس تاريخ اليمن الجمهوري بتدمير مؤسساته، وإنشاء اقتصاد طفيلي، يقتصر على النخبة الحاكمة المنتمية إلى سلالة تسيطر على صنعا والمحافظة المجاورة، وتسخيرها لتحقيق أهداف ذات أبعاد طائفية ومذهبية وتشطيرية، في سياق ممنهج لتقويض مفهوم الدولة اليمنية وأنظمتها القانونية والإدارية»^{١٩٠}.

٤. إلغاء التعدد المذهبي والفكري والسياسي لصالح واحدة التوجه

تعدّ المدونة أداة تطهير، وآلية إضافية للقضاء على من تبقى من معارضي جماعة الحوثي داخل المؤسسات الحكومية، وإقصائهم منها عبر فرضها عليهم بالقوة ووضعهم أمام خيارات صعبة، فإما القبول بالتبعية والانخراط في المشروع الحوثي أو ترك الوظيفة. فالمشروع الحوثي لا يقبل التعدد السياسي والتنوع المذهبي والفكري

١٨٩. الكيانات الموازية.. سلاح حوثي يهوي بالدولة ويفكك المجتمع، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٥/٦/٢٠٢٢م، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/fpEW4>

١٩٠. المرجع السابق نفسه.

ومرة أخرى، فإن مدونة السلوك الوظيفي أخذت باليمين ما أعطته الرؤية الوطنية بالشمال من حقوق في التعددية والحريات العامة، وهو ما يكشف زيف دعاوى الجماعة من أساسها في كل ما يروجون له من حقوق دينية وسياسية في وثائقهم. وبالعودة إلى المدونة نجد أنها ضيقت على المعارضين، وألزمتهم بما لا يلزمهم به الدستور، فذهبت في الأحكام الختامية^{١٩١} إلى فرض نفسها قسراً وإلزام جميع الموظفين بتوقيعها، والعمل بمحتواها، واعتبارها المعيار الوحيد لتقييم أداء الموظف، فنصت على

- تعدد مدونة السلوك ميثاق عمل ملزم، ويجب على كل موظف في وحدات الخدمة العامة الاطلاع عليها والتعهد بالالتزام بها

- على قيادات ومدراء ورؤساء الأعمال تحمّل مسؤولية متابعة موظفيهم، والتأكد من مستوى التزامهم بالقواعد والسلوكيات الواردة في هذه المدونة، واعتبار الالتزام ببنود المدونة جزءاً من التقييم الوظيفي

- يجب على كل موظف عام توقيع تعهد بالالتزام بهذه المدونة، ويتم الاحتفاظ بنسخة من التعهد في ملفه الوظيفي

وفي ضمانات تطبيق المدونة^{١٩٢} شددت على ضرورة تعميم المدونة على جميع منتسبي وحدات الخدمة العامة، وعقد الدورات واللقاءات للتعريف بأهدافها ومقاصدها، وأهمية ضرورة الالتزام بأحكامها. وهو ما يعني أن «إلزام الموظف بحضور الدورات الثقافية من شأنه جعل المعتقدات الدينية التي تتبناها الأقلية الكبيرة (الحوثية) عقيدة كل أطراف المجتمع، بالإضافة إلى صهر الاتجاهات السياسية المتعددة للموظفين في اتجاه سياسي واحد»^{١٩٣}. ومن خلال تلك النصوص صادرت مدونة السلوك الوظيفي حرية الاختيار لصالح خيار واحد هو ما يُمليه الحوثيون ويسعون لتكريسه، وخنقت أي توجه لتعدد الآراء والمواقف السياسية، لتصوغ توجُّهاً وفكراً واحداً لا يعترف بالآخر ولا بحقه في ممارسة ما يؤمن به.

١٩١. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ٣٥.

١٩٢. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص ١٣.

١٩٣. ما دوافع وتبعات إقرار الحوثي مدونة سلوك وظيفي باليمن؟، أشرف الفلاح، مرجع سابق.

وكل تلك الإجراءات التعسفية التي أقرتها المدونة تناقض ما جاء في الرؤية الوطنية لبناء الدولة حول ضرورة فسح المجال أمام «تعزيز المشاركة السياسية، وإتاحة المناخ الديمقراطي للتعددية السياسية والعمل الحزبي وفقاً للدستور والقوانين المنظمة والمصلحة الوطنية العليا»^{١٩٤}. وتنسف ما جاء في الرؤية عن المصلحة الوطنية والحل السياسي، و«السعي لاستئناف العملية السياسية، وتحقيق السلام العادل الذي يحفظ للشعب اليمني كرامته وسيادته واستقلاله ووحدته، وتهيئة الظروف المناسبة للحوار والمصالحة الوطنية الشاملة»^{١٩٥}. وتشطب ما أكدت عليه الرؤية بشأن التماسك المجتمعي والتنمية المجتمعية و«الاستفادة من التنوع الثقافي كوسيلة للتماسك الاجتماعي المرتكز على قيم التعايش والتسامح وتقبل الآخر»^{١٩٦}.

ولا تسمح المدونة بأي فرصة للتعدّد والتنوع والاختلاف في الرأي ضمن عملية سياسية تشاركية، ولا تساعد في إحياء قيم التعايش والتسامح والقبول بالآخر، ما يُنبئ بعدم صدقية دعوى المصالحة التي أطلقتها الرؤية الوطنية من قبل، وهو ما يؤكد طابعها الدعائي الاستهلاكي، في حين يسارعون بنصوص المدونة نحو التنفيذ كونها تقع في صلب المشروع الحوثي في احتواء الدولة وقواها العاملة

ولا تمثل المدونة سوى النزر اليسير من ممارسات الحوثيين اليومية باتجاه إضعاف الدولة ومحاصرتها ومحاولة تقويضها من الداخل لبناء نظام سياسي جديد على أنقاضها، نظام له هويته ومرجعياته وعقيدته الخاصة، يحاول النهوض من بين ركام التاريخ ملطخاً بنزعة العلو والقداسة، ومدفوعاً بأحقاد الإمامة وعنصريتها

١٩٤. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- الحقوق والحريات والإعلام، مرجع سابق: ص ٣٦.

١٩٥. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- المصالحة الوطنية، مرجع سابق: ص ٣٣.

١٩٦. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- التماسك المجتمعي، مرجع سابق: ص ٣٩.

خامسًا:
قراءة في وثيقة
«التعليم في
اليمن.. الواقع
والتطلُّعات»

تحمل هذه الوثيقة وسم «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات، التحديات والمعالجات المقترحة»^{١٩٧}. وهي من إصدار مكتب وزير التربية والتعليم في حكومة صنعاء، التابعة لجماعة الحوثي، يحيى الحوثي. وهي بدون تاريخ إصدار، لكن وكالة سبأ بنسختها الحوثية أعلنت عنها^{١٩٨} في خبر لها نشرته في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢م. وجاء في مقدمة الوثيقة أنها «مراجعة علمية، وتقرير تجميعي لإعطاء صورة تقريبية عن التعليم في اليمن، للوقوف على مشكلاته، والخروج بتصور مدروس لأهم المعالجات التي تبدو ماثلة أمام الواقع التربوي والتعليمي في الوطن»^{١٩٩}.

بدأت الورقة (الوثيقة) باستهلال طويل، هو عبارة عن سرد تاريخي لمراحل تطوّر التعليم في اليمن، وهو منقول في الأساس من أوراق سابقة جاهزة موجودة في أرشيف وزارة التربية والتعليم قبل الانقلاب الحوثي، مع وجود تعديلات طفيفة، لكن الفريق الذي أعد ورقة الحوثيين حرص على إيراد مراحل تطوّر التعليم في اليمن للإيحاء بأن ثمة عملاً جباراً قدمته الوزارة ينسف كل ما سبق، وأن ثمة خطة عملية جادة لتطوير التعليم في مناطق سيطرتها، والهدف الحقيقي من ذلك هو التغطية على التوصيات أو الملاحق التي وردت في نهاية الورقة، لإدانة النظام التعليمي في العهد الجمهوري، والتبشير بمرحلة جديدة من التعليم الذي لن يكون سوى تعبئة قتالية ومحاولة لتطيف الجيل الجديد وتسميمه بسموم الطائفية والسلالية وثقافة القتل والعنف والإرهاب. فالمليشيات الانقلابية صنعت مناهج مفخخة، واتخذت من المدارس محاضن طائفية، وحوّلتها إلى وسيلة لاستقطاب الطلاب إلى التجنيد، وتدريبهم، لرفد جبهاتها القتالية

لقد جرى الوقوف ملياً أمام ورقة (وثيقة) التعليم هذه لاعتماد طريقة للدخول إليها ومناقشة محتواها وتفكيك نصوصها والكشف عن أهدافها، فكان من المفيد مناقشتها ضمن سياستها التعليمية التي تحملها، ومحاكمتها إليها، فالتعليم من حيث هو سياسة ضمن سياسات الدولة، هدفه إيجاد الشخصية المتوازنة التي تنسجم مع تطلعات الذات والمجتمع والأمة، وكذا الارتقاء بالبلد علمياً ليعتمد على نفسه في بناء قدراته

١٩٧. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/tAQRS>

١٩٨. التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات.. دراسة صادرة عن وزارة التربية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٣/١٠/٢٠٢٢م، على الرابط التالي

<https://www.saba.ye/ar/news3208307.htm>

١٩٩. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٣.

وهذا بطبيعة الحال يحتم علينا معرفة ماهية السياسة التعليمية لوثيقة التعليم التي نحن بصدددها، ومدى تطابقها مع الواقع. وهذا يلزمنا أولاً إعطاء نبذة تعريفية عن مفهوم السياسة التعليمية، وما يحمله من أبعاد ومضامين، كمدخل مهم لمناقشة الورقة

مفهوم السياسة التعليمية

السياسة التعليمية تعدُّ جزءاً أساسياً من السياسة العامة لأي دولة، حيث أنها تؤثر فيها وتتأثر بها. وهي تعني تحديد الإطار العام للمراحل التعليمية، والأهداف التي تتعلق بكل مرحلة، والخطط والقوانين والبرامج والقواعد التي تسيّر بناء العملية التعليمية، إذ تدلُّ على مجموعة المبادئ التي ينهض التعليم بالاعتماد عليها، كما تحدد فلسفته وإطاره وأهدافه ونظمه. وتشكل السياسة التعليمية الأساس الذي يحقق للمجتمع التنمية وتحديث بنيته التحتية، وذلك من خلال تنمية العقول وتربية الأفراد وتنمية مهاراتهم وزيادة كفاءاتهم، وتهذيب سلوكهم وممارساتهم^{٢٠٠}.

وبناءً عليه، تعدُّ السياسة التعليمية الأساس الذي يحدد مستقبل التربية والتعليم للمجتمع. ويقاس تقدُّم الأمم بنظامها التعليمي، بعد أن أصبح التعليم قضية أمن قومي، لا سيما حين أشارت معظم الدراسات إلى أن أغلب مشاكل النظام التعليمي تعود إلى عدم استقرار السياسات التعليمية، فضلاً عن وجود فجوة بين النظرية والتطبيق في مجال السياسة التعليمية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد آليات جديدة لصياغة السياسات التعليمية

إن السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة، والتي تعبر عن أهدافها العامة، وبما أن لكل ميدان سياسته فإن للتعليم ومؤسساته سياسة خاصة لإدارة شؤون التعليم في شتى جوانبه؛ لأن التعليم يستمدُّ قوته وقوة مخرجاته من انطلاقه من سياسة تعليمية ثابتة، تساعد على دعم القرارات والخطط والبرامج التربوية التي تساهم في تطوير العملية التعليمية والتربوية، الأمر الذي ينعكس بالأخير على تطوير المجتمع والأفراد من خلال اكتساب المهارات والقيم والمعارف التي تساعدهم على تطوير أنفسهم وبناء مجتمعهم.

٢٠٠. مفهوم السياسة التعليمية وخصائصها، د. يحيى سعد، موقع دراسة، في: ٢٠٢٢/٧/١٦م، على الرابط التالي:

<https://drasah.com/Description.aspx?id=6303>

وهذا يعني أن السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط لنمو البلدان وتطورها، فضلاً عن دورها في التنمية والتدريب والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في كافة المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والتربوية والعسكرية.. التي يحتاجها المجتمع في تحقيق التقدّم والرخاء الذي يُسهم في التطوير في كافة المجالات^{٢٠١}.

السياسة التعليمية لوثيقة «التعليم في اليمن»

بناء على ما تقدم، نناقش هذا الموضوع من جانبين متلازمين؛ الأول التعرّف على ماهية السياسة التعليمية لورقة التعليم ومقارنتها بالمفهوم نفسه في القانون اليمني، رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م، بشأن القانون العام للتربية والتعليم، لنعرف الفرق بين السياستين، وأيهما أقرب إلى الواقع اليمني وأكثر تعبيراً عنه؛ والثاني مناقشة أبعاد ومضامين السياسة التعليمية لهذه الورقة، وهي: المضامين التعليمية، والعقائدية، والسياسية، ومن ثم محاولة تحديد توجُّهها وكشف أهدافها من خلال مضامينها تلك. وفي السياق، فقد أوصت ورقة (وثيقة) التعليم أن تكون السياسة التعليمية في اليمن وفلسفتها على النحو التالي

«كما نرى -في ضوء ما تقدم- أن تتضمن الغايات العامة للسياسة التعليمية في اليمن وفلسفتها المبادئ الآتية: مبدأ العبودية لله بمعناها الشامل والواسع، والتحرُّك بالقرآن في مسارات عملية، والولاية لله ورسوله والمؤمنين بمعناها الامتدادي، والتقيّد بالمسئولية، والعمل في إطار الأمة الواحدة، ومعرفة أبعاد الصراع مع أعداء الأمة، وطبيعة ذلك الصراع، وسبل مواجهته، وردم الفجوة بين الأهداف العامة وآليات تنفيذها في المنظومة التعليمية، ويكون ذلك من خلال المراجعة الواعية من ذوي الاختصاص»^{٢٠٢}.

وهنا نجد الوثيقة تلخص المشروع الحوثي بمفرداته المعروفة «المسيرة القرآنية»، «الولاية»، «الصرخة في وجه المستكبرين». ولم تكتف بذلك، بل كانت أكثر وضوحاً في تحديد مصدر السياسة التعليمية الجديدة بالقول: «من أهم ما يدعو إلى التطوير العام، والمواكبة للمتغيرات، بالنسبة للعملية التعليمية وفق منهج قرآني، وفي ضوء هدى

٢٠١. السياسة التعليمية وأثرها على العملية التعليمية، د. خنساء زكي شمس الدين الراوي، المعهد الفرنسي للدراسات والبحوث العربية والإسلامية، في: ٢٠٢٠/٩/٦م، على الرابط التالي

<https://www.al-isbaahcenter.com/%D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8B%9D%84%9D%8%9A%D%85%9D8%9A%D%8A-9%D%88%9D%8A%3D%8AB%D%8B%1D%87%9D%8A%-7D%8B%9D%84%9D%-89%9D%8A7%D%84%9D%8B%9D%85%9D%84%9D8%9A%D%8A9/>

٢٠٢. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٥٩.

الله - عز وجل، أن يبدأ الاختصاصيون في القراءة والتحليل للملازم (محاضرات حسين الحوثي) بحيث يتم الخروج برؤية تربوية واضحة وفق مرتكزات إيمانية»^{٢٠٣}. أي أن السياسة التعليمية الجديدة في اليمن ينبغي أن تركز على رؤية (فلسفة) تربوية يجري استخلاصها من محاضرات مؤسس الجماعة، حسين الحوثي، لتكون بمثابة المرجعية والإطار النظري الناظم لها؛ وبذلك تكون قد ألغت كل المرجعيات الوطنية -حتى الدينية منها، ونصبت حسين الحوثي مرجعية وحيدة

وإذا قارنا ذلك بما جاء في القانون العام للتربية والتعليم لسنة ١٩٩٢م بشأن السياسة التعليمية وفلسفتها في الجمهورية اليمنية فسندده ينص في المادة (٣) على ما يلي: «تنبثق فلسفة التربية وأهدافها في الجمهورية اليمنية من عقيدة الشعب الإسلامية، ودستور البلاد، ومن تراثها العربي والإسلامي، ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية وتجربتها، ومن خصائص المتعلم وحاجة المجتمع»^{٢٠٤}. وهنا يتضح الفارق بين سياسة الدولة وسياسة المليشيا، وعقيدة الدولة وعقيدة الجماعة. في الدولة ونظامها الجمهوري تركز سياسة التعليم على مرجعيات النظام نفسه، وهي: عقيدة الشعب الإسلامية، الدستور، أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، رصيد الحركة الوطنية، التراث العربي والإسلامي، حاجة المجتمع، ولا وجود للأثر الشخصي أو الطائفي أو المذهبي في تلك المرجعيات؛ في حين تستند مرجعية التعليم عند جماعة الحوثي على شخص حسين الحوثي وحده

٢٠٣. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٢٧.

٢٠٤. قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي

https://yemen-nic.info/db/laws_je/detail.php?ID=11391

الأبعاد الثلاثة لوثيقة التعليم

من المعلوم أن فلسفة التربية تتحقق في غاياتها التنفيذية، وهي انعكاس للفلسفة الاجتماعية لأي شعب؛ والسياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة للدولة التي تعبر عن بعض أهدافها العامة. وفي هذا السياق نتوقع أن تحمل ورقة التعليم ثلاثة مضامين -أبعاد- تسير جنباً إلى جنب في صوغ شخصية المتعلم، وبناء عقيدته، وصقل مهاراته، وفق السياسة التعليمية، وفي إطار السياسة العامة للدولة. وتلك المضامين والأبعاد هي

- المضامين التعليمية.

- المضامين العقدية.

- المضامين السياسية.

فهل حققت ورقة التعليم تلك المضامين كاملة؟ وبأي اتجاه سارت في تحقيقها؟ هذا ما سنحاول تفصيله والكشف عنه من خلال مناقشتنا لمضامين «الوثيقة» الثلاث، كلاً على حدة.

١. المضامين التعليمية لوثيقة التعليم

المضامين التعليمية لورقة التعليم هي تلك التي ينبغي أن تستهدف بالتطوير ركائز العملية التعليمية الثلاث، وهي: المعلم، المتعلم، المنهج. وما يهْمنا هنا -وما نروم التحقُّق منه- هو مدى حمل السياسة التعليمية لورقة التعليم مضامين تعليمية؟ بمعنى آخر.. هل عملت على تطوير المنظومة التعليمية بأركانها الثلاثة المتمثلة في المعلم والطالب والمنهج، وفق سياسة تعليمية وطنية ورؤية علمية؟ أم أنها نحت بعيداً عن قضية التعليم، مكرسة أهدافاً لا تمتُّ للجانب الوطني والتعليمي بصله؟

أ- ما يتعلق بالمعلم

بعد شرح طويل لأوضاع المعلم والتعليم في اليمن، امتد من صفحة ٨٠ وحتى صفحة ٩٢، واتهام ما يُسمى «العدوان» بوقوفه وراء انتكاسة وتعثر التعليم في اليمن، لم تقدم الوثيقة أي برنامج عملي بخصوص إكساب المعلم مهارات تعليمية أو تطوير مهاراته الخاصة، كما لم تلتزم له بأي حقوق أو واجبات، وبخاصة الراتب؛ ولم تُلزم حكومة صنعاء، التابعة لجماعة الحوثي، بها، ولم تخاطبها بذلك، وكأنها غير معنية بالأمر

أساسًا. وأقصى ما قدمته للمعلم التوصية التالية: «وعليه.. فمن المهم أن يتم الاعتناء بالمعلم لأنه أساس في تنفيذ المنهاج (المعلن والخفي)، وذلك من خلال: تحسين وضعه المعيشي، والبحث عن داعم له»^{٢٠٥}. وما يلفت النظر في التوصية أنها لم تعترف للمعلم بحق الراتب، وذهبت توصي بالبحث عن داعم له، وهو ما يخلي مسؤولية الحوثيين من دفع رواتب المعلمين، ويحيل الأمر على جهات متبرعة. كما لفتت التوصية إلى أمر بالغ الخطورة وهو وجود منهج خفي إلى جانب المعلن، ما يعني أن الحوثيين لا زالوا يخفون الكثير من جوانب منهجهم التعليمي الذي يسعون لفرضه على الجيل الجديد، وأن ورقة التعليم هذه تناقش الجانب المعلن فقط من العملية التعليمية (الحوثية)، وأن جانبها الخفي لم يكتمل ظهوره بعد بتفاصيله وأهدافه التي من المتوقع أن تكون أسوأ مما هو حاصل الآن

وثمة توصية أخرى في جانب العناية بالمعلم لفتت إليها «الوثيقة»، وهي «تعزيز الأبعاد الإيمانية والقيمية من خلال دروس ومحاضرات توعوية، جامعة ومعززة لروح الأمة وهويتها»^{٢٠٦}. وهذا يعني الزج بالمعلمين في الدورات الثقافية للحوثيين، وتلقينهم مفاهيم «الهوية الإيمانية» الحوثية بصبغتها الطائفية السلالية كي يؤدوا رسالتهم التعليمية على ضوئها. وبالعودة إلى موضوع حقوق المعلم الذي أغفاته الوثيقة تمامًا نجد أن النظام الجمهوري لم يُغفل ذلك الحق، فعلى سبيل المثال، يذكر القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهنة التعليمية^{٢٠٧} حقوق ومزايا المعلم في (١٢) مادة، من القانون (من المادة ٣٤ وحتى المادة ٤٥)، وأهمها البدلات العامة التي تصل إلى عشرة حقوق. وعلى الرغم من أن حكومة صنعاء، التابعة لجماعة الحوثي، أقرت -في سبتمبر ٢٠١٩م- قانونًا لدعم المعلم باسم «قانون صندوق دعم المعلم والتعليم»^{٢٠٨}، إلا أن المعلم في مناطق سيطرتها لا يزال يعمل دون راتب، وذلك للسنة الثامنة على التوالي

٢٠٥. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٩١.

٢٠٦. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٩٢.

٢٠٧. انظر: قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهنة التعليمية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي

https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11548

٢٠٨. انظر: قانون صندوق دعم المعلم والتعليم المقر من مجلس نواب حكومة صنعاء غير المعترف بها، موقع يمنات، في: ٢٠١٩/٩/١٠م، على الرابط التالي

<https://yemenat.net/356435/09/2019/>

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل لجأت حكومة صنعاء إلى تسريح أكثر من عشرين ألف معلم من وظائفهم، والاستحواذ على عائدات صندوقهم^{٢٠٩}، وإحلال عناصر موالية لها مكانهم. كما لاحقت المعلمين بمزيد من الانتهاكات؛ فقد كشف تقرير حقوقي لنقابة المعلمين اليمنيين عن توثيق ٤٩ ألف انتهاك في قطاع التعليم ومنتسبيه، خلال الفترة من ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤م وحتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م، ارتكبتها مليشيات جماعة الحوثي^{٢١٠}، من بينها ١٥٨٢ حالة قتل في أوساط التربويين، وتعرض أكثر من ٢٦٤٢ معلمًا لإصابات مختلفة، وتعرض ١١٧٣ معلمًا للاعتقال والاختطاف، بينهم قرابة ١٧٠ حالة إخفاء قسري، وتفجير ٢٥ منزلًا لتربويين، وحجز ومصادرة قرابة ٦٨١ منزلًا لتربويين آخرين^{٢١١}. ولنقارن ذلك بما يوليه القانون العام للتربية والتعليم (لسنة ١٩٩٢م) من مظاهر الاحتراف والتبجيل للمعلم، فيؤكد في المادة (٤٧) على أن: «تتخذ الجهات المعنية الإجراءات الكفيلة بإبراز المكانة الاجتماعية التي توليها الدولة والمجتمع للمعلم، وتحدد حقوقه وواجباته»^{٢١٢}. فيما يؤكد القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهنة التعليمية في المادة (٣) على^{٢١٣}:

- إيجاد كادر تربوي مؤهل ومدرب على قدر كبير من الكفاءة والخلق والافتقار، ويتمتع بثقة عالية في أداء رسالته النبيلة، ويجسد قدوة عملية صالحة بين الطلبة
- تحقيق مكانة اجتماعية لائقة للعاملين في مهنة التعليم (ماديًا ومعنويًا).
- تحقيق الاستقرار النفسي والمهني والمعيشي للعاملين في التدريس.

٢٠٩. الحوثيون يفصلون ٢٠ ألف معلم ويستحوذون على عائدات صندوقهم، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٢/٨/٤م، على الرابط التالي

<https://shorturl.at/pvK25>

٢١٠. نقابة المعلمين تكشف عن رصدها ٤٩ ألف حالة انتهاك بحق معلمين من قبل مليشيا الحوثي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠٢٢/٥/٢٦م، على الرابط التالي

<https://yemennownews.com/article/1792560>

٢١١. «الجريمة المغيبة» تقرير يوثق الانتهاكات ضد معلمي اليمن، إندبننت عربية، في: ٢٠٢٢/٥/٢٨م، على الرابط التالي: <https://shorturl.at/ilNWY>

٢١٢. قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، مرجع سابق.

٢١٣. قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهنة التعليمية، مرجع سابق.

ب - ما يتعلق بالمتعلم/ الطالب

في الوقت الذي نجد القانون، رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م، بشأن القانون العام للتربية والتعليم، يؤكد على جملة من الحقوق للطالب اليمني ضمن السياسة التعليمية، مثل: مجانية التعليم، والصحة المدرسية، وإنشاء المؤسسات الخاصة بالمعوقين، وتوفير الغذاء والمأوى والمواصلات، أو إحداها لغير القادرين، وتوفير الوسائل الكفيلة بممارسة الأنشطة غير الصفية لطلاب في المدارس، بالإضافة إلى توفير التجهيزات والكتب الدراسية، والمكتبات، والمعدات، والمواد المختبرية، والوسائل التعليمية المعينة، وغيرها من مستلزمات التعليم حسب حاجة المناهج، فإننا لا نجد -في المقابل- أي شيء من ذلك، ولا أقل منه في «الوثيقة»، حيث تجاهلت بشكل لافت الإشارة إلى مثل تلك الحقوق والمستلزمات التعليمية الأساسية، كما تجاهلت الطالب نفسه، على الرغم من كونه عمود العملية التعليمية وأساسها وغايتها

وقد جاءت الإشارة الأهم للطالب في سياق تأكيد «الوثيقة» على ضرورة العناية بالمنهج التعليمي من خلال «ربط المتعلم بالموروث التاريخي المنسجم مع هويته الإيمانية اليمنية الجامعة، بكل تفاصيلها ومدلولاتها الأخلاقية والمعرفية، مع وعيه بأهم الأحداث والمتغيرات، وفي ضوء ثقافته الإيمانية القرآنية، وقدرته على مواجهة العقائد الباطلة والثقافات المغلوطة»^{٢١٤}.

وهنا نلمس أن كل ما يعني القائمين على السياسة التعليمية الحوثية إزاء الطالب ليس تهيئة الأجواء التعليمية وأساسيات التعليم ومتطلباته، بل تشرب عقيدة ما يسمونه بـ«ثقافة المسيرة القرآنية» بهويتها الحوثية المرتبطة بموروثها التاريخي الطويل من حكم الأئمة الكهنوتي، والذي يُراد نفض الغبار عنه وتلميحه وإحيائه على حساب النظام الجمهوري. وبالتالي يريد الحوثيون من العملية التعليمية أن تصنع لهم ظهيرًا يؤازرهم في حمل مشروعهم السياسي ويدفع روحه ثمنًا له

٢١٤. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٧٢.

وينظر الحوثيون إلى طلاب المدارس لا باعتبارهم قيمة تعليمية لمستقبل بلد، بل كمخزون احتياطي لرفد جبهاتهم بالمقاتلين؛ وهم في ظل استمرار الحرب ورفضهم الهدنة لا يسعون لتمكين الطالب من التعليم وتوفير المناخ الملائم لتحصيله العلمي والالتحاق بالمستويات التعليمية العليا، ولا يتركون له المجال لذلك، إذ يلاحقونه إلى المدرسة والمسجد والمركز الصيفي والأحياء السكنية والأندية المختلفة بأنشطتهم المضللة والمحفزة له على ترك التعليم وشهادة المدرسة وطلب الشهادة (الموت) في الجبهات

وقد ذكرت تقارير حكومية يمنية أن ميليشيات جماعة الحوثي قامت بتجنيد أكثر من ٤٠ ألف طفل منذ نشأة الجماعة؛ فيما وثق حقوقيون يمنيون تجنيد الحوثيين ٥ آلاف طفل منذ بدء الانقلاب^{٢١٥}؛ كما أكد التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (رصد) امتلاكه معلومات عن تأسيس ميليشيات الجماعة لـ ٨٣ مركزاً للاستقطاب، وتجنيد الأطفال، تتوزع ما بين مقرات في القرى والأحياء السكنية والمساجد والمدارس والمراكز الصيفية، إضافة إلى المعسكرات ودوائر الأمن الخاضعة لها^{٢١٦}.

ج - ما يتعلق بالمنهج

في موضوع المنهج أشارت الورقة إلى الجانب العلمي والنظري فيه من خلال بعض التوصيات، حيث جاء في الجانب الأول منها ما يلي: «التأسيس لمشروع نهضوي لبناء الأمة، والعناية بأسسه ومرتكزاته، من حيث العناصر والأساس لبناء المنهج العلمي، ووفق عمليات العلم الأساسية، وهي: الملاحظة والتصنيف والقياس والاستنتاج والتنبؤ

٢١٥. حقوقيون يمنيون يوثقون تجنيد الحوثيين ٥ آلاف طفل منذ بدء الانقلاب، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٣/٢/١٣م، على الرابط التالي

<https://aawsat.com/home/article/4154566/%d%8ad%d%82%9d%88%9d%82%9d8%9a%9d%88%9d%86%9d8%9a%9d%85%9d%86%9d8%9a%9d%88%9d%86%9d8%9a%9d%88%9d%8ab%9d%90%9d%82%9d%88%9d%86%9d%8aa%9d%8ac%9d%86%9d8%9a%9d%8af-%d%8a%7d%84%9d%8ad%88%9d%8ab%8%9a%9d%8a%9d%86%9d%8a%9d%85%9d%8b%0%9d%8a%8d%8af%9d%8a%9d%8a%7d%84%9d%8a%7d%86%9d%82%9d%84%9d%8a%7d%8a%8>

٢١٦. مرصد حقوقي يتهم الحوثيين بإنشاء ٨٣ مركزاً لتجنيد الأطفال، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٣/١/١٤م، على الرابط التالي

<https://aawsat.com/home/article/4096821/%d%85%9d%8b%1d%8b%5d%8af-%d%8ad%d%82%9d%88%9d%82%9d8%9a%9d%8a%9d%8aa%9d%87%9d%85%9d%8a%7d9%84%9d%8ad%88%9d%8ab%8%9a%9d%8a%9d%86%9d%8a%8d%8a%5d%86%9d%8b%4%9d%8a%7d%8a%83-1d%85%9d%8b%1d%83%9d%8b%2d%8a%7d8%9b-%d%84%9d%8aa%9d%8ac%9d%86%9d8%9a%9d%8af-%d%8a%7d%84%9d%8a%3d%8b%7d%81%9d%8a%7d84%9>

والإتصال.. إلخ، وعمليات العلم التكاملية»^{٢١٧}. وفي الجانب الثاني (النظري) ورد: «بناء مناهج يمنية وفق ثوابت قرآنية، تبين مرتكزات أساس للمنهج القرآني، والقيادة الحقة، والأمة بمفهومها الجامع، مع ضرورة العناية بالمسئولية، والمقدسات ودلالاتها، وأبعاد الصراع مع الأعداء الحقيقيين للأمة»^{٢١٨}.

وكانت الرؤية الوطنية لبناء الدولة، التي ناقشناها سابقاً، قد وضعت تسعة أهداف إستراتيجية في محور التعليم، من بينها ما يلي^{٢١٩}:

- توسيع نطاق تغطية التعليم ما قبل الأساسي وفق منهج علمي متطور.

- توفير تعليم عام بجودة عالية (أساسي و ثانوي) لجميع الفئات العمرية المستهدفة، عبر تفعيل نظام التعليم الإلكتروني وتوفير مرتبات المعلمين

- توسيع خدمات التعليم الفني والتقني، وتطويرها، لاستقطاب خريجي التعليم الأساسي والثانوي بما يدعم احتياجات سوق العمل المتجددة

- تحسين وتطوير المناهج والبرامج التطبيقية التقنية المتكاملة، بما يحقق الجودة وفق المعايير العالمية

- تطوير برامج التأهيل والإعداد القبلي للمعلمين، لتستجيب لحاجات التعليم العام.

في حين حسمت ورقة التعليم «الوثيقة»، في نهاية المطاف، قضية تطوير المناهج بشكل واضح وجلي لصالح ملازم حسين الحوثي، على حساب بناء منهج علمي وفق عمليات العلم الأساسية، والذي كانت أكدت عليه قبل، وعلى حساب الرؤية الوطنية التي لم تلتفت إليها، فأكدت في موضوع منطلقات التطوير على «القناعة التامة لدى القيادة بضرورة التغيير لما هو موجود، وتطوير ما يمكن تطويره، وفق الرؤية القرآنية الشاملة، من خلال ملازم السيد الشهيد القائد: حسين بن بدر الدين الحوثي»^{٢٢٠}، ثم أعادت التأكيد مرة أخرى في التوصيات على: «ضرورة وجود مناهج تتسم بتشرب واستيعاب المرتكزات الإيمانية في المنهج - القيادة - الأمة - وأبعاد الصراع، وفق رؤية تبرز آفاقاً واضحة لمشروع

٢١٧. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٧١.

٢١٨. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ٧١.

٢١٩. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- محور التعليم، مرجع سابق: ص ٥٧- ٥٩.

٢٢٠. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٣٢.

نهضوي، مع تعزيز روح الأمة وهويتها»^{٢٢١}.

هكذا، وبلا موارد، تضعنا ورقة التعليم في اليمن أمام حقائق الأمر الواقع، وهي أن أهم دوافع تناول موضوع التعليم في اليمن، ومحاولة تغييره باسم التطوير، هي دوافع عقائدية وسياسية، لا علاقة لها البتة بالجانب التعليمي، وترمي إلى ضرورة تشرب المشروع الحوثي بأبعاده السياسية وهويته المذهبية الطائفية. ومن هنا يمكن القول إن المضامين التعليمية المفترض توافرها في ورقة التعليم فيما يخص أركان العملية التعليمية الثلاث (المعلم- المتعلم- المنهج) منتفية، ولا أثر لها، ما يعني بالنتيجة أن السياسة التعليمية لسطة الأمر الواقع للجماعة لا تحمل أهدافاً تعليمية بقدر ما تحمل أهدافاً ومضامين أخرى عقائدية وسياسية

١. المضامين العقدية

خلصنا في الفقرة (١) من المضامين إلى أن ورقة التعليم الحوثية لا تحمل مضامين تعليمية، وإن حملت مسمى التعليم. وفي هذه الفقرة سنكشف من خلال بنود الورقة وتوصياتها عن المضامين العقدية التي تضمنتها، وسعت إلى إشاعتها وتجذيرها ضمن السياسة التعليمية العامة، وعبر وثيقة (رؤية) من المفترض أنها معنية بتطوير الجانب التعليمي عبر وسائله العلمية المتعارف عليها

لا تخفي «الوثيقة» الأبعاد العقائدية التي تحملها، وتنساح فيها طويلاً وعرضاً، فهي جزء من مشروع سلطة الأمر الواقع للجماعة للتمكين لمشروعها السلالي من خلال استهدافها أهم فئات المجتمع، وهم قطاع التعليم بكل تفرعاته. وسنعدد مقارنة بين البعد العقدي في ورقة التعليم الحوثية والبعد ذاته في القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، كي ندرك الفرق بين النظام الجمهوري ومشروع الإمامة السلالي. ونوجز هنا أهم البنود في ورقة التعليم التي تفصح عن المضامين والأبعاد العقدية فيها

٢٢١. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١١٠.

المضامين العقدية في الأهداف التفصيلية^{٢٢٢}

-ترسيخ العقيدة الصحيحة المتكاملة.

-تعزيز الهوية الإيمانية، والحفاظ عليها.

-الفهم الصحيح للإسلام المحمدي الأصيل، بمبادئه وأسسهِ وقيمه وأخلاقه وكمالهِ.

المضامين العقدية في دواعي التطوير^{٢٢٣}

- الفئاعة بضرورة تطوير ما هو موجود والارتقاء به، وفق الرؤية القرآنية الشاملة.

- الحاجة إلى بناء جيل موحد في أسسه وطرحه وتفكيره، من خلال الرؤية القرآنية في مرتكزاتها وأسسها وتوجُّهاتها

- افتقاد الهوية القرآنية في المطروح من المناهج حركة ومشروعًا.

- افتقاد المشروعات الموجودة إلى إدراك أبعاد الولاية من حيث الارتباط والالتزام والشمول لمضامينها

المضامين العقدية في منطلقات التطوير^{٢٢٤}

-الفئاعة التامة لدى القيادة بضرورة التغيير لما هو موجود، وتطوير ما يمكن تطويره، وفق الرؤية القرآنية الشاملة من خلال ملازم السيد الشهيد القائد: حسين بن بدر الدين الحوثي

- تطوير اللوائح والقوانين وفق الرؤية القرآنية.

- تطوير المناهج وفق رؤية قرآنية شاملة ومتكاملة.

٢٢٢. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٢٨ - ١٢٩.

٢٢٣. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٢٩ - ١٣١.

٢٢٤. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٣٢ - ١٣٣.

المضامين العقديّة في المنطلقات الأساسية^{٢٢٥}

- يقوم المشروع القرآني على أساس: أن دين الله سبحانه وتعالى عبارة عن مسيرة شاملة وواسعة، وتستوعب الحياة كلها. (الدرس الثامن عشر من دروس رمضان)
- مسيرة دين الله من البداية مسيرة عملية. (درس ٢٣ من دروس رمضان)
- المسيرة الدينية مسيرة واحدة.

- وأخيرًا جاء في الآلية المقترحة (ص١٣٧) ما يلي: الاستفادة من ملازم الشهيد القائد/ حسين بن بدر الدين الحوثي في طرح الموجهات العامة للمشروع القرآني

تلك كانت بعضًا من النصوص التي وردت في ورقة التعليم، وتحمل أبعادًا ومضامين عقائدية طائفية لا تخطئها العين، ولا علاقة لها بتحديث وتطوير المناهج التي يتذرع بها الحوثيون؛ وتكشف بجلاء أن أحد دوافع تعديل المناهج وتغييرها دافع عقائدي بحت، بدليل أن التغييرات التي طرأت لاحقًا على المناهج التعليمية لم تلامس المواد العلمية، مثل الرياضيات والعلوم التي هي بحاجة بالفعل إلى تحديث وتطوير لمواكبة العصر، واستهدفت فقط المواد الانسانية: القرآن الكريم، التربية الإسلامية، اللغة العربية، التربية الوطنية، الاجتماعيات والتاريخ

وحددت تلك النصوص (الموجهات) الأهداف المنشودة من عملية التغيير والتعديل، وهي أهداف ذات أبعاد ومضامين طائفية صريحة ترمي إلى تغيير عقيدة النشء والمجتمع ككل لتتوافق عقيدته وعقيدة الحوثيين فيسهل انقياده، وتترسخ بذلك سلطتهم التي يسعون جاهدين لشرعنتها عقائديًا في أوساط اليمنيين. وأول ما يمكن ملاحظته في تلك النصوص هو حشدها عددًا من المصطلحات والمفاهيم ذات البعد الطائفي بصبغته الحوثية، مثل: الولاية، الرؤية القرآنية، العقيدة الصحيحة، الإسلام المحمدي، الهوية الإيمانية. وهي بلا ريب تمثل جزءًا مهمًا من مرتكزات ما يُسمى بالمسيرة القرآنية، التي تعكس روح العقيدة الحوثية القائمة على العقيدة الجارودية الزيدية الأكثر غلًا. تلك العقيدة بحمولتها المنحرفة يراد تسريبها إلى عقول الجيل الجديد من الطلاب

٢٢٥. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٣٧-١٣٨.

والأمر الآخر المهم، هو حرص الورقة على اعتبار ملازم حسين بن بدر الدين الحوثي مرجعية عليا في الموجهات العامة لما يسمى المشروع القرآني، ما يعني أن التغيير العقدي في مناهج التعليم سيعتمد فقط فكر مؤسس الجماعة، ليبقى المنهج التعليمي خالصًا للحوثيين، ومعبرًا عن عقيدتهم ومشروعهم الديني والسياسي دون أن يزاحمهم فيه أحد

كما يمكن أيضًا قراءة بعض المضامين العقدية الأخرى التي سعت إليها ورقة التعليم عمومًا مثل

١- ترسيخ العقيدة الحوثية المنحرفة بوصفها العقيدة الصحيحة الكاملة، ما يحمل بالتالي انتقاصًا من العقائد الأخرى، وازدراءً لها ويُسهل تقبل الطعن فيها واستباحة اتباعها وانتهاك حقوقهم

٢- التأكيد على مفهوم «الهوية الإيمانية» ببُعدها الطائفي السلالي الذي يحصر الولاء والانتماء بجماعة الحوثي، بحيث تنتشر عقيدتها الأجيال وتضحي لأجلها، باعتبارها الدين الحق. فالتعديلات الحوثية على المناهج تسعى بكل الطرق لتجهيل النشء بما يعزز مشروعها الكهنوتي، ويتسنى لها السيطرة على الشعب من خلال إشاعة الجهل والخرافة

٣- ضرب المرتكزات التاريخية والحضارية للشعب اليمني، ومسح هويته، وإحياء الدور التاريخي للإمامة الكهنوتية. فقد بلغت التغييرات الطائفية التي أجرتها جماعة الحوثي -عام ٢٠٢٢م- فقط أكثر من ٤٢٠ تغييرًا على مناهج الصفوف الدراسية الأولى، وركزت التغييرات على المرحلة الأساسية (من الصف الأول وحتى السادس) في أربع مواد دراسية، وهي: القرآن الكريم، التربية الإسلامية، اللغة العربية، التربية الوطنية، والاجتماعيات^{٢٢٦}.

٢٢٦. تعليم صنعاء.. الحوثيون يغيرون المناهج ويضمنونها عقيدتهم، العربي الجديد، في: ١٠/١٢/٢٠٢٢م، على الرابط التالي:
<https://shorturl.at/IGKTU>

٤- إيجاد علاقة تلازمية بين الإسلام وجماعة الحوثي من خلال وصف الإسلام بأنه «مسيرة شاملة»، لينطبع هذا التوصيف ويتطابق مع وصف «المسيرة القرآنية» الذي يُطلقه الحوثيون على مسيرتهم، فيرسخ في ذهن المتلقي فكرة أن المسيرة الحوثية هي نفسها مسيرة الإسلام ودعوته وجهاده وتشريعاته، فيغدو الإسلام هو الحوثية والعكس صحيح

وأخيرًا يسعى الحوثيون لإعادة إنتاج لوائح وتشريعات جديدة في كل المجالات، بما فيها المجال التعليمي، وصبغها بصبغة عقائدية طائفية لتحل محل اللوائح القديمة ذات الصبغة الجمهورية، وذلك في سياق بناء مرجعية تشريعية (حوثية) عليا تحل محل المرجعية الدستورية الجمهورية

وللمقارنة نورد هنا بعضًا من نصوص قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم لنرى الفارق الكبير في المفاهيم العقديّة بين القانون من جهة، ووثيقة التعليم الحوثية من جهة ثانية، ونستبين مدى أصالة القيم والمضامين العقديّة في القانون وتوافقها مع عقيدة الشعب، مقارنة بالمشروع الحوثي الكهنوتي بمضامينه العقديّة الطائفية الذي لا يقيم وزنًا لعقيدة الشعب بقدر ما يسعى لتطويعه في خدمة مشروعه السلالي المستعلي على كل قيم الدين والإنسانية

جاء في الأسس والمبادئ العامة والأهداف^{٢٢٧}

مادة (٣): تتكون الأسس والمبادئ العامة مما يأتي:

أ- الإيمان بالله.

ب- الإيمان بالإسلام بعقيدة وشريعة ونظام شامل ينظم شئون الحياة.

ج- الإيمان والالتزام بالمثل العليا العربية والإسلامية والإنسانية.

مادة (١٥)، الفقرة (ب)، تعميق مشاعر التقديس والإجلال والاحتراف بالقرآن الكريم، وتعزيز أهمية الشعائر الإسلامية وتعظيمها والالتزام بأدائها

٢٢٧. قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، مصدر سابق

مادة (٢١): يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية:

أ- فهم العقيدة الإسلامية وأحكامها وقيمها، والتعامل والسلوك بموجبها، والتزود بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية

تلك هي المضامين العقدية في القانون اليمني والنظام الجمهوري، وهي مستمدة من عقيدة الشعب، بعيدة عن أي صبغة طائفية أو مذهبية، وهي لا تُعطي من شأن جماعة أو شخص أو مذهب، ولا تدعوا إلى الارتباط بعقيدة مناقضة لعقيدة الشعب، ولا إلى هوية مصادمة لهويته، بل عقيدة متعايشة مع الداخل، متصالحة مع الخارج، مساعدة على البناء والاستقرار

١. المضامين السياسية

أكدنا فيما سبق على غياب المضامين التعليمية في وثيقة التعليم الحوثية، وحضور المضامين والأبعاد العقائدية التي يراد تكريسها وتسخيرها لخدمة مشروع طائفي يتوسل الدين لخدمة أغراضه السياسية. وفي هذه الفقرة، ضمن تتبع السياسة التعليمية في ورقة التعليم، وحجم حضورها في الورقة، سنبحث عن المضامين والأبعاد السياسية فيها لنوضح أن الوثيقة التي بحثت عن ذرائع التعديل والتغيير في المناهج التعليمية إنما تروم في بعدها السياسي إلى تغيير البنية والمفاهيم السياسية للمجتمع، وإعادة تشكيلها وفق رؤيتها السياسية الخاصة، بمنظورها العقدي الخاص. وسوف نستدعي النصوص ذات البعد السياسي من وثيقة التعليم ونعمل على تحليلها لنتبين مراميها وأبعادها السياسية، ثم نقارنها مع نصوص القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩١م بشأن القانون العام للتربية والتعليم المتعلقة بالجانب السياسي في أهداف التعليم

المضامين السياسية في الأهداف التفصيلية للوثيقة^{٢٢٨}

- ترسيخ التولي لله ورسوله والإمام علي، وأعلام الهدى، ومحبتهم، واتباعهم، والارتباط بهم

- ترسيخ المسؤولية، وفي مقدمتها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، والموالاتة لأولياء الله والمعاداة لأعداء الله

٢٢٨. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٢٨ - ١٢٩.

- استيعاب طبيعة الصراع مع أعداء الأمة، وفي مقدمتهم اليهود والنصارى، واتخاذ المواقف الصحيحة والفاعلة والمؤثرة في مواجهتهم
- الحاجة إلى تنمية الروح الجهادية في نفوس أبناء المجتمع.
- طرح مناهج متكاملة الرؤية قادرة على إعادة النظر في معرفة العدو الحقيقي للأمة، وضرورة التصدي له ومواجهته

المضامين السياسية في المنطلقات الأساسية للوثيقة^{٢٢٩}

- ولاية الإمام علي، مفهومها، دلالتها، آثارها، أبعادها.
- ولاية من أمرنا الله بتوليته من أعلام الهدى؛ المفهوم، الدلالة المترتبة عنها.
- ومن خلال تحليل النصوص أعلاه يتضح بجلاء أن المضامين السياسية لورقة التعليم تعمل في مسارين متوازيين
- الأول: تحديد شكل النظام السياسي الحوثي: وفي هذا الاتجاه تُبرز الوثيقة التعليمية معالم النظام السياسي الحوثي وملامحه على النحو التالي
- ١. الولاية «الإمامة»، بمفهومها الامتدادي إلى الحوثي، في مقابل «الجمهورية» بامتدادها الشعبي
- ٢. القيادة (الرئاسة) في «أعلام الهدى»، في مقابل «القيادة المنتخبة» من الشعب.
- ٣. «الولاء الطائفي» لقيادة الجماعة الحوثية، في مقابل «الولاء الوطني» للنظام الجمهوري
- ٤. مرجعية تشريعية عليا «مذهبية طائفية»، في مقابل مرجعية تشريعية عليا «دستورية جمهورية»

٢٢٩. انظر: وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص ١٣٧-١٣٨.

وبذلك يكتمل شكل النظام السياسي الحوثي وفق مكوناته الثلاث، بحسب رؤية الحوثيين، المتمثلة في: الأمة، القيادة، المنهج. وهكذا يكون المنهج التعليمي الحوثي قد أدى دوره في رسم بعض من معالم نظام الحكم السياسي الحوثي، لتكتمل الصورة بالتشابك مع المعالم والملامح الأخرى للنظام، المبنوثة كذلك في الوثيقة الفكرية والثقافية والرؤية الوطنية لبناء الدولة ومدونة السلوك الوظيفي؛ وقد تناولناها في موضعها بشكل مفصل بما يغني عن إعادة تكرارها هنا

الثاني: خلق عدو وهمي للتحشيد خلف الجماعة: إذ يعمل الحوثيون في سبيل تجذير حكمهم، وبسط سلطانهم، وفق سياسة خلق عدو وهمي؛ وهي نظرية سياسية تعمل بها معظم الأنظمة السياسية والجماعات المتطرفة. وتهدف هذه السياسة إلى إشاعة هذا النمط من التفكير العدائي المصطنع، وهندسة عقول المجتمعات والجماعات، والتحكّم والسيطرة عليها، وحفظ التماسك الداخلي. ويرى الفيلسوف الإيطالي، «أمبرتو إيكو»، أن فكرة الآخر هي الأهمية القصوى لخلق الأعداء، فيقول: «إن وجود عدو أمر مهمّ ليس فقط لتحديد هويتنا، ولكن أيضاً لتزويدنا بعائق نقيس ضده نظام قيمنا، وفي السعي وراء قيمتنا الخاصة؛ لذلك عندما لا يكون هناك عدو يكون من الواجب علينا اختراع عدو»^{٢٣٠}.

والخلاصة أن «الأعداء الذين يتم صناعتهم من قبل الفئات القاهرة - كالحوثيين مثلاً - هم أعداء من إبداعات الخيال، إما من أجل الحفاظ على هويات مبنية على أسس غير عادلة، كانت قد تشكلت في فترة تاريخية معينة، أو لإظهار التفوق الأناني - والعراقي - الناتج عن عدم وجود مدعاة تاريخية للفخر لدى الفئة القاهرة، أو حتى اتساح تاريخها بالدماء. إنها فئات لا تملك السببية الأخلاقية لسلوكها، وحقيقة استمراريتها لا ترتبط سوى باستمرار فكرة العدو»^{٢٣١}.

وعلى هذا المنوال تسعى جماعة الحوثي إلى استثمار تلك الفكرة، والتلاعب ليس بالطالب وحسب، بل والشارع اليمني، ومحاولة حشده ورائها، من خلال صناعة عدو وهمي في المناهج التعليمية، وتضخيمه، وافتعال صراع سياسي وديني معه، والظهور من خلاله بمظهر المدافع عن الدين، وحامل رايته والجهاد في سبيله

٢٣٠. خلق الأعداء كما نرغبهم.. هندسة عقول المجتمعات والمجموعات، عصام غالب عواد، وكالة وطن للأنباء، في: ٢٠٢٢/١/١٤م، على الرابط التالي

<https://www.wattan.net/ar/news/360978.html>

٢٣١. المرجع السابق.

والعدو بالنسبة لجماعة الحوثي -كما في وثيقة التعليم- هم اليهود والنصارى، وهذا يمنح الجماعة مساحة واسعة لتحقيق ما يلي

-يقدمها كحامل قضية قومية في الدفاع عن الأمة في وجه من تسميهم قوى الاستكبار العالمي، وهي محاولة للتغطية على غياب مشروعها الوطني، فتلجأ لخلق قضية كبرى، عربية إسلامية، لاستقطاب المؤيدين في الداخل حول مشروع وهمي، وظاهرة صوتية، مهمته حشد التأييد والشرعية

-وصم مناوئها بالمنافقين، واتهامهم بالعمالة، والطعن في ولائهم، ومن ثم تبرئة ساحتها من أي شكوك أو احتمالية وجود علاقات خفية مشبوهة مع الأعداء. والواقع أن سياسة جماعة الحوثي تسير وفق قاعدة «عدوُّ مُعلن وتخالفتُ خفيُّ»، فالكثير من علاقاتها العدائية المعلنة ضد أمريكا، والغرب عمومًا، ليست في حقيقتها سوى خداع للشعب، أرادت به تملق جماهيرها، والتلاعب بعواطفها، وإيهامها بأنها في حرب حقيقية وعداء مع تلك الأطراف الخارجية، التي تعاديتها في العلن بينما تضرر معها تحالفًا خفيًا يحقق مصالح مشتركة

-العدو الوهمي -التمثل في اليهود والنصارى- يُبرر صرخة الجماعة: (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل)، ويشر عنها، ويضفي عليها مصداقية باعتبارها أحد أوجه التبرؤ من أعداء الإسلام. ويسوغ للجماعة -من جانب آخر- إشاعة فكرة الجهاد، وتنمية ما يسمونه الروح الجهادية لدى الطلاب والشعب عمومًا، ويُبقيها في حالة تحفُّز وجاهزية لكسب المزيد من الأنصار المخدوعين بالفكرة المثالية للجهاد، التي يتم توظيفها باتجاه الداخل لضرب معارضي الجماعة واجتثاثهم، واستباحة دمائهم وأموالهم، تحت لافتة الجهاد في سبيل الله، ومحاربة أعداء الدين ممن تسميهم العملاء والمنافقين والمرترقة

إن التحليل المعمق لنصوص وثيقة التعليم يقود إلى أنها تؤدي دورًا سياسيًا عقائديًا، لا دورًا تربويًا تعليميًا، فهي ترسخ أساسات المشروع السياسي الحوثي لدى فئة كبيرة وضعيفة من الشعب في قطاع التعليم، والتي ستنتقل عبرها إلى فئات أخرى، فالمناهج التعليمية هي أحد أخطر أدوات جماعة الحوثي في إعادة صوغ وتشكيل الوعي السياسي الشعبي وصهره في المشروع الحوثي بهويته المذهبية الطائفية والسلالية

يبقى أن نقارن التوجُّه السياسي في وثيقة التعليم الحوثية بالتوجُّه السياسي كما في القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم لنستبين حجم الجناية التي ترتكبها جماعة الحوثي بحق التعليم، ومدى عبثها بعقول النشء الجديد، في مقابل التوجُّه الواعي والسياسة الراشدة لقانون المعلم الذي حمل مضامين سياسية واقعية، بعيدة عن الشطط والمغالاة والنفس الطائفي والمذهبي. ومن تلك المضامين الاعتزاز بالانتماء الوطني والعربي الإسلامي، والوعي بقضايا الديمقراطية، وأهمية تعزيز السلام العالمي، والانفتاح على الثقافات والحضارات العالمية. والمواد التالية تعطي نماذج مما ذكرناه. فعلى سبيل المثال كما في مادة (٣) من القانون ٢٣٢:

هـ - اليمن وحدة لا تتجزأ، وهي دولة عربية نظامها جمهوري ديمقراطي.

و - الاعتزاز بالانتماء للأمة العربية تاريخاً ولغة وثقافة وقيماً أخلاقية علياً.

ح - الانتماء إلى الأمة الإسلامية واجب شرعي.

ط - الانفتاح الواعي على الثقافات والحضارات العالمية جزء من السياسة التعليمية.

مادة (٢١): يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية ٢٣٣:

ج - الوعي بقضايا شعبه ووطنه اليمني، وأمتة العربية والإسلامية، وضرورة العمل من أجل التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمني، وأداء واجباته، والتمسك بحقوقه، والدفاع عن حقوق الآخرين، والعمل بروح الفريق الواحد، والوعي بأسس الديمقراطية وممارستها، والوعي بقضايا أمتة ومشكلاتها، وفهم القضايا والمشكلات الدولية، مع إدراك أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب

٢٣٢. قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، مرجع سابق.

٢٣٣. المرجع السابق نفسه.

الخاتمة

تناولت الورقة خمس أوراق وثائقية حوثية، هي: الوثيقة الفكرية والثقافية، ووثيقة الشرف القبلية، والرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، ومدونة السلوك الوظيفي، وأخيرًا ورقة التعليم في اليمن. وعرضت ابتداءً لرؤية حول جماعة الحوثي، من حيث النشأة والأيدولوجيا والفكر السياسي الذي يحكم طبيعة نظرته للدولة. وقد اعتمدت الورقة على قراءة تحليلية لمضامين تلك الوثائق لتفكيك أبعادها وغياتها، وخرجت بجملة من النتائج التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية

- جماعة الحوثي هي تنظيم مليشاوي مسلح، وتيار ديني سياسي، ينتمي إلى الزيدية بنسختها الجارودية الأشد غلوًا وتطرّفًا، والأكثر تقاربًا مع المذهب الشيعي الإمامي الاثنا عشري، وتقوم عقيدتها الأيدولوجية على عدة ركائز أساسية، أهمها: نظرية الولاية والاصطفاء، وادعاء الانتساب إلى بيت النبوة، أو ما يسمى اصطلاحًا «آل البيت»، كما يُعدُّ التكفير والطعن في الصحابة وأخذ الخمس اختصاصًا للسلالة جزءًا أساسيًا من عقيدتها تلك

- نظرية جماعة الحوثي السياسية في الإمامة (الولاية) ذات مرجعية جارودية زيدية، تقول بالوصية لعلي بن أبي طالب، وبالخروج (الثورة) في طلب الإمامة؛ ومنه انتقلت إلى الإمامة إلى الحسنين (البطنين)، لتغدو حقًا حصرًا في ذريتهما، وصولًا إلى الحوثي في القرن الحادي والعشرين

- توصلت الورقة من خلال تحليل الوثيقة الفكرية والثقافية إلى أن الحوثيين يجعلون من الجارودية الزيدية مرجعيتهم العليا، كما يفعل الشيعة في إيران من اعتبار المذهب الاثنا عشري مرجعية عليا للدولة. وأن الوثيقة حددت بعضًا من ملامح وشكل النظام السياسي الحوثي، في حين استكملت الرؤية الوطنية لبناء الدولة ومدونة السلوك الوظيفي وورقة التعليم معالم ذلك النظام وملامحه

- دشنت الوثيقة الفكرية والثقافية -في الجانب النظري- الخطوة الأولى على طريق التمهيد والإعداد لإسقاط النظام الجمهوري، في حين مثل مؤتمر التلاحم القبلي الخطوة العملية الثانية على طريق الانقلاب الحوثي الذي اكتملت أركانه عام ٢٠١٤م

- كانت وثيقة الشرف القبلي بمثابة الخطوة الثالثة العملية على طريق الانقلاب الحوثي، وحملت هدفين رئيسيين، الأول تطويع القبيلة اليمنية لجماعة الحوثي، والثاني إضعافها وتحجيمها وصولاً لإنهاء دورها السياسي على المدى البعيد

- وبخصوص الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، فقد توصلت الورقة من خلال تحليل مضامينها إلى أنها أسست لما يُسمى «الهوية الايمانية»، بإدخالها ضمن المرجعيات العليا للرؤية، بحيث ألغت كل المرجعيات الشكلية الأخرى في الرؤية ذات الطابع الجمهوري، كالدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ورؤى الأحزاب

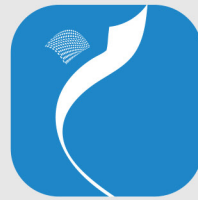
- قدمت الرؤية الوطنية الحوثية نظاماً سياسياً بلا ملامح، وتجاهلت عن قصد التعرض للنظام الحوثي القائم (سلطة الأمر الواقع). وبرغم تأكيدها على العملية الديمقراطية الانتخابية، والتداول السلمي للسلطة، إلا أنها لم تلامس مسألة انتخاب رئيس الجمهورية في ظل حكم الحوثيين، وكأنها بذلك تقر طريقة تعيينه من قبل ما يُسمى «قائد الثورة»، الذي يتبوأ منصباً أرفع من رئيس الجمهورية دون أن يكون له أي صفة رسمية دستورية أو قانونية تخوله تلك المكانة

- ألغت مدونة السلوك الوظيفي كافة الجوانب الحقوقية التي كانت أكدت عليها الرؤية الوطنية لبناء الدولة، وتمحورت أهدافها المركزية حول هدفين أساسيين: الأول تكريس ما يُسمى «الهوية الايمانية»، بملامحها الحوثية كبديل للهوية الوطنية اليمنية؛ والثاني إلغاء المرجعيات الجمهورية وإحلال مرجعيات حوثية طائفية مكانها

- لم تحمل السياسة التعليمية في ورقة التعليم الحوثية أي مضامين تعليمية وتربوية، بقدر ما حملت مضامين عقائدية وسياسية صرفة، ترمي إلى تكريس هوية جماعة الحوثي ومشروعهم السلالي كنظام بديل يسعى لانتزاع مشروعية شعبية عبر غسل العقول وتحشيد الجماهير باسم الولاية للإمام علي، وذريته، وصولاً إلى الحوثي، واتخاذ الجهاد ذريعة لذلك، والذي يعني في حقيقة الأمر قتال منازعي الحوثي على السلطة

-أن المشروع الحوثي يسعى -وبشكل تدريجي- لترسيخ وجوده ومشروعيته من خلال فرض تشريعاته الخاصة التي يُقضي من خلالها المرجعيات والتشريعات الجمهورية، في الوقت الذي يعمل وبصورة ممنهجة على تجريف مؤسسات الدولة وهويتها الوطنية، وصنع كيانات موازية تحل مكانها، وتقوم بدورها في مخطط مدروس لهدم دولة الشعب وبناء دولة الطائفة والسلالة مكانها، وأن هذا المخطط يسير بوتيرة عالية في ظل غفلة وتنازع الصف الجمهوري، وتواطؤ أطراف خارجية إقليمية ودولية

المخا
للداسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



WWW.MOKHACENTER.ORG

✉ INFO@MOKHACENTER.ORG

f t v @MOKHACENTER

